شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 1 - February 2003

العدد الاول – فبراير ٢٠٠٣

نظرة المرأة السعودية الى دورها السياسي

مبادرة ولي العهد:
وصفة دواء لغير السعودية

خسائر المملكة من التغيير في العراق

الأمير عبد الله يستقبل دعاة الإصلاح الوطني

إنقسام الأمراء يؤجل الإصلاحات السياسية

رؤية إصلاحية لقيام مشروع وطني في السعودية

الخيارات المفتوحة أمام الأغلبية السعودية القلقة

التهديد بالتقسيم: ميكانزم التحول الداخلي والدفع الخارجي

العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم

إعترافات كذّاب

شعر: أحمد مطر

بِملءِ رغبتي أنا
ودونَما إرهابْ
أعترفُ الآنَ لكم بأنّني كذّابْ!
وقَفتُ طول الأشهُرِ المُنصَرِمهْ
أحْدَعُكُمْ بالجُمَلِ المُنمنَمهْ
وأدّعي أنّي على صَوابْ
وها أنا أبرأُ من ضلالتي
قولوا معي: إغْفرْ وَتُبْ
يا ربُّ يا توّابْ.

■ ■ ■

قُلتُ لكُم: إنَّ فَمْي
في أحرُفي مُذابْ
لأنَّ كُلَّ كِلْمَةٍ مدفوعَةُ الحسابْ
لدى الجِهاتِ الحاكِمهْ.
أستَغْفرُ اللهَ .. فما أكذَبني!
فكُلُّ ما في الأمرِ أنَّ الأنظِمهْ
بما أقولُ مغْرَمهْ
وأنّها قدْ قبّلتني في فَمي
فقَطَّعتْ لي شَفَتي
مِن شِدةِ الإعجابْ!

■ ■ ■

أوْهَمْتُكمْ بأنَّ بعضَ الأنظِمهْ
غربيّةٌ.. لكنّها مُترجَمهْ
وأنّها لأتفَهِ الأسبابْ
تأتي على دَبّابَةٍ مُطَهّمَهْ
فَتنْشرُ الخَرابْ
وتجعَلُ الأنامَ كالدّوابْ
وتضرِبُ الحِصارَ حولَ الكَلِمهْ.
أستَغفرُ اللهَ .. فما أكذَبني!
فَكُلُّها أنظِمَةٌ شرْعيّةٌ
جاءَ بها انتِخَابْ
وكُلُّها مؤمِنَةٌ تَحكُمُ بالكتابْ
وكُلُّها تستنكِرُ الإرهابْ
وكُلّها تحترمُ الرّأيَ
وليستْ ظالمَهْ
وكُلّها
معَ الشعوبِ دائماً مُنسَجِمهْ!

■ ■ ■

قُلتُ لكُمْ: إنَّ الشّعوبَ المُسلِمهْ
رغمَ غِناها .. مُعْدمَهْ
وإنّها بصوتِها مُكمّمَهْ
وإنّها تسْجُدُ للأنصابْ
وإنَّ مَنْ يسرِقُها يملِكُ مبنى المَحكَمهْ
ويملِكُ القُضاةَ والحُجّابْ.
أستغفرُ اللّهَ .. فما أكذَبَني!
فهاهيَ الأحزابْ
تبكي لدى أصنامها المُحَطّمهْ
وهاهوَ الكرّار يَدحوْ البابْ
على يَهودِ الدّونَمَهْ
وها هوَ الصِّدّيقُ يمشي زاهِداً
مُقصّرَ الثيابْ
وها هوَ الدِّينُ لِفَرْطِ يُسْرِهِ
قَدْ احتوى مُسيلَمهْ
فعادَ بالفتحِ .. بلا مُقاوَمهْ
مِن مكّةَ المُكرّمَهْ!

■ ■ ■

يا ناسُ لا تُصدّقوا
فإنّني كذَابْ

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية (في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ **فؤاد إبراهيم**

■ **حمزة الحسن**

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الأولى

هذه المجلة صوت وطني كان ينبغي أن يظهر الى العلن قبل مدّة غير قصيرة.

سيحاول أن يكون هذا الصوت ملتقىً للهموم الوطنية العامّة في هذا الظرف الحسّاس الذي تعيشه منطقتنا العربية عامّة، والمملكة بشكل خاص.

بشكل مبدئي ستسعى المجلة أن تعبّر عن الأصوات الإصلاحية المعتدلة داخل المجتمع السعودي، وهي أصوات متنوعة الإتجاهات فكرياً وسياسياً، يجمعها الإيمان بالتغيير السياسي وإصلاح الوضع الإقتصادي، ومعالجة المشاكل الهيكلية التي يعاني منها المواطن، عبر إشراكه في صناعة القرار، وإقحامه في معمعة السياسة بعد عقود طويلة من الإقصاء المتعمّد.

سنحاول التعبير عن الإختلاف في الرؤى والمواقف ضمن إطار تعددية الآراء، وضمن ما نعتقده سقفاً في الثوابت الوطنيّة، مؤملين أن تصبح المجلة إحدى بؤر التفاعل والتواصل بين النخب المثقفة على اختلاف مشاربها وانتماءاتها.

ستولي (شؤون سعودية) أهمية خاصة للملفات الساخنة، والقضايا المسكوت عنها ومناقشة المواضيع الحسّاسة بعمق وبآلية أكاديمية قدر الإمكان، وبلغة متزنة تهتم باستشراف المستقبل السياسي للمملكة وشعبها، في المناحي السياسية على نحو خاص.

نظن بأن مسألة (التنظير) للوضع السياسي في المملكة لها أهمية خاصة. فالكتابات السياسية من قبل أكاديميين وباحثين وكتاب سعوديين وفي شأن سعودي قليلة للغاية، والسبب معلوم وهو أن أحداً لا يستطيع أن يقدم دراسة متحررة من الضغوط السياسية والأمنية الحكومية.

ومع أننا نضع أنفسنا في خانة مقابلة ـ وليست بالضرورة متضادة ـ مع النظام السياسي القائم، فإن نقاشاتنا وكتاباتنا ستحاول الإقتراب قدر الإستطاعة من الموضوعية الهادفة لتطوير النقاش السياسي الدائر شفاهياً بين النخب المثقفة ودعاة الإصلاح، أملاً في فهم المغلق من القضايا، ومحاولة جادّة لتقديم رؤية سياسية تعين على إصلاح الوضع القائم، لا شتم النظام أو التشنيع بممارساته، وهي ممارسات تستحق النقد على أية حال.

ليس المقصود هنا تتبع عورات النظام، ولا الإطناب في المديح، فهناك مواقع حكومية وغير حكومية تقوم بالأمر.. نحن سنركز على القضايا ذات البعد المستقبلي والإستراتيجي. ليس ما نقدمه دراسات أكاديمية ـ مع ما في ذلك من إغراءات لعدد غير قليل من المثقفين ـ ولكن لن نبتعد عن الطابع التحليلي المعمّق القريب من الدراسات ولكن بلغة صحافية، يمكن لمجلة شهرية عامة أن تسهم في نشرها.

هذا ما نسعى إليه ونتمنى أن نوفق فيه.

وختاماً نأمل من أصحاب الرأي من مثقفي البلاد ودعاة الإصلاح المساهمة في هذه المجلة. بعضهم على الأقل وعد بذلك، ونحن بانتظار تحقيق ذلك الوعد.

بعد عقد من التوتّر:

هل تشهد المملكة إنفراجاً حقيقياً؟

تستدعي الاجواء السياسية النشطة في المملكة هذه الايام صورة التجاذبات الداخلية المنشّطة بفعل الضخ السياسي المصاحب لظروف أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١. هذه الاجواء أعادت الى الواجهة فعاليات الحركة المطلبية بشكليها العفوي الجماهيري والمنظم..فعاليات تلتحم فيها الدعوة الى الاصلاح بالتقييم العام لوضع بات من غير المحتمل السكوت عنه، بمشاعر القلق على بلد بات يفقد القدرة على السير بالمطالب المخلصة والجادة من اجل اعادة بناء العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس قويمة ومتوافقة مع متطلبات دولة حديثة مؤسساتية تحتكم الى القانون.

عرائض دعاة الاصلاح المرفوعة للملك فهد في الفترة ما بين ديسمبر ١٩٩٠ وحتى فبراير ١٩٩٢ لم تكن تتضمن دعوة بازالة النظام او الاطاحة السياسية بالعائلة المالكة، بل مثّل الموقعون عليها موقفاً فريداً في الاعتدال يعكس النظرة الثاقبة لأصحابها، واثقين بأن ما يطلبونه لا يخترق حدود الامكان ولا يصطدم بعقيدة المجتمع او يصادر حقاً مقدّساً من حقوق الناس او يفتئت على سلطة من بيدهم الامر.

ان التحليل العام لمحتويات العرائض السابقة يثير شعوراً بالثقة والفخر بأولئك الذين شاركوا وساهموا وناضلوا من اجل تحقيق المطالب الواردة فيها، وفي ذات الوقت تثير ردود فعل الحكومة سخطاً واستياءً عاماً كونها نبذت المطالب المعتدلة من كل القوى السياسية والاجتماعية التي وقفت خلف هذه المطالب، مسكونة بنظرة الشك في كل دعوة تتضمن مطلباً بالاصلاح وإن كانت مقاصدها نبيلة وغاياتها النهائية تصب في صالح الحكومة والعائلة المالكة.

الانظمة الثلاثة (الاساسي، الشورى، المناطق) المعلنة في مارس ١٩٩٢ لم تكن دون مستوى تطلعات التيار العام في المملكة فحسب وإنما دون خياراتهم المتاحة أيضاً. فالانطباعات الاولية التي خلقها إعلان الأنظمة هو أن المملكة كانت قبل الإعلان دولة مستبدة شمولية ولكن دون قانون فجاء الاعلان كيما يضفي عليها صبغة قانونية ليس إلا. وكأن دعاة الاصلاح كانوا يناضلون كيما تضمن العائلة المالكة حقوقها المهضومة. فقد إحتكر رأس الدولة، أي الملك، كافة مصادر القوة والسلطة واليه يرجع الأمر كله من قبل ومن بعد، فهكذا تخبرنا مواد النظام الاساسي.

فالنظام الاساسي كفل حق الملك ومن يرثه، وكانت تلك قضية مركزية لم يكن حسمها بين اقطاب العائلة وأجنحتها بالأمر اليسير. أما الحقوق المدنية الخاصة بالمواطنين فرغم ما أبرقته من أمل وسط المتضررين من تعسف الأجهزة الأمنية وقمعها وتطفيف القضاء وخذلانه إلا أن تقارير المنظمات الحقوقية الصادرة منذ عام ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٣ تحدثت بإسهاب عن المحاكمات غير العادلة والاعتقالات العشوائية والمعاملة المخلّة بحقوق الآدميين سواء في السجون أو في الدوائر الحكومية أو في المنافذ الحدودية، تؤكد مرة أخرى أن الحكومة مازالت تتمسك بمنطق ملكية الارض ومن عليها، وأن سياسة الرعية مازال أداتها القمع.

أما نظاما الشورى والمناطق، فرغم الأمل فيهما بتعويض ما خسره المواطنون في النظام الاساسي، فكانا مسلوبي القدرة منزوعي السلطة والصلاحية، ولم يعد يذكر الناس من سيرتهما إلا بما تلفت نشرات الأخبار الإنتباه إليه هذا إن وجد من يشاهد محطات التلفزة الرسمية وسط أغلبية محبطة من مجمل أداء الدولة وأجهزتها.

مجلس الشورى مرَّ بدورات ثلاث في الاعوام ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ وارتفع عدد أعضائه من ٦٠ الى ٩٠ واخيراً الى ١٢٠ عضواً ولكن هذه الزيادة الكمية لم تعكس مطلقاً زيادة ملحوظة في دور المجلس في عملية صناعة القرار السياسي، فالزيادة لم تسفر عن نقل بعض صلاحيات السلطة التنفيذية الى مجلس الشورى وصولاً الى تحويل الاخيرة الى سلطة تشريعية مكتملة الصلاحية والقوامية. هذا لم يتم، وبقي الملك وحده الذي يقرر الموضوعات التي يسمح بتحويلها الى مجلس الشورى بغرض إبداء المشورة فحسب. وكانت النتيجة أن المجلس بات شكلاً ومضموناً من ملحقات

السلطة التنفيذية، ومبنى اضافياً من مبانيها. فليس للمجلس ولا لأعضائه صلة بهموم المواطنين ومشاكلهم، بدليل أن ليس هناك ما يتذكرونه حول المجلس من قرارات او حتى قضايا أبدى فيها المجلس مشورته وكانت لها علاقة بالمواطنين.

مجلس المناطق لم يكن أحسن حظاً، فانخفاض دوره الى مستوى ينحدر الى أسفل الهامش يجعل الاهتمام العام به قريب العدم، فالمجالس المناطقية لم تكن سوى أجهزة تعكس ترهل الدولة وبيروقراطيتها المتضخمة بأداء فقير.

كان التجاذب بين تيار الاصلاح والحكومة بعد إعلان الانظمة الثلاثة محكوماً الى الصياغات القانونية والنظرية لمواد هذه الانظمة وتقويم كل طرف لكفاءة الانظمة في تلبية أهداف المرحلة التي عاشتها البلاد حينذاك، ولكن الآن وبعد أكثر من عقد على اعلان الانظمة لا بد أن ثمة قناعة راسخة قد توصل اليها أهل الحكم أو بعضهم على الاقل دع عنك تيار الاصلاح نفسه، الراسخ الإيمان في متبنياته، بأن الأنظمة لم تكن بمستوى المرحلة تلك وان الإصرار على العمل بها ليس سوى إعلاناً صريحاً على مقاومة حركة التاريخ والحقيقة والمصلحة العامة.

اليوم ليس هناك من دعاة الاصلاح من يرى في تلك الأنظمة ما يستحق إيصاله بالمستقبل، أي إعتماد انظمة مارس ١٩٩٢ كقاعدة إنطلاق في عمليات إصلاحية قادمة، لأنها – الأنظمة – لم تكن أساساً صالحاً للانطلاق يوم كانت دعوة أهل الاصلاح مستجيبة للحظة التاريخية التي انبثقت منها العرائض، وإن ما يصح الآن ليس سوى الإنضمام لتيار الاصلاح المنبعث في كافة الارجاء إقليمياً ودولياً.

إن القول بخصوصية هذا البلد كذريعة لإبطاء حركة الإصلاحات وتحجيمها أو اعتماد مبدأ التدرّج في التحول السياسي، قد فقد ـ هذا القول جزءا كبيراً من صدقيته، فقد ثبت بأنه لم يرد منه سوى تعزيز أركان السلطة وإطالة عمرها، ولم يكن يرع فيه قدرة أهل هذا البلد على إستيعاب المتغيرات المحيطة بهم والحاجات الضرورية التي تتطلبها إصلاحات بمستوى تلك الحاجات.

فالتدرّج كان الغرض منه ومازال اطمئنان أهل الحكم على استقرار سلطانهم، وهذا الغرض لا يجوز مطلقاً أن يفضي الى تفويت مصالح التيار العام من أجل مصلحة خاصة أو كسب رضى فئة قليلة مهما بلغ نفوذها وقربها من السلطان.

تيار الاصلاح اليوم هو أكبر منه قبل عقد من الزمن، وثقته اليوم هي أقوى من الامس، كما أن مشاكل الدولة اليوم هي أكبر منها قبل عقد، وأن موقعها اليوم أضعف من الامس، ولابد من عقلاء هذه الدولة حساب المتغيرات بدقة، لأن القاعدة التي غفل عنها أهل الحكم قبل عقود بأن الحقوق يعضد بعضها بعضاً هي اليوم أكثر من ضرورية للخروج من مأزق محتمل، وبخاصة حين تكون وزارة الداخلية والاجهزة الامنية التابعة لها طرفاً يعمل بالنيابة عن أهل الحكم في التعامل مع مطالب دعاة الاصلاح.

ندرك أن لعبة الصراع على السلطة لم تحسم بعد، ويكفي مؤشراً على ذلك بقاء الملك بكل العلل المقعدة به عن ممارسة وظيفته كولي أمر عن بلد بأكمله، وندرك تماماً أن عدم حسم الحصص داخل العائلة المالكة يشكل كابحاً أمام تبلوّر إجماع عام داخل العائلة المالكة بخصوص مطالب الاصلاح. ولكن المسألة الآن ليست محصورة في ٢٠ ألف شخص بل هي ممتدة الى ٢٠ مليون إنسان يعيشون في هذا البلد، مع الفات الانتباه الى أن عملية الاصلاح ليست خياراً فحسب وإنما ضرورة شديدة الالحاح، فمشاكل الدولة لا يمكن تأجيل البحث في حلولها.

عريضة دعاة الاصلاح الأخيرة التي قدمت لولي العهد، اشتملت على مطالب تترجم بصدق وعي اللحظة التاريخية التي أعلنت فيها وأنتجتها، وهي مطالب تمثل إجماع قوى الاصلاح، وأن الاختلاف حول بعض نقاط العريضة لا يضعف من تماسك هذه القوى والتقائها على المبادىء العامة في عملية الاصلاح. إن الموضوعات التي شملتها العريضة ضمن قائمة المطالب المدرجة فيها هي بلا شك موارد ابتلاء السكان على اختلاف توجهاتهم السياسية والايديولوجية، ولذلك أمكن القول بحق انها تمثل لسان حال الاغلبية العظمى ان لم يكن مجمل افراد هذا البلد.

أخيراً نتقدّم بدعوة مخلصة ومفتوحة لأبناء هذا البلد كيما يعبّروا عن مساندتهم وتعضيدهم لمجهود دعاة الاصلاح. إن الحضور الجماهيري في الساحة السياسية بات اليوم مطلوباً اكثر من أي وقت مضى لحساسية الوضع ولحراجة الظروف السياسية التي تمر بها المنطقة بصورة عامة مما يتطلب فعلاً حقيقياً في دفع عجلة الاصلاح نحو الامام، فما خسرته البلاد بعد مرور عقد على اعلان الانظمة الثلاثة كفيل بأن يلزمنا بمسئولية المشاركة الجماعية في صناعة قرار المستقبل.

(التحرير)

الأكثر انفتاحاً سياسياً والأقل صراحة في دعم أميركا هو الأكثر أمناً واستقراراً

صعوبة الموازنة بين ضغط الشارع والتهديد الأميركي

خالد شبكشي

نتيجة لأحداث سبتمبر، فإن الحكومة السعودية بشكل خاص، وحكومات الدول العربية بشكل عام، تواجه مأزقاً غير عادي فيما يتعلق بالموازنة بين متطلبات الضغط والتهديد الأميركيين للتعاون فيما يسمّى بمكافحة الأرهاب والحرب ضد العراق وربما إجراء تغييرات سياسية داخلية، وبين متطلبات الشارع السعودي شديد العداء للولايات المتحدة وحلفائها والذي يميل الى تأييد كل عملٍ ضدها وضد المتحالفين معها.

وعداء الشارع السعودي لأميركا ليس انعكاساً لموقفها من العائلة المالكة، وهو موقف يتسم بالرعونة والضغط من أجل بعض الإصلاحات في المجالات السياسية، وإن كانت فظاظتها مهينة للكرامة الوطنية.. وليس بالضرورة نابعاً من إيحاءاتها ـ وتسريباتها الإعلامية ـ عن مهام مستقبلية تستهدف وحدة الدولة السعودية نفسها. فهناك بين السعوديين من يرى في الضغط الأميركي فائدة ما لإحداث التغيير، الذي لا بدّ أن يمرّ ـ من وجهة نظرهم ـ عبر ضغوط داخلية وخارجية متواصلة. كما يرى بعض هؤلاء بأن الضغط الأميركي على العائلة المالكة مفيد في تخفيف قبضة عنفها، خاصة وأنها كانت فيما مضى تستقوي بالخارج لقمع الداخل.

مسألة العداء الشعبي هي على الأرجح نابعة من أمرين أساسيين: أولهما سياسات أميركا في الشرق الأوسط، وبالخصوص تجاه القضية الفلسطينية (والعراقية حالياً)، وإن كانت المسألة الأفغانية قد استثارت التيار السلفي في المملكة بنحو خاص. وثانيهما، دعم الولايات المتحدة للعائلة المالكة وتغليبها المصالح الآنيّة المتسمة بالنهب، على مصالح دائمة وثابتة قائمة على المصالح المشتركة. لم تكن العائلة المالكة قادرة على مواجهة التغيير بأدواتها المحليّة لولا توفير الغرب عموماً مظلّة لكل الممارسات المنافية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذا العامل الثاني لم يعد قائماً إن صدقت النوايا الأميركية، وما رشح من خلال مشروع الشراكة الشرق أوسطية الذي أعلنه كولن باول في ديسمبر الماضي، وإن كانت الشكوك لاتزال قائمة بشأن تلك النوايا.

أما النخبة الحاكمة في المملكة، فهي إذ تجابه بضغط داخلي وخارجي من أجل (الحقوق الإساسية للمواطنين) فإنها أعطت الإشارات الى الأميركيين بأنها بصدد التنازل بشأن قضايا عديدة: إقتصادية نفطية، وسياسية في مجال الحرب ضد الأرهاب والأنظمة غير الموالية لأميركا، بل وأحياناً بعض التنازلات الداخلية فيما يتعلق بإصلاح مناهج التعليم. لكن هذه النخبة لم تبد حتى الآن استعداداً لتقديم تنازل سياسي داخلي لشعبها، وهو ما جعل العائلة المالكة وكأنها تحابي الأميركيين للبقاء في السلطة، بثمن يدفعه الشارع السعودي نفسه، ومن هنا تصاعدت النقمة الشعبية ضد الحلف الأميركي ـ السعودي.

ولا يخفى أن الولايات المتحدة وضعت نظام الحكم في المملكة أمام تحدٍ خطير، فالوقوف غير المشروط معها ووفق معاييرها وضمن الخطة التي ترسمها والغاية التي تسير باتجاهها، يعني على الأرجح صداماً بين الحكومة وشعبها تكون هي الخاسر الأكبر منه. ولا يبدو أن الولايات المتحدة مهتمة كثيراً بهذه النتيجة، أو على الأقل غير مبالية بأية نتائج تترتب عليها، رغم أنها لا تخدمها على المدى البعيد. والمدهش، أن العائلة المالكة بدت وكأنها تحاول الموازنة قدر الإمكان بين الوقوف مع أميركا ومشاريعها، والوقوف الى جانب شعبها تجنّباً لغضبة انفجارية غير مضمونة النتائج، وذلك باستخدام خطابين محلّي ينزع لإدانة الحرب على العراق، وخارجي يميل الى التكتم والصمت عن الدعم المقدم للقوات الأميركية من تسهيلات عسكرية في أراضيها، وتقديم خدمات استخباراتية لملاحقة (النشاط الإرهابي) حسب التعريف الأميركي.

لكن هذه السياسة لم ترض الطرفين: الأميركي والشعبي، ولاتزال العائلة المالكة غير قادرة على الإمساك بعصا التوازن نظراً للمطالب الحاسمة لكلا الجانبين. الولايات المتحدة، تريد موقفاً سعودياً لا يتخفّى ولا يوازن، مبدؤه من ليس معنا فهو مع الإرهاب بل هو إرهابي، موقف لا تراعى فيه القوانين المحلية ولا المعايير الأخلاقية بما فيها مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. أما الرأي العام السعودي، فيشعر بهشاشة العائلة المالكة، وضعفها أمام الأميركي، ويطالبها بموقف صلب تجاه القضايا العربية والإسلامية، ليست قادرة على اتخاذه.

لكي تكون العائلة المالكة قادرة على مواجهة ضغوط الخارج، فإنها بحاجة الى تطوير مؤسساتها السياسية لتزيد التحامها مع شعبها. ويسود الإعتقاد بأن الأحداث الحالية تقدّم فرصة مثالية لإحداث تغيير كبير في مسار العملية الديمقراطية حيث أتاحت الأحداث الأخيرة للحكومة السعودية فرصة للتعرف على جذور العنف لديها، وأنها بالتالي لن تجد حلاً لتلك المشاكل سوى في إعادة النظر في هياكلها السياسية والإقتصادية والإعلامية.

لا شك بوجود قلق كبير يوجد بين المسؤولين السعوديين لم يشعروا به من قبل، فالولايات المتحدة لم تظهر هذه المرّة بمظهر الحامي لنظام العائلة المالكة، بل بمظهر المؤدّب المهدّد الآمر باتخاذ نهج معين. وفي المقابل فإن هذا النظام يتعرض في الوقت نفسه الى تهديد غير عادي من قوى استطاعت أن تهزّ أعماق الولايات المتحدة نفسها. لهذا فإن هناك أملاً بأن تميل العائلة المالكة ـ في المحصّلة النهائية ـ باتجاه

الإصلاح الداخلي كوسيلة أولى لتحصين نفسها أمام المخاطر التي تبدو اليوم داخلية وخارجية على حدّ سواء.

غير أن هذا التفاؤل قابل للتبدّد، فأميركا تريد من نظام الحكم أمرين متعارضين في ظاهرهما: إصلاح سياسي من جهة، وقمع لقوى لا تعجب أميركا أو تتهمها بالإرهاب. كما أن إجبار أميركا للأمراء السعوديين على تبني سياسات وتقديم تنازلات حساسة مخالفة للشعور العام، يدفع بهم الى الإصطدام بشعبهم أو ببعض شرائحه الفاعلة. ومثال ذلك، الإلحاح الأميركي على مسألة الدعم السعودي للحرب ضد العراق، والإصرار على استخدام القواعد السعودية والأجواء السعودية للإنطلاق منها نحو الحرب.

حسب رأي بعض المحللين، فإنه القضاء على الإرهاب وعبر العنف هو في مقدمة الأجندة الأميركية، والغرب بمجمله على استعداد لغض النظر عن تجاوزات حقوق الإنسان إن تطلّب الأمر. أما دعوات الديمقراطية وحرية التعبير فهي وإن كانت عاملاً في مواجهة التطرف، فإنها لا تحتلّ أولوية مهمة في الأجندة الأميركية الحالية. ويرى أصحاب هذا الرأي، أن هناك خشية على (أنوية) التوجهات الديمقراطية في بلدان عربية عديدة، وأهمها المغرب والأردن والكويت واليمن، ففي هذه الدول، جرت اعتقالات واغتيالات، وخرق القانون دون أن ينبس أحدٌ بشفة، وإلا أصبح إرهابياً هو الآخر. وفي بلد مثل السعودية، التي لم تخطو بعد خطواتها الإصلاحية السياسية الأولى، وحيث لا يوجد إنجاز سياسي يخشى عليه، كما لا يوجد أملٌ واضح بحصول تطور قريب بشأنه، تكمن الخشية الحقيقية في انجرار الحكومة والبلاد برمتها نحو العنف. فأقل خطأ يُرتكب أو سياسة خطأ تمارس دون مراعاة للمشاعر الداخلية قد تأتي بكارثة غير محسوبة.

أياً كانت الإحتمالات الناجمة عن المحافظة على التوازن الصعب، بين مشاعر الجمهور وطموحاته، وبين متطلبات السياسة الأميركية، فإن السعودية تريد أن تتبرّأ من مسؤوليتها أمام العالم وربما أمام شعبها من أحداث العنف التي هزت أميركا حيث المساهمة السعودية فيها واضحة، وذلك من خلال انتهاج سياسات إقتصادية وسياسية (لا تعني بالضرورة إصلاحية) وتعليمية قد يكون مغالى بشأن الكثير منها. ومن جهة ثانية تريد السعودية أن لا تنعكس آثار أحداث سبتمبر والحرب المتوقعة في العراق عنفياً على الوضع الداخلي. ربما أمام كل دول الخليج فرص الهرب من العنف المحتمل، كل حسب قنواته السياسية والتعبيرية، فالأكثر انفتاحاً ربما يكون الأكثر أماناً (الكويت والبحرين)، والأكثر مرونة في الإستجابة لضغط الشارع وتنفيس احتقانه قد يكون الأقدر على إدارة الشارع وضبطه، كما أن الأكثر صراحة في إعلان التوافق مع الولايات المتحدة ودعمها، قد يكون الأكثر تعرضاً لمخاطر العنف.

فاصلة

الأسوأ والسيّئون

المملكة ضد شنّ الحرب على العراق وتحمّل صدام مسؤولية ما يجري.

المملكة مع تغيير النظام العراقي بوسائل غير الحرب.

المملكة ودول عربية أخرى تفشل في إقناع واشنطن بالعمل معاً لإحداث إنقلاب عسكري في العراق.

المملكة تقول وقبل أن تبدأ الحرب بأنها تعدّ خطة إنقلاب عسكري على صدام، وتعمل على خطٍ آخر لإقناعه بالإستقالة والرحيل.

وأخيراً قد تعلن المملكة قريباً فشلها في مسعاها (السلمي!) وقد تبرر الحرب الأميركية بأن صدام حسين لم يستجب لمسعاها، وقد تعلن عن إفساح المجال للأميركيين لاستخدام قواعدها وأجوائها في الحرب المتوقعة.

ما الفارق بين النظام العراقي ونظام الحكم في المملكة.

صدام حسين سيء لا شكّ. والحكام العرب الباقون مجرد (صداديم) صغار، بمن فيهم حكام المملكة، فهم لا يختلفون عنه في (النوع) تفكيراً وممارسة بل في (حجمهما).

صدام يعتبر العراق ملكاً شخصياً، والسعوديون يفعلون ذلك.

وهو مغامر من نوع ما بل مقامر أحياناً، وهم مغامرون في سياساتهم الداخلية بالذات.

وهو يهدر الأموال على قصوره ـ كما يقال ويشنّع عليه ـ في الوقت الذي يعاني شعبه وبلاده من أزمة إقتصادية، وهم يفعلون أسوأ منه وفي ظروف مشابهة الى حدّ غير قليل.

وصدّام قمعي يقتل معارضيه، وهم كذلك.

وصدام يقمع حرية الصحافة والرأي، وسجل حكام المملكة ليس بعيداً عن هذا أبداً.

وإذا كان صدام عميلاً للغرب وأميركا ـ كما كانت الصحافة السعودية تقول حتى وقت قريب ـ فبيتهم أكثر زجاجيّة منه، وهو لا يحتاج الى درس في الوطنيّة من السعوديين.

وصدّام طاغية خاصة ضدّ الأقليّات العرقية، وهم كذلك ضدّ الأقليّات الدينية.

وصدّام استعدى معظم إن لم نقل كلّ جيرانه، والسعوديون كذلك، فحتى الآن لا يوجد لديهم (صديق) حقيقي حتى بين الخليجيين، وهم لا يبحثون عن أصدقاء بل عن (أتباع).

وصدّام أشعل حربين ضد جيرانه، وهم أشعلوا حرب اليمن أولاً، وساهموا في حرب صدّام الأولى ضد إيران ثانياً. وقد انطلقت الحرب الأولى ضد العراق من خبائهم ثالثاً، وستنطلق الحرب القادمة قريباً من ديارهم وتدار من أراضيهم أيضاً كما فعلوا مع أفغانستان.

وصدام حوّل حكم العراق الى حكم عائلي يتقاسمه مع أبنائه وأبناء عمومته، وهم بجمعهم (٢٠,٠٠٠ أمير وأميرة) أسوأ بمراحل منه في هذا المضمار.

وإذا كان تاريخ صدّام الحديث مليئاً بالمجازر، فتاريخهم غير البعيد أكثر دمويّة.

وكما قذف الحكم العراقي بأبناء شعبه خارج الحدود، قذف السعوديون نسبة أكبر من شعبهم لكي يقوم حكمهم.

وصدّام دمّر قرىً وقصف شعبه بالطائرات والكيمياوي، وهم دمّروا قرىً وأشعلوا فيها النيران، وقصفوا شعبهم بالطائرات (أحداث نوفمبر ١٩٧٩) وقتلوا الأبرياء في منازلهم، وهددوا بقصفهم بمدافع الميدان.

قد يرحل صدّام، ليس لأنه الأسوأ بين الطيبين بل الأسوأ بين السيئين.

الإصلاح بديلاً عن العنف والتدخل الأجنبي

رؤية إصلاحية لقيام مشروع وطني في المملكة

لم تتبلور في المملكة حتى الآن بؤرة وطنيّة تعبّر عن الشأن الوطني العام، وتلتقي فيها وحولها الآراء والأفكار والطموحات بحيث تشكل البديل الشعبي المقابل للنخبة القائمة.. البديل الذي يستطيع أن ينافح عن الحقوق الشعبية بجرأة ويقف على أرضيّة صلبة من تمثيل كافة التوجهات والمناطق. حتى الآن، تظهر بين الآونة والأخرى قوائم أسماء مختلفة تطالب بالإصلاح، وفي بعض الأحيان تعبّر عن توجهات مناطقية أو فكرية محددة (في الغالب سلفية).. ولكن الرأي العام الشعبي يتطلّع الى وجود نخبة تتمحور حولها المطالب وتلتقي عندها كل التيارات.

إن تبلور نوع من القيادة الشعبية ضرورة ملحّة لفرض الإصلاحات على النخب التقليدية المترددة، كما أن الخروج من شرنقة الفئوية والمذهبية صار أمراً حتمياً إن أريد لهذه الدولة السعودية البقاء بكامل سيادتها، والعائلة المالكة رمزاً لوحدتها وكرامتها ورفاهية شعبها. والخروج يفرض حتمية الدخول في الفضاء الوطني وتكوين عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم، كما ويفرض شروطه الموضوعية التي تحدّد أهدافه ووسائل تحققها.

ملامح المشروع الوطني

يجب أن تلتقي النخب المثقفة المتصدية للإصلاح على أرضية التغيير، ووفق مشروع وطني يقبل بالحدود الدنيا أملاً في تحقيق إجماع شعبي واسع. وفيما يلي بعض الملاحظات بهذا الشأن:

أولاً ـ يفترض في المشروع الوطني أن يقرّ بثوابت أساسية لا يستقيم بقاء الدولة بدونها: مثل دور الدين في الدولة بإطاره ورؤاه العامة (وليس وفق الرؤية الوهابية الخاصة) بغض النظر عن حجم هذا الدور والشكل الذي سيأخذه. تأتي أهمية دور الدين من جهة كون المملكة حاضنة للمقدسات الإسلامية في الحجاز، وكذلك دور الدين/ المذهب في نشأتها الحديثة، وهذان أمران يحتّمان على المملكة دوراً ريادياً في الداخل والخارج. والثابت الثاني هو دور العائلة المالكة كرمز لوحدة المملكة والتي لا يتخيّل بقاؤها أو استمرارها موحدة (ضمن الظروف الموضوعية الحالية) بدونها. ومرة أخرى نقول هذا بغض النظر عن حجم السلطة الذي يمكن أن يُعزى لها وفق المنظور والمصلحة الوطنية.

وثانياً ـ أن يقرّ بمبدأ الإجماعية لا الإقصائية القائمة على الثأر أو الجشع والإستئثار، وهذا يتطلّب المساواتية بين المواطنين وتعزيز مبدأ (المواطنة) ونبذ الفئوية والجهوية، وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة وتسويدها على الهويات الفرعية الطائفية والمناطقية والقبلية، أي التعاطي مع المواطنين كشركاء متكافئين في الحقوق والواجبات لا تنتقص انتماءاتهم الفرعية حقوقهم المادية والمعنوية. وكما يحدث للأفراد، الذين هم جموع الشعب، يفترض في أي مشروع وطني يسعى لترميم العلاقة بين السلطة والقوى الإجتماعية والسياسية المختلفة، أن تتسالم هذه القوى، وتعترف بحقوق بعضها البعض في التعبير والممارسة والمشاركة في صناعة القرار.. بدون هذا سيتحول المشروع الوطني الى مشروع إقصائي، شأن القائم حالياً.. إقصائي للشعب بمجمله عن حقوقه الأوليّة، وإقصائي للقوى المختلفة والمعترضة على الإستئثار الديني والسياسي. ويأتي هذا انطلاقاً من الإعتراف بحقيقة التعددية لمجتمع المملكة، والنظر اليه من زاوية إيجابية ودالة على الثراء المعرفي والتنوع المفيد لا الممزق.

ثالثاً ـ يفترض في المشروع الوطني تشخيصه للأزمة التي تعاني منها المملكة على أنها أزمة سياسية نابعة أساساً من مشكلات بنيوية في هيكل السلطة، أدّت الى الإحتكار السياسي والديني، وانعكست بالسلب على مصالح الشعب الذي لم يكن مساهماً في الأساس (اللهم إلا من زاوية صمته) في نتائج ما هو حاصل من فساد وسوء إدارة وتدهور علاقات مع الخارج العربي والدولي وتفاقم للمشاكل المحلية وانتقاص من حقوق المواطن المادية والمعنوية. بكلمة أخرى، إن المشكلة الأساسية تكمن في الإستبداد السياسي المتصافح مع الإستبداد الديني، والذي أدّى في مخرجاته الى أزمة في العلاقة بين الدولة والمجتمع. إذا كان هذا التشخيص صحيحاً، فإن هدف المشروع الوطني يتلخّص في قطع دابر الديكتاتورية السياسية والدينية، دونما افتئات على حقوق أحد في التعبير والمشاركة في الصالح العام.

إن إرتهان النظام السياسي للوهابية وما جرّ إليه، سببه ذلك الإحتكار الذي تحدثنا عنه،

وذلك التخلخل في التوازن السياسي داخل المجتمع السعودي نفسه، حيث أقليّة متحكّمة وأكثرية مهمّشة. ومن هنا فإن توزيع السلطة بشكل متوازن، ووفق آلية مرجعية يتفق عليها، يخرج الدولة من ارتهاناتها لجماعات أو مذاهب واجتهادات وأفكار أو مناطق ومصالح ضيقة، ويمنع تحوّل مؤسساتها الى مؤسسات نفع خاص، ويوسع هامش الحرية والمناورة لمسؤولي الدولة ويعدد من خياراتهم في منهجهم السياسي الداخلي والخارجي. بهذا تستقيم أمور الدولة، وتستقر المصالح لكل الفئات، وتتعزز الثقة بالدولة وأجهزتها وبين رجال النظام والجمهور، وتتآلف الشرائح الإجتماعية المتنافرة والتي طال تلاعب الطاقم الحاكم بضرب بعضها ببعض من أجل تكريس مفاهيم السيطرة والإستئثار.

رابعاً ـ إن مقاومة الضغوط والتهديدات الخارجية (الأميركية بوجه خاص) لا تتأتّى بدون إصلاح الجبهة الداخلية، كيما تكون فاعلة في المقاومة ورافدة للجهد الرسمي. فبإصلاح الوضع الداخلي تتساقط الكثير من الحجج الأميركية مثل: وجود معامل تفريخ الإرهاب، وغياب حقوق الإنسان والحريات السياسية والديمقراطية، وشيوع الإستبداد، وهدر حقوق المرأة، وغير ذلك. ستسقط بالإصلاح مبررات الرغبة الداخلية النازعة باتجاه الإنفصال، وكذلك الرغبة في التغيير الجذري الذي يستهدف (إسقاط النظام)، ولن يجد الأميركيون ولا غيرهم أُذُناً سميعة لمشاريعهم التقسيمية والتحريضية.

لا يمكن لنظام الحكم في المملكة أن يواجه الآن الضغوط العظيمة وحيداً، أو مدعوماً من الوهابية وأتباعها فحسب، أو اعتماداً على شعب مفكك تتجاذبه الولاءات والمصالح الخاصة، أو بشعب حُقن منذ وعى نفسه بأن شؤون الحكم لا علاقة له بها، ثم وبشكل مفاجئ يراد منه أن يدافع عن نظام وأشخاص وأن يتفهم المبررات وهو المسكون بالسلبية والخوف من اقتحام السياسة وتعاطيها. النظام الحاكم اليوم لا يستطيع أن يقاوم حتى الضغوط القليلة اعتماداً على شعب مسلوب الإرادة السياسية، ومشغول بمعاركه الطائفية والقبلية الداخلية، ومحكوم بصراع نخبه التحديثية مع التقليدية.

وفي ظلّ سيادة منطق أميري يصرّ قولاً وعملاً على أمرٍ ثابت البطلان بأن المملكة بأراضيها وتراثها وخيراتها ملك شخصي لفرد أو عائلة، إن منحت كان فعلها مكرمة، وإن منعت لم تكن مقصّرة، وإن اقتحم أحدٌ التابو السياسي عدّ معتدياً على حقوق العائلة المالكة وخاصتها. المواطنون لا يدافعون عن وطن ونظام هذه صفاته. الوطن بدون حقوق يتقلص في المخيال الفردي الى مجرد قرية أو مدينة أو محافظة وفي أكثر الأحوال منطقة، قد تستثار الحميّة حين يعتدى عليها، أما المملكة ـ وطن الأوطان ـ فلا تستثير الرغبة في شرف الدفاع عنها. هذا الوطن الكبير لا يحميه إيمان طوباوي إلاّ إذا تحوّل الدفاع عنه دفاعاً عن النفس، ولن يكون كذلك ما لم يشعر قاطنوه بأنهم شركاء فيه، صنّاع لقراراته وسياساته، تحفظ فيه كرامتهم، فمن لا كرامة له لا يحمي كرامة وطنه أثناء الأزمات.

باختصار.. إن المشروع الوطني الإصلاحي الداخلي هو الخطوة الأولى للدفاع عن الوطن وعن الخيار السياسي لأبنائه.. الخيار الصحيح لا المزوّر أو المدّعى.

خامساً ـ يفترض المشروع الوطني أن يكون التغيير سلمياً، متدرّجاً، شعاره: لا يموت الذئب ولا تفنى الغنم، أي أن يكون بأقلّ الكلف، ومنهجه في هذا بعد الإقتناع بضرورته، الحوار والمساومة السياسية بديلاً عن العنف: عنف السلطة، وعنف دعاة التغيير. من خلال المؤشرات الحالية، فإن هناك إجماعاً شعبياً على ضرورة القيام بإصلاحات، وأن تكون الوسائل المؤديّة إليه سلميّة في مجملها، مع أن مؤشرات استخدام العنف ـ هي الأخرى ـ واضحة. غير أن المؤشرات تعوزنا فيما يتعلق بالعائلة المالكة، إن من جهة اقتناعها بضرورة التغيير، أو حجمه، أو الوسائل المعتمدة في حال مال الرأي الى رفضه.

العائلة المالكة: هل قرأت الأوضاع بشكل صحيح؟

هذا لا يعني أن الإصلاح بالضرورة يأتي من أعلى، أي بتنازل من العائلة المالكة. فإذا كانت تحتفظ بمجمل القرار، فإنها لا شك ترى الأوضاع، وإن كنّا لا نعلم هل قرأتها القراءة الصحيحة. لكي يكون الإصلاح سلمياً لا بدّ أن يقرأ الطاقم الحاكم الوضع الداخلي بصورة واقعية وهي تشير الى رغبة شعبية عارمة للتغيير، والى الضيق والتذمّر الشديد من سوء الأوضاع الإقتصادية التي طالت حياة كل مواطن، وإلى تنامي النزوع نحو العنف من اغتيال وتفجير واختطاف ومحاولات تظاهر وتمرد في السجون وانهيار في المعنويات وضعف في أداء أجهزة الدولة وانخفاض هيبتها. لا بدّ أن تقرأ العلاقة بين العائلة المالكة والوهابية بصورة صحيحة، إذ لم نرَ من العائلة المالكة، حتى الآن، سوى القليل المتغيّر فيها، والذي لا يصبّ إلا في التكتيكات الآنيّة وليس في ابتداع منهج استراتيجي جديد يجيب على التساؤلات الحادّة بشأنها: ما حجم دور المؤسسة الدينية في الدولة، هل هناك خطر عليها وعلى نظام الحكم في المستقبل، والى أي حدّ هي مفيدة أو مضرّة للتآلف الإجتماعي الداخلي، وكيف يمكن تفعيلها بهذا الإتجاه، وماذا عن القوى الدينية الأخرى وما موقعها من الإعراب..الخ.

وتفترض القراءة الصحيحة للوضع الداخلي أيضاً والتي تقرر ما إذا كان النظام يميل الى التغيير (والتغيير السلمي بالذات) أم لا، تفترض تقييماً للقوى الأخرى المهمّشة في شمال وجنوب وشرق وغرب المملكة، الى أي حدّ يشكل سخطها خطراً على بنية الدولة، وما هي تطلعاتها، وكيف يمكن المواءمة بين مطالبها ضمن إطار الدولة، وما هي البدائل التي بيد تلك القوى للضغط على النظام إذا ما تعسّرت ولادة عقد وطني جديد، والى متى يمكن لهذه القوى أن تصمت أو يمكن إخراسها، وبأي الوسائل وحدود استخدامها، وما هو تأثير ذلك الإستخدام في المدى القريب والبعيد، وانعكاس ذلك على سمعة المملكة وعلاقاتها بالخارج الدولي.

المسألة الأخرى التي يجب أن تقرأ بصورة صحيحة: صورة العلاقة المستقبلية مع الغرب بشكل عام، فهل تنظر القيادة السعودية الى توتر العلاقة مع أميركا تطوراً استراتيجياً يفرض عليها حماية نفسها بوسائل مختلفة، وترتيب بيتها الداخلي ومنظومة علاقاتها الخارجية وفق هذه الرؤية، أم أنها ترى في التوتر مجرد سحابة صيف لا تلبث أن تنقشع بمزيد من التنازلات، والى أي حدّ تكون، وهل بإمكانها البقاء طويلاً تحت ضغوط الإبتزاز والتهديد ريثما تعود الأمور الى سابقها. بمعنى كيف تقيّم العائلة المالكة ما حدث، وكيف تقيّم الرؤية

الأميركية للسعودية في الوقت الحالي وفي المستقبل. بعد هذا تأتي قراءة رجال الحكم السعودي للخارطة الإقليمية المستقبلية وتأثيراتها على الوضع الداخلي: ما تأثير التغيير القادم في العراق - إن حدث - على سيادة الدولة السعودية ووحدتها، وعلى شعبها، واقتصادها، والعقيدة العسكرية لجيشها. أيضاً، ما هو تأثير انتعاش أنوية الدمقرطة والإنفتاح في كل البلدان المجاورة الخليجية وغيرها على النظام السياسي السعودي، وعلى تطلعات السكان، وعلى العلاقة بين الحكم والمحكومين.

أسئلة كثيرة جداً تشكل المنطلق والاساس الذي يمكن للعائلة المالكة التي تبني عليه اجاباتها الحاسمة إما باتجاه الإقدام على التغيير أو المضي على الحال التي هي عليه. من المؤكد أن أكثر هذه الأسئلة لم يجب عليها، ولا يملك الطاقم الحاكم رؤية واضحة عنها، فالسياسة في المملكة ومنذ زمن بعيد تعتمد ردود الأفعال تجاه الأحداث، ولا يوجد في المملكة بطولها وعرضها مركز دراسات واحد يقدم إجابات لتساؤلات المستقبل ويقترح الخطط والمشاريع السياسية. حتى مجلس الدراسات الوحيد التابع للديوان الملكي لا يعدو مجرد إسم وضع لتوظيف أمير، بدون موظفين وبدون أي فعل حقيقي أياً كان نوعه.

لا نعلم الى أي حدّ اقتنعت العائلة المالكة بفضيلة عدم التشبّث بكامل السلطة وأن الأوان قد حان للإعتراف المبدئي بأن الشعب ليس قطيعاً لا حقّ له حتى في قوته، كما لا نعلم ما إذا كانت تدرك بأن عواقب الحسابات الخاطئة مكلفة: مزيد من العنف الداخلي؛ انهيار لمؤسسات الدولة؛ تعزيز لمشروع التغيير الجذري وضرورة إقتلاع العائلة المالكة باعتبار وجودها لا يستقيم والإصلاح، أو التغيير الإنفصالي عبر تقسيم الدولة بالتعاون مع الطروحات الخارجية. مما لا شكّ فيه، أن فكرة الإصلاح لم تنضج بعد لدى الأمراء، وإذا كان البعض منهم قد اقتنع بضرورته، فإنهم يعتبرونه شرّاً لا بدّ منه الأمر الذي يتطلب التحايل على الداعين اليه بتقديم أقلّ التنازلات الممكنة. ربما هناك رؤية تفيد بأن الوقت لم يحن بعد، وكأنّ هناك دعوة لاستدعاء المزيد من التوتر والعنف الداخلي حتى يتاكّد الأمراء بجمعهم أن لا محيص من الإصلاح. ربما أيضاً هناك من بين الأمراء من يعتقد بأن دعوة الإصلاح مجرد فورة ستؤول الى الانطفاء وليس لمزيد من الاشتعال، وأن المطالب الشعبية الحالية رغم تدنيها - وهي مرفوضة من قبل الطاقم السياسي - يمكن تقليصها أكثر فأكثر. هذا باختصار وهم، بل عكسه تماماً هو ما سيقع.

حجم الإصلاحات المطلوبة

الرؤية السائدة بين النخب السعودية تستند على ضرورة تقليص وتأطير صلاحيات العائلة المالكة ضمن فكرة تحويل النظام السياسي الى ملكية دستورية خلاف ما هو عليه اليوم من ملكية تسلطية مطلقة. للوصول الى هذا الغرض، هناك متطلبات أساسية منها:

تحديد حجم السلطة الممنوحة لرجال العائلة المالكة. وفي هذا المجال هناك رأيان متداولان بين النخب السعودية: الأول يرى بأن العائلة المالكة تكتفي بمنصبي (الملك وولاية العهد) والإشراف العام على جهاز الدولة عبر تعيين رئيس مجلس وزراء ووزراء من خارج الأسرة المالكة، على النحو الذي نشهده الآن في المغرب والأردن. أصحاب هذا الرأي يعتقدون بأن فصل رئاسة الوزراء والوزارة عن الملك ليتولاها أشخاص من عامة الشعب يحقق أمراً في غاية الأهمية وهو إبعاد العائلة المالكة عن الإنغماس في المشاكل الداخلية وتحمّل أخطائها بحيث لا ينعكس ذلك على سمعتها ورمزيتها. فبقدر ما يكون بيد الأمراء من سلطات تكون هناك أخطاء، لا يتحمّلها أحدٌ سواهم، سواء أكانوا وزراء أو أمراء مناطق. فتقليص المسؤوليات المباشرة للعائلة يلقي اللوم بالتقصير على رئيس وزراء ووزراء من العامّة، وليس على العائلة المالكة، وبإمكانهم أن يعزوا الفشل الى هؤلاء فيغيّر الوزير أو رئيس الوزارة دونما حرج. في حين أن رأياً آخر يقول بأن تبقي العائلة المالكة بيدها - إضافة الى ما ذُكر - رئاسة الوزارة ووزارات السيادة: الدفاع والداخلية والخارجية، كما هو حاصل في الكويت. والخلفية السياسية وراء هذا تبرر الأمر بأن العائلة المالكة لن تقدم على إصلاحات دون أن يكون لديها ضمانات من نوع ما بأن لا تنقلب العمليّة الإصلاحية ضدّها فتجردها مما في يدها من سلطات، ووجود وزارات السيادة بيدها يمنحها الطمأنينة حول مستقبلها السياسي.

تحديد حصّة العائلة المالكة من الثروة. ضمن الوضع الحالي، لا أحد يعلم كم تقتطع من ميزانية الدولة، ولكن يرجح أن تكون في حدود الثلث، اعتماداً على تقديرات صحافية. مادامت مخصصات العائلة المالكة كبيرة وسريّة، إضافة الى اقتطاع حصص نفطية تباع لحساب هذا الأمير أو ذاك، وتملّك الأراضي والبراري وفرض الخوّة على التجار وغير ذلك. هذا يفرض ضغطاً هائلاً على موارد الدولة، وعلى الحياة اليومية للمواطن، ولذلك اقترح الأمير طلال في الستينيات الميلادية ضمن مشروعه الإصلاحي التخفيض التدريجي لمصاريف العائلة المالكة ريثما يتم تأهيل أفرادها للإعتماد على أنفسهم.

لكن المسألة أعمق من ذلك بكثير، إذ لا يمكن ضبط مصاريف العائلة المالكة بدون تقليص عدد المنتفعين منهم (يقدر الآن بأكثر من عشرين ألف شخص) وهذا يستلزم إحياء مشروع قديم يحصر إطلاق صفة (الأمير) في أبناء وأحفاد الملك المؤسس ممن يعرّفون اليوم بـ (صاحب السمو الملكي) ومع هذا فإن الباقي يقدر ببضعة آلاف، وهو رقم كبير لا تستطيع الدولة أن تتحمل بصورة مباشرة صرفاً ضخماً على كل فرد منهم. ولذا، يمكن الإتفاق مع كبار رجال العائلة، أن تتحمّل ميزانية الدولة لفترة محدودة (ربما عبر تطوير مجلس العائلة المالكة الحالي والذي أُسّس لهذا الغرض قبل أكثر من عام) بتقديم نسبة محدّدة من ميزانية الدولة لترتيب وضع العائلة المالكة المالي بحيث تعتمد فيما بعد على نفسها، خاصة وأن أكثرية الأمراء قد رُتبت أوضاعهم ولهم الكثير من الممتلكات والمدخرات والشركات والأراضي، ولهم نشاطاتهم الإقتصادية الضخمة. أما الملك وولي عهده، فتتحمّل الدولة دائماً مصاريفهما ضمن جهاز الدولة، ويمنحان مخصصات مجزية تليق بمقامهما كرمزين للدولة ووحدتها، ليس في حدود المصروف الشخصي بل بشكل أوسع يكفل مساهمتهما ودعمهما وعطاياهما لمن أرادا.

حصانة العائلة المالكة القضائية مسألة أخرى تعرض كلّما نوقش موضوع الإصلاح. ليس من مصلحة كبار العائلة المالكة أن يتحمّلوا وزر وأخطاء عشرين ألف أمير وأميرة، بينهم من يسرق ومن يقتل ومن يعتدي على الأعراض ويسلب الأموال

ويضايق المواطنين في معاشهم، ويفرض نفسه على تجارهم، ومن يعتدي على موظفي الدولة كباراً وصغاراً بالإهانة والضرب والإذلال، ومن يتدخل في شؤون القضاء، ويزرع الفساد عبر الكسب المحرم، ومن ينتهب أموال الناس كأفراد ومؤسسات كالبنوك دون أن يستطيع أحدٌ إيقافهم. إن منح الحصانة لهذا العدد الوافر من الأمراء والأميرات يغري الكثير منهم - وفق ادّعاء أن الدولة ملك شخصي لآل سعود - استمراء هذه الأفعال المشينة والإصرار عليها وتوسيع نطاقها، وهو ما انعكس على سمعة العائلة ككل، وحطّ من قدرها بين الشعب، فاستُبدل الحبّ بالكراهية والبغضاء حتى بين الدوائر الضيّقة التي تتظاهر بالإحترام وتقبيل الأكتاف والأيدي. إن منطق الحصانة، إن كان لا بدّ منه رغم مخالفته للشرع، يجب أن يُحصر في عددٍ قليل من الأمراء، ممن يباشرون وظائف في الدولة، وبهذا - لا بدونه - يمكن ضبط تصرفات الآخرين، ووصل ما انقطع من ودّ بين الشعب والعائلة المالكة، وتخفيف المشاكل التي يضجّ منها المواطنون بمختلف شرائحهم.

ماهيّة الإصلاحات: يبقى بعد هذا ماهيّة الإصلاحات واتجاهاتها، والتي يبدو أن هناك ما يشبه الإجماع بشأنها، وتشمل:

١- تشكيل مجلس شورى ينتخب أعضاؤه جميعاً رجالاً ونساء، ويعدّل نظام المجلس بحيث يمنح صلاحيات واسعة في مجال المحاسبة والرقابة وإقرار الميزانية والمساهمة الفاعلة في رسم سياسة الدولة داخلياً وخارجياً.

٢- تغيير شامل لنظام المناطق وتعزيز الإدارة المحلية بعدما ثبت بأن مركزية الدولة تمثل عائقاً للإصلاح، واعتماد نظام الإنتخابات لشغر مناصب تلك الإدارة.

٣- إجراء تغيير حاسم في موضوع القضاء يضمن استقلاله، أو احتكاره من طرف إجتماعي أو مذهبي بعينه.

٤- توسيع هامش الحريات الصحافية وقنوات التعبير الأخرى.

٥- إفساح المجال لقيام مؤسسات المجتمع المدني، تخفيفاً لأعباء الدولة ومساهمة من الجمهور في إيجاد قوى موازية لمؤسساتها، ومشاركة منه في صناعة مستقبل البلاد.

حمزة الحسن

أول السطر

الإنترنت والقنوات الفضائية تصبحان حلبة الصراع

مواجهة الأشباح بين المباحث والمعارضين

في الماضي كان رجال المباحث، الذين يوصفون بأنهم في الغالب أنصاف متعلمين، وينتمون إلى طبقات إجتماعية أقل من متوسطة، لا يفعلون شيئاً سوى التنكيل بالمعارضين وحمل براميل الأصباغ لطلي الشعارات على الجدران، وأحياناً كانوا يعملون على ترويج الاشاعات لإثارة الرعب والخوف. أما اليوم فالوضع تغيّر، فبعد أن أصبحت المعارضة شأناً عاماً وذات قاعدة عريضة، استبدل الرجال الاوائل برجال أكثر قدرة على التعامل مع تقنيات العصر. فصرنا نشاهد رجالاً يُزجّ بهم عبر القنوات الفضائية للنيل من المختلفين أو المعارضين وتدبيج المديح لأولي النعمة من كبار المسؤولين وصغارهم.

كذلك أصبح رجال وزير الداخلية متنفذين داخل شبكة الانترنت، يدخلون في الحوارات والمساجلات، ويبثّون الاشاعات ويثيرون الاتهامات، ويقوّضون حركات الاحتجاج من الداخل، فما أن يعقد منتدى ما حواراً جادّاً في موضوع الاصلاح حتى يدخل أشخاص معروفون ليثيروا الصخب والتهريج وحرف مسيرة الحوار بإتجاه السخرية والضحك.

لكن العمل الاكثر رواجاً لديهم هو حرف إهتمام الرأي العام، فليس الاصلاح وليست الديمقراطية أو الفساد السياسي والاداري محل الاهتمام، بل إثارة المشاكل الجانبية كالإثارات الطائفية ضد الشيعة، والإثارات القبليّة والطائفية ضد أهل نجران وضدّ (شمّر)، والاثارات المناطقية ضد الحجازيين، وإثارة العصبيات كشتم أهل بريدة لأهل عنيزة، وشتائم أهل سدير لأهل الوشم، وهكذا حتى أصبح الحديث الذي يطفح عبر الانترنت السعودي حديث الفتن والمشاكل وإثارة التناقضات.

لكن أهم ما يمكن أن يستدل به على نفوذ رجال المباحث السعوديين في هذا السياق، هو التسريبات الأمنية الخاصة التي يقومون بها وخاصة في منطقة القطيف (المنطقة الشرقية) ضد المعارضين الشيعة، فكثيرٌ من المعلومات التي تنتزع من المعتقلين يتم توظيفها عبر الانترنت لإثارة الفتنة والتحريض ضد الآخر، فموقع الدفاع عن السنّة، الذي يشتبه بأن نجل وزير الداخلية الامير محمد بن نايف يقف خلفه ضمن مجموعة من المواقع المتزمتة، صار يروج لأخبار خاصة برجال دين شيعة وتحركاتهم وعلاقاتهم، بالإضافة لنشر وثائق سريّة كانت كلّها مصادرة من قبل جهاز المباحث العامّة في القطيف.

أما التسريبات الاخرى عبر منتديات معروفة في (الساحات) و(الوسطية) و(أنا المسلم) و(السلفيون) وغيرها فهي أشهر من أن ترصد. وكلّها تسريبات تعمل على حرف اتجاهات المطالبة بالاصلاح الى إشغال الناس بقضايا الخلاف والنزاع، ولإظهار العائلة المالكة بطلاً منقذاً لكل فئات الشعب.

هل يعاد الإعتبار لها في الإصلاحات القادمة؟

نظرة المرأة السعودية الى دورها السياسي

منيرة عبد الرزاق

التناظر المتصاعد حول حق المرأة السياسي ناخبة ومرشحة فلق الساحة الى مؤيد ومعارض، وكلاهما في موقفه يتوسل بما في تراثنا الديني وارثنا التاريخي من أدلة وشواهد أو حتى مؤشرات غامضة قابلة في مناخ انقسامي لأن توظف في خدمة موقف يراد شرعنته ونسبته الى الوحي. في الواقع، هذا التناظر يعيد كشف التحصينات الاستدلالية التقليدية والموروثة حول ما يجب وما لا يجوز، كما يخضع تلك الاساسات المؤدلجة التي تموضع الاشياء وفق رؤية قدّر لها أن تستحوذ على النص لتصنع سلطة تحتكر حق تفسيره بطريقة محددة وقذف أي تفسير آخر في مربع الحرام ووضع أهله في قائمة أهل النار.

إن ما يدعو للدهشة حقاً هو الميل المتعاظم لدى قسم من أهل العلم المؤدلجين لجهة تقسيم حقوق الانسان (في الاسلام) على أساس تفسير النص الديني الموحي خارج سياقه التاريخي وظرفه الاجتماعي. فهناك قائمة من الروايات التي طالما شهرها المناهضون للحق السياسي للمرأة كالحديث "ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة" و"ما ولي قوم أمرهم امرأة الا ذلوا". هذه الاحاديث خضعت لقراءة خارج البيئة التاريخية التي انطلقت منها دون الالتفات الى: المناسبة التي ذكرت فيها؟ ولمن قيلت؟ وما أسباب قولها؟ ثم هل تمثل حكماً عاماً أو موقفاً في حادثة؟ فماذا عن باقي الاحاديث الاخرى في المرأة؟ ثم ما هو التوافق بين ما سبق والقرآن؟.

المسألة الاخرى، أن ثمة اصراراً لا مبرر له على تعميم النص الديني الخاص بحادثة مخصوصة على باقي الحوادث. كالاصرار على الاشتقاق من عدم قيمومة المرأة في الحياة الاسرية وسحبها الى القيمومة السياسية، بحجة أن الله الذي قرر "الرجال قوّامون على النساء" في هذه الوحدة الاجتماعية الصغيرة (الاسرة) فكيف يعكس المعادلة في المجتمع الكبير. وفات هؤلاء أن تلك القوامية هي عبء على كاهل الرجل وليس قيداً للمرأة، لما فيها من التزامات مالية ومسئولية دينية واجتماعية. ثانيا، إن الاخذ بهذا الاحتجاج يواجهنا باحتجاج مماثل: اذا كان للمرأة نصف الرجل فلماذا لم يقم الخلفاء الراشدون بتقسيم الفيئ والخراج على المسلمين بنفس الطريقة "فللذكر مثل حظ الانثيين" وسحب موضوع الارث الى موضوع تقسيم الفيء قياساً. ولكن سيقولون لك المتحصنون خلف تلك الترسانة النصيّة أن هذا التقسيم في الارث خاضع للنص للثابت. ونقول اذن هناك اجتهاد وهنا نص، فكيف جعلتم النص كالاجتهاد في منزلة سواء.

إن هذا التقسيم في الخطاب الديني العمومي قد يغري أولئك المتهاجسين من الشراكة السياسية للمرأة التي تصورها لغتنا الدينية وكأنها مخلوق حقير خاضع لجبروت الرجل الاسمى شأناً والاعلى رتبة. وها نحن نعيد انتاج الخطاب الجاهلي ولكن هذه المرة نصوغه في مفردات دينية.

أما الاسلام كما تجلّيه آياته الواضحات فليس فيه ما يشير الى نوعين من الخطاب، خطاب للرجال، وآخر للنساء، فقد جاء في سورة التوبة قوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)، وقال تعالى في سورة الحجرات (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) وفي سورة النساء (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء..) وفي حديث نبوي:(النساء شقائق الرجال).

يتبين من هذه النصوص، ونصوص أخرى مستفيضة أن المرأة مخاطبة مع الرجل سواء بسواء بتعاليم الاسلام وتكاليفه وتشريعاته، سواء فيما يرتبط منها بمسائل شخصية كالزواج والطلاق، واكتساب المال والتصرف فيه، أو تعلقت بالشؤون العامة كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس هناك ثمة تفاضل على اساس النوع والعنصر فقد حدد القرآن معياراً ثابتاً واضحاً (إن أكرمكم عند الله اتقاكم).

وثمة اجماع بين علماء الاصول والتفسير والفقه على أن خطاب التكليف يستوي فيه الرجال والنساء، بل قالوا بأن النصوص الاسلامية التي يوجه فيها الخطاب للرجال هي في ذات الوقت موجهة للنساء ايضاً ، في كل الاحكام والتكاليف والعظات، ما لم يأت ما يقيد

الخطاب مما يتعلق بالخصائص التكوينية للرجال أو للنساء، ومما لم يصرح به الخطاب بأنه خاص بالرجال دون النساء أو العكس. وفي رواية عن عبد الله بن رافع قال كانت ام سلمة تحدث أنها سمعت النبي (ص) يقول على المنبر وهي تمتشط:"أيها الناس" فقال لماشطتها كفي رأسي (أي اجمعي اطرافه) فأجابت الجارية: إنما دعا الرجال ولم يدع النساء. فقالت ام سلمة: إني من الناس.

وقد برزت طائفة من النساء العالمات المبلغات، فقد روى البخاري ومسلم عن ابي سعيد الخدري قال: جاءت امرأة الى رسول الله (ص) فقالت: يا رسول الله ، ذهب الرجال بحديثك، فاجعل لنا من نفسك يوماً نأتيك فيه، تعلمنا مما علمك الله، قال: اجتمعن يوم كذا وكذا، فاجتمعن، فأتاهن النبي(ص) فعلمهن مما علمه الله.. وقد تبادرن النساء الى مجالس الرسول الخاصة بهن، وقد أثنى رسول الله (ص) عليهن ودعا لهن فقال:"رحم الله نساء الانصار لا يمنعهن حياؤهن أن يسألن عن أمور دينهن".

فالمرأة حكمها كحكم الرجل في الايمان والكفر، والطاعة والمعصية، والثواب والعقاب، فهي مخلوق مكلّف، وتكليفها ناشيء عن تأهيلها، كونها: أولاً عاقلة تدرك خطابات التكليف، وتدرك الحق والباطل، والخير والشر، والمفاسد والمصالح، والقبح والجمال، وثانياً: مالكة لارادة حرة يناط بها التكليف، وثالثاً: حائزة على المكنة الجسدية والنفسية والفكرية المطلوبة لاداء اوامر التكليف ونواهيه. وبناء على ذلك كانت المرأة كالرجل متى اعلنت اسلامها عصمت دمها ومالها الا بحق الاسلام. واذا تجاوزنا مرحلة اعتناق الاسلام، الى مرحلة الانغماس في التكاليف الدينية الفرعية نجد أن قاعدة التسوية بين المرأة والرجل تضطرد في جميع التكاليف الاسلامية الا فروقاً محددة في الفقه الاسلامي تستدعيها الخصائص التكوينية الجسدية والنفسية للمرأة.

ذاك في مجال التكليف، أما في مجال الحقوق التي يفرضها الاسلام للمرأة فهي ايضاً تكاد تتساوى فيها مع الحقوق المفروضة مع الرجل، وقد عالج الشيخ محمد عبدة هذه المسألة انطلاقاً من وجهة النظر التي ترى بأن الاسلام قد ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات مساواة حقيقية ويمكن تصنيف تلك الحقوق على هذا النحو:

الحقوق الشخصية والاجتماعية

فقد ساوى الاسلام بين الرجل والمرأة في الاحكام المتعلقة بالتصرفات المالية والشخصية، فللمرأة وفق التشريع الاسلامي، أن تنجز لنفسها عقود البيع والرهن والاجارة والصلح والشركة والمساقاة والمزارعة بحرية كاملة للرجل، كما أنها تهب وتوصي وتتصدق وتعتق العبيد وتقف الاوقاف، ثم هي تعقد زواج نفسها بحرية تامة ولها حق القبول والرفض.

وكل هذه التصرفات تتولاها المرأة بنفسها، أو من توكله عنها للقيام به، دون وصاية أو حجر من أحد عليها مادامت مستوفية لشروط الاهلية المذكورة سلفاً.

وهناك نقطة هامة تتعلق بالحياة الزوجية للمرأة، فثمة اعتقاد بأن زواج المرأة من الرجل يفضي الى مصادرة حقها واستقلالها بما تملك، وهذا اشتباه عظيم، فزواج المرأة من الرجل لا يفقدها شيئاً من حقوقها أو من شخصيتها المدنية ولا من أهليتها، فأموال المرأة في التشريع الاسلامي هو ملك لها، وليس لأحد أن يعتدي عليها في شيء منه، فلها حق التملك واجراء العقود من بيع وشراء وهبة ونقل ملكية وغيره، فكان الاسلام في هذا اسبق من غيره، بل يكاد ينفرد به عن غيره، فقد جاء في المادة (٢١٧) من القانون المدني الفرنسي ما نصه:"أن المرأة المتزوجة لا يجوز لها أن تهب ولا تنقل ملكيتها ولا أن ترهن ولا أن تملك بعوض أو بغير عوض بدون اشراك زوجها في العقد أو موافقته عليه موافقة كتابيّة).

الحقوق السياسية

ويندرج في اطار الحقوق السياسية للمرأة في الاسلام مطلبان رئيسيان:

١ ـ المشاركة العامة في الحياة السياسية.

٢ ـ حق المرأة في الولايات العامة بما في ذلك رئاسة الدولة.

وفي المطلب الاول، نجد أن حظ النساء في المشاركة السياسية العامة لم يكن بأقل من حظ الرجال، بل كان لهن مثل نصيبهم، ويرد في هذا الصدد موضوع البيعة في الاسلام بما يشمل العمل بدستور الاسلام، والبيعة على السمعة والطاعة للقيادة الاسلامية، أي الالتزام باطاعة من اخترن للقيادة.

وقد صار ثابتاً بأن الرجال والنساء سواسية في المبايعة على الاذعان للسلطة الزمنية وفق احكام الشريعة الاسلامية، وقد قال تعالى (لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً ومغانم كثيرة يأخذونها وكان الله عزيزاً حكيماً) وقد اشترك النساء في المبايعة على التسليم بالسلطتين الدينية والزمنية في عهد الرسول (ص) فبايع المؤمنات رسول الله (ص) على مثل المبايعة التي كانت للرجال باستثناء الالتزام بالقتال في سبيل الله. وهكذا ضمن الاسلام للمرأة حق الترشيح والانتخاب تماماً كالرجال، وقد سارت الدول الاسلامية التي التزمت النظام الانتخابي هذا المبدأ، فقد شاركت المرأة المسلمة في ايران في انتخاب رئيس الجمهورية وممثلي البرلمان (مجلس الشورى).

أما المطلب الثاني: وهو مشاركة المرأة المسلمة ليس كناخبة وإنما منتخَبة، فقد وقع الخلاف بين الفقهاء وأهل العلم من المسلمين، وكان الخلاف عائداً الى تفسير الآية المباركة(الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم)(النساء ـ٣٤) والحديث النبوي (ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) وقد جرت مناقشات محدودة لمعالجة هذه الاشكالية، ورغم انعقاد الاجماع بين علماء الفقه السلطاني على منع الولاية العامة (الامامة = رئاسة الدولة) عن المرأة استناداً الى الاية والحديث المتقدمين، الا أن مثل الماوردي (ت ٤٥٠هـ) لم يذكر في كتابه (الاحكام السلطانية) شرط الذكورية في شروط اهل الامامة السبعة، كما أن ابا يعلى الفراء الحنبلي خوّل للمرأة تولي منصب القضاء، وفيما قيّد ابو حنيفة قضاء المرأة فيما تصح

فيها شهادتها ، جوّز ابن جرير الطبري قضاء المرأة في جميع الاحكام.

وفي منصب الولاية العامة فقد ذهب بعض فرق الخوارج مثل الشبيبية الى جواز امامة المرأة اذا قامت بأمورهم وخرجت على مخاليفهم، وقالوا بأن غزالة ام شبيب كانت اماماً بعد موت شبيب. واشتهرت في التاريخ الاسلامي نساء اخريات في ميدان السياسة منهن الحرة الصليحية التي حكمت مواطن من اليمن مدة تزيد على اربعين سنة من القرن السادس.

وقد ناقش علماء المسلمين الولاية العامة للمرأة، فاستند المجيزون لامامة المرأة الى عدم وجود تقييدات صريحة في هذا الصدد، بل أن عموميات النصوص الاسلامية تؤكد على المساواة بين الذكر والانثى، وأن حديث (ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) ورد في حادثة مخصوصة، وهي أنه لما ورد على النبي (ص) أن كسرى فارس مات وأن قومه لّوا ابنته مكانه، قال عليه السلام ذلك القول تعبيراً عن سخطه على قتلهم رسوله اليهم، فالحديث إذن جاء في مورد خاص، وقد قال علماء الاصول (تخصيص المورد لا يخصص الوارد) فما كان حكماً عاماً حتى يصح اطلاقه وتعميمه. أما الآية المباركة فكان ابو الاعلى المودودي أول من استند عليها لمنع المرأة من الولاية العامة.

وقد ناقش عدد من علماء المسلمين المعاصرين موضوعة القوامة الوارد ذكرها في الاية الكريمة، يقول الشيخ يوسف القرضاوي "هناك من يستدلون على منع المرأة من الترشيح للمجلس النيابي بأن هذه ولاية عامة على الرجال وهي ممنوعة منها، بل الاصل الذي أثبته القرآن الكريم أن الرجال قوامون على النساء، فكيف نقلب الوضع وتصبح النساء قوامات على الرجال. وأود أن أبين هنا أمرين:

الاول: أن عدد النساء اللائي يرشحن للمجلس النيابي سيظل محدوداً وستظل الاكثرية الساحقة للرجال، وهذه الاكثرية تملك القرار وهي التي تحل وتعقد فلا مجال للقول بأن ترشيح المرأة للمجلس سيجعل الولاية للنساء على الرجال.

الثاني: أن الآية الكريمة التي ذكرت قوامية الرجال على النساء انما قررت ذلك في الحياة الزوجية فالرجل هو رب الاسرة وبدليل قوله تعالى (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من اموالهم) فقوله (وبما انفقوا من اموالهم) يدلنا على أن المراد من القوامة على الاسرة ، وهي الدرجة التي منحت للرجال في قوله تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) أما ولاية بعض النساء على بعض الرجال خارج نطاق الاسرة فلم يرد ما يمنعه، بل الممنوع هو الولاية العامة للمرأة على الرجال) ورد القرضاوي اعتراض القائلين بخلو التاريخ الاسلامي من مشاركة نساء في ميدان الولايات العمومية قال (وما يقال من أن السوابق التاريخية في العصور الاسلامية لم تعرف دخول المرأة في مجالس الشورى، فهذا ليس بدليل شرعي على المنع، وهذا مما يدخل في تغيير الفتوى بتغير الزمان والمكان. والشورى لم تنظم في تلك العصور تنظيماً دقيقاً لا للرجال ولا للنساء).

كما رد الشيخ حسين علي المنتظري على القائلين بأن القوامة تتجاوز اختصاص قوامية الرجل على زوجته، الى الحكومة والقضاء، وقال بأن (شأن النزول وكذا السياق شاهدان على كون المراد قيمومة الرجال بالنسبة الى أزواجهم. إذ لا يمكن الالتزام بأن كل رجل بمقتضى عقله الذاتي، وبمقتضى انفاقه على خصوص زوجه له قيمومة على جميع النساء الاجنبيات. ولو سلم الشك ايضاً فصرف الاحتمال يكفي في عدم صحة الاستدلال). وقد ذهب المنتظري (وثبت ايضاً في دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية) الى أن المرأة والرجل يتمتعان بحماية القانون بصورة متساوية كما يتمتعان بكافة الحقوق الانسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع مراعاة الموازين الاسلامية، وهو ما أصله بعمق ورصانة استدلالية المرحوم العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين في كتابه حول ولاية المرأة السياسية.

ومن الناحية العملية، لحظنا انخراط النساء في دائرة المشاركة والفعل في الشؤون العامة في ايران، ولهن حصة هامة في مجلس الشورى الايراني، وهاهي تتنافس كيما تتبوأ المناصب العليا في الدولة الايرانية دونما معوقات أو محظورات من الشريعة الا ما فرضها الاسلام وفقاً للخصائص التكوينية للمرأة، ومن اللازم هنا الالتفات الى تسنم ثلاث نساء على الاقل الولاية العامة في كل من تركيا وباكستان وبنجلادش، ولم نسمع عن خروج مظاهرة تطالب باقالة أي منهن بدعوى أنها انثى. مما يعني أن غياب مشاركة المرأة في العصور الاسلامية القديمة ليس عائداً لقصور في الشريعة الاسلامية ، بقدر ما هو قصور الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشها المسلمون لبلوغ المقاصد الحقيقية والواقعية لأحكام الشريعة، وهي ظروف شملت المرأة والرجل سواء بسواء.

المرأة في الاصلاحات السياسية القادمة

سواء أخذت الاصلاحات السياسية المنتظرة شكلاً ومضموناً متقدمين ام محدودين فإن الدور المركزي للمرأة لم يعد يحتمل الانكار او المماطلة او المساومة او حتى التخفيض. فالترصيف الضحل للأدلة المانعة لمشاركة المرأة من شأنه شق المجتمع الى من هم مع المرأة او ضدها في الحقل السياسي، وفي الغالب سيصنّف التيار الديني المتشدد ونقصد به السلفي حصراً على انه صاحب الراية المناهضة لحق المرأة.

وبصرف النظر عن مقولات اقطاب هذا التيار والتحصينات الاستدلالية التي يتخندق فيها، فإن مسئولية الدولة والتيار العريض من ابناء المجتمع تتمثل في ضمان السهم العادل للنساء في هذا البلد، سهماً يتحقق فيه معنى المشاركة السياسية الحقيقية للمرأة سواء في جهاز الحكومة او مجلسي الشورى او المناطق.

ندرك طبيعة التجربة المحدودة للمشاركة السياسية في هذا البلد ونرى ان الوقت قد حان كي تتخلص الدولة من قيودها المتوهمة باسم التقاليد والاعراف بغرض اضاعة الحقوق وتفويتها، كما ندرك تماماً تحفظات التيار الديني وهي تحفظات لا تستند على قواعد شرعية صلبة مع تقديرنا لمجهودهم الاجتهادي.

إنقسام الامراء
يؤجّل الإصلاحات السياسية

الإصلاح حتمي في المملكة، والعائلة المالكة ليست مختارة في هذا الشأن؛ إنه أمرٌ مفروض عليها داخلياً وخارجياً. التوقيت قد يكون عاملاً مهماً في بروز ملامح الإصلاح السياسي، ولكن العائلة المالكة قدمت إشارات متناقضة بشأنه؛ ففي حين يتقدم الأمير عبد الله بإشارات عزمه الإقدام عليه، بل ويعد بتحقيقه.. تأتي إشارات متناقضة من جناح آخر في السلطة (الجناح السديري) توحي بالتشدد، مما يعزز الإنطباع بأن العائلة المالكة لا تزال منقسمة على ذاتها بشأن أمور عديدة، وأنها مشغولة بالصراع على السلطة وتقاسم حصصها، أكثر من انشغالها بمطالب التغيير.

الإحساس العام بين النخبة السعودية يميل الى الإعتقاد بأن التيار المتشدد لازال الأقوى داخل العائلة المالكة، مستنداً في ذلك الى مبررات عديدة منها:

إن العائلة المالكة حين حوصرت بالمشاكل، وحين بدأ الرأي العام يميل الى الإعتقاد بحقيقة (ضعف الدولة أو نظام الحكم) وأخذ بالتحفّز لممارسة حقوقه وتحدّي الحظر عليه.. حين حدث ذلك، رأى الجناح المتشدد (الأمير نايف بالخصوص) أنه لا بدّ من إيقاف هذا التمدّد الشعبي، وإظهار العائلة المالكة بأنها لا تزال قويّة، وأنها تستطيع أن (تضرب بيد من حديد) كما كانت تفعل في الماضي. بكلمة أخرى، فإنّ الغرض من التشدد أو العنف هو تأكيد الذات قوّةً وعنفواناً وبطشاً، وترسيخ مفاعيل الخوف والرهبة لدى الشعب ونخبه وكسر إرادتهما التي بدأت بالإنطلاق.

هناك تبرير آخر للتشدّد، وهو إقتناع الشريحة الأقوى والأكبر بين أمراء العائلة المالكة، بأن ما يطالب به الآخرون لا يدخل ضمن الحقوق، بل هو تعدٍّ (من الشعب) على حقوق العائلة المالكة في حقها المطلق في الحكم وفي (تملّك) الدولة. وهذا ما دعا الناشط السعودي الدكتور علي اليامي ـ المقيم في واشنطن ـ الى ابتداع مصطلح جديد في دعوته (في البرلمان البريطاني في كلمة له حول الإصلاحات في السعودية تحت إشراف المعهد السعودي في ١٤ يناير الماضي) الى (تغيير المِلْكِيّة ـ التملّك)، أي تغيير ملكية الدولة من العائلة المالكة الى الشعب كشرط أساسي لتحقيق الحريات. ذات الأمر أشار إليه الدكتور متروك الفالح في دراسته عن تداعيات أحداث سبتمبر على السعودية.

التبرير الثالث هو تفكّك العائلة المالكة نفسه واختلافها حول موضوع الإصلاح. ولا يبدو حتى الآن أن الأمير عبد الله قادر على فرض ذاته كرأس للدولة بدون منازع، وإن كان هذا الأمر غير مستبعد الحدوث في المستقبل رغم صعوبته الشديدة. ومع ذلك، فإن دخول العائلة المالكة بدون إجماع حقيقي في العملية التغييرية قد يسبب مصاعب لجميع الأطراف، وقد يؤدّي ذلك الى انشقاق علني في أجهزة الدولة بأكثر مما هو عليه الآن (والذي يتمظهر في صيغة تقاسم الحصص) وربما زاد الأمر سوءً إذا ما تطلبّت ظروف النزاع استدعاء (الشارع ونخبه) لصالح هذا الجناح أو ذاك، على النحو الذي شهدته المملكة من صراع على الحكم بين عامي ١٩٥٨–١٩٦٤، ولنفس الأسباب: الإصلاح! وكأن في ذلك إعادة للتاريخ بعد حوالى نصف قرن. ولا نظن أن الأمراء ـ بمن فيهم ولي العهد ـ يريدون تكرار تلك التجربة التي كادت تعصف بالحكم، والتي تغلّب في النهاية فيها دعاة الإستبداد، وهم من يمسك بعصب السلطة اليوم. في مثل هذه الظروف قد تكون الأمور أخطر بكثير مما حدث في التاريخ، فاحتمالات تطوّر النزاع الى استخدام كل الأسلحة الدينية والسياسية والعسكرية والإعلامية والشعبية أمرٌ غير مستبعد، إذا ما تمّ خرق التوازنات داخل العائلة المالكة.

وعموماً، فإن الشعور الجمعي في العائلة المالكة يقول: إن لم نتفق على الإصلاحات السياسية، فالأمور تسير (حسب ما اتفق عليه سابقاً). وإن مقاومة الإصلاح بوحدة العائلة المالكة، خير من دخولها فيه مشتتة متنازعة بشأنه، لأن كلا الطرفين سيكون خاسراً. إذ لا فائدة من إصلاحات ـ من وجهة نظرهم ـ تؤدّي الى تمزيق العائلة المالكة أو الى المزيد من إضعافها، أو حتى تسقيطها شعبياً، او كشف الخلافات بين أجنحتها الى العلن.

إن العائلة المالكة وقد أدركتها موجة الأحداث السياسية العاصفة منذ أحداث سبتمبر لم تتح لها فرصة لتدبّر أمرها في هدوء، ووفق مدّة زمنية اعتادت أن تطيلها الى سنوات وسنوات فيما مضى، مثلما كان الحال بعيد حرب الخليج الثانية. في الوقت الحالي هم مطالبون تحت ضغط الأحداث على إجراء التغييرات بسرعة لا تتفق معها سجيتهم ولا مع طبيعتهم المماطلة والمحافظة خاصة بالنسبة لأشخاص ذرّفوا على الثمانين من العمر، فضلاً عن أن الولايات المتحدة والوضع الداخلي لا يميل الى إعطائهم فرصاً زمنيّة حتى تخرج الإصلاحات بالطريقة التي يريدونها.

وزيادة على هذا، فإن أكثرية الأمراء ينتابهم الرعب من أن تكون الإصلاحات مهما صغر حجمها بداية العدّ العكسي للعائلة المالكة.. ذلك أن التنمية السياسية عملية متواصلة، وفتح ثقب ولو كان بالإبرة الصغيرة قد يؤدي الى (فرقعة) كبيرة فيما بعد. وإذا كان الأمراء على استعداد للتنازل بصورة من الصور عن بعض صلاحياتهم الآن، فإنهم يشعرون بأن زخم التغيير قد يزيلهم من الوجود في المحصلة النهائية. والأمراء أنفسهم يتحدثون ـ فعلاً ـ عن تجربة غورباتشوف، وكيف أدّت الى النهاية غير المأسوف عليها للإتحاد السوفياتي، لكنهم قد لا يريدون أن يتذكروا أن المصير نفسه حدث في يوغسلافيا بدون إصلاحات، وهو النموذج الأقرب للتطبيق في السعودية، والأكثر شبهاً بها.

حقاً .. إن الإصلاحات المتأخرة جداً (قد) تودي بنظام الحكم وتطيح بالدولة نفسها. ومما لا شكّ فيه بأن الإصلاحات في السعودية متأخرة.. بل هي متأخرة جداً، ولكن شروط سقوط الدولة السعودية لم يتحقق بعد، لكنّ كما تنبّأ الكثيرون ـ وبينهم الدكتور الفالح والدكتور خالد الرشيد في دراسته الرائعة حول إشكالية الوحدة ودوافع التقسيم في السعودية ـ فإن الإصلاحات قد تمضي على الأرجح بسلام في السعودية، وتأخيرها أكثر قد يؤدي الى انهيار الدولة بنوازع تقسيمية داخلية ودفع خارجي. وكان المفكر السعودي تركي الحمد، قد أشار بطرف في أحد مقالاته الى هذا الأمر (واللبيب بالإشارة يفهم) حين قال بأن الإصلاحات في السعودية كان ينبغي أن تتمّ في التسعينات حين أعلنت الأنظمة الثلاثة، أي قبل عقد من الزمان. وفي مقالة آخرى تحدث عن توقف إصلاحات خرتشوف في الخمسينيات وكيف أنها بعد ثلاثة عقود غيّرت مجرى التاريخ.

باختصار مفيد، هناك من يعتقد بين الأمراء، أن الحكم السعودي قد يستمر فترة أطول مع (الإستبداد) منه مع الديمقراطية والتغيير التدريجي الذي (قد) يتحول الى راديكالي. كأنّ التحليل هذا يصوّر (الدولة) السعودية برجل مبتلى بمرض خطير رفض العلاج منه مدّة من الزمن لعدم قناعته بأنه في الأصل مريض، فتطوّر المرض وهو يعتقد حين بدأ يشعر به بأن كبسولات الأسبرين والمهدئات تحلّ مشكلته. وحين اقتنع بخطورة المرض، رفض إجراء العملية الجراحية، باختصار خوفاً من الموت مفضلاً أن يموت حتف أنفه!

قراءة أولية لمستجدات التغيير السياسي في السعودية

نحو جبهة وطنية لفرض التغيير

عبد الله الطائي

يتميز الوضع الدولي الراهن بأنه ذروة انعطافة تاريخية حادة وانتقالية يحاول فيها وبشراسة القطب الأوحد استمرار سيطرته وهيمنته العسكرية والاقتصادية والمالية على العالم ، حيث أنه وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي وبدء تشكل تكتلات اقتصادية وعسكرية منافسة "أوروبا الموحدة، آسيان، الصين، اليابان" أخذ تحالف المجمع الصناعي العسكري والشركات النفطية الفوقومية المتحالفة مع الصهيونية العالمية يعمل بفكر رأسمالي أصولي متطرف على فرض هيمنته المطلقة على العالم بأسره.

وتأتي أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١م كانطلاقة لهذا التحالف لبدء هجومه المجنون على كافة القيم والمبادئ السياسية الأساسية العالمية حتى للرأسمالية ذاتها تحت حجة (مكافحة الإرهاب) حيث خيّر هذا المعسكر العالم بين الخضوع لإرادته وتنفيذ توجهاته بالكامل سلميًا وبين معسكر ما يسمى بالإرهاب المراد إخضاعه وتصفيته بالقوة .إن العالم بأسره بما فيه الدول الرأسمالية، الحليف التقليدي للولايات المتحدة، يعي تمامًا مخطط الهيمنة هذا ولكنه غير قادر حتى اللحظة على كبح جماحه ، فالمسألة لذلك التحالف أشبه بسباق مع الزمن.

إن فرض العولمة اقتصادياً وبأشكالها التي تلائم أساساً رؤية ذلك التحالف ، والمحاولات المكشوفة للسيطرة على النفط العالمي (بحر قزوين، العراق، الصومال، السودان بالإضافة إلى نفط الخليج) وكذلك استعراض واستخدام القوة العسكرية المخيفة لضرب الدول والجماعات.. كل ذلك يعد تهديداً واضحاً للعالم بأسره. إن هذا التطرف الرأسمالي بدأ يخلق التطرف المواجه والرافض له في كل مكان، وما بروز اليمين المتطرف في أوروبا والتطرف في كل العالم الثالث إلا محاولات جنينية لرفض تلك الهيمنة. وتعد منطقتنا أبرز مناطق الصراع بين كافة الكتل الرأسمالية، لذا يظهر فيها بجلاء مدى العنجهية والغطرسة الرأسمالية الصهيونية مما يجعل من أبناء منطقتنا طليعة التطرف والمتطرفين لمواجهة تلك الغطرسة. إن هذه العنجهية لم تكشف لشعوب منطقتنا طبيعة الإمبريالية فحسب، بل كشفت إلى جانب ذلك فشل حكومات المنطقة الذريع في الدفاع عن مصالح شعوبها من ناحية، كما فشلت في إدراك أهمية الديموقراطية كحل لا غنى عنه من أجل بناء مجتمعات وأوطان متماسكة قادرة على الدفاع عن ذاتها والتعبير عن مصالحها وآمالها .

ولا تعد القضية الفلسطينية هنا وكذلك قضية ضرب العراق محوراً للصراع العربي في مواجهة الامبريالية والصهيونية وحسب، بل محوراً للصراع بين كافة التكتلات العالمية، ومحوراً للصراع بين كافة قوى الخير في العالم وبين الرأسمالية. إن ما يجري للمنطقة العربية من مخططات سرية وعلنية مؤاده التغيير الجذري للخارطة الجيوسياسية للمنطقة برمتها وجعلها تحت الهيمنة الأمريكية الصهيونية بشكل كامل وذلك لضمان بقاء وهيمنة إسرائيل في المنطقة من ناحية، وضمان بقاء السيطرة التامة على نفط المنطقة من ناحية أخرى.

إلا أنه ومع ذلك تنبثق من وسط كل هذا الظلام الدامس مهام وأماني كانت وإلى عهد قريب لا تأخذ الأولوية التي تستحقها، أعني بذلك مهمة الديموقراطية والمشاركة الشعبية والمجتمع المدني التي أصبحت لغة ليس سياسي ومثقفي المنطقة العربية فحسب بل أصبحت مطلب الشارع العربي برمته ، فيما عدا تلك القوى الأصولية الظلامية ذات الخيار المشابه للرأسمالية (مع أو ضد ـ الولاء والبراء).

وبالإضافة إلى ذلك أصبحت أشكال الحكم الشمولية الملكية المطلقة منها والرئاسية والتي كانت في السابق تقتسم الكعكة أو جزءاً منها مع الرأسمالية، غير قادرة ، بل غير مؤهلة، للتعبير عن المرحلة الراهنة التي تتطلب تطبيق كامل ومفضوح لكافة التوجهات الرأسمالية، بما فيها التطبيع الكامل مع إسرائيل والتآمر المكشوف على الشعب الفلسطيني، ومحاربة القوى الإسلامية الأصولية .إن الولايات المتحدة اليوم تريد أن تقيم أنظمة عربية تصبح فيها البرجوازيات المتحالفة معها صاحبة القرار السياسي والاقتصادي، وتصبح الليبرالية الاقتصادية وبعض الديموقراطيات الشكلية (الطعم) الذي تقدمه لشعوبنا من أجل اصطيادها في شرك الهيمنة وبالتعاون مع عملاء داخليين.

الوضع الداخلي

إن بلادنا الخاضعة أصلاً للهيمنة الأمريكية، أصبحت الآن ذات صفات تتفرد بها وتختلف عن كافة النظم السياسية في العالم بما فيها الدول الخليجية الأخرى، التي طبقت النصائح الأمريكية بإجراء تغييرات شكلية لكي تنأى بنفسها عن التدخل الأمريكي في شؤؤنها بالقوة أو التآمر.. وعلى رأس تلك التغييرات الأنماط الليبرالية في الإقتصاد والسياسة والعلاقات العلنية وشبه العلنية بإسرائيل، ودعم الولايات المتحدة وحلفائها عسكرياً ولوجستياً في حربها ضد ما تسميه بالإرهاب، من خلال القواعد العسكرية واستخدام موانئها وغيرها.

إلا أن نظام الحكم الملكي المطلق عندنا والذي اكتسب شرعيته أساسًا من خلال علاقته الوطيدة وتحالفه الدائم مع القوى الدينية، غير قادر على فك ذلك الإرتباط لأن ذلك يعني عملياً فقدانه لشرعيته

بالإضافة إلى وجود الحرمين الشريفين في بلادنا وتشدقه بالدين بصورة مستمرة، مما يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل عليه أن يخطو خطوات علنية في التحالف مع الولايات المتحدة، سواء كان ذلك لدعم مخططاتها في المنطقة ونسف القضية الفلسطينية ومحاربة الإرهاب المتمثل في الإسلام الأصولي والمخلوق أساسًا من هذا النظام.

وفي المقابل فإن الولايات المتحدة لن تأبه بمشاعر هذا النظام وتراعي ظروفه الحاصة، لأنه هو الذي فرّخ كل من أسمتهم بالإرهابيين سواء كانوا من جنسية بلادنا أو من غيرهم. ومن الجانب الآخر - ورغم كل ما قدمه هذا النظام من دعم لمخططات الامبريالية في العالم وعلى مر العقود السابقة - إلا أن المطلوب تحقيقه منه الآن يتعدى إمكانياته السياسية والأمنية، بحيث أصبح وجود نظام جديد في بلادنا ضرورة لمصالح ومخططات الامبريالية في المنطقة (تطبيق مقررات العولمة ، ديموقراطيات شكلية، اعتراف بإسرائيل ، المساهمة في ضرب وملاحقة الإرهاب، ضرب الدول والجماعات المغضوب عليها: سوريا، العراق ، لبنان "حزب الله"...الخ).

إذن فالتغيير في بلادنا قادم لا محالة، ولكن تنبري أمام هذا الواقع المعقد العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة:

– بإرادة ومصلحة من سيجري هذا التغيير؟

– ما هو موقف القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في الديموقراطية تجاه هذا التغيير؟

– ما هو موقف القوى الديموقراطية من القوى الأصولية والظلامية في بلادنا والرافضة للتدخل الأمريكي من ناحية، ولأي تغيير في بلادنا من ناحية أخرى؟

– هل يمكن الوقوف مع الولابات المتحدة لمجرد أنها ستأتي ببعد الديموقراطيات الشكلية ضد تلك القوى الدينية ؟

– ما هو الموقف من السلطة إذا ما رفضت التغيير بالقوة ودعت الجماهير ولو بشكل خادع ضد الإصلاحات؟

- هل من الممكن الوقوف مع السلطة رغم معرفتنا بها؟ وهل سيحبط وقوفنا معها المخططات الامبريالية؟

- ماذا لو جرت تغييرات في إطار السلطة ذاتها في تحقيق مآرب الرأسمالية للعائلة الحاكمة بشروط الرأسمالية؟

– ما هي حدود المطالب التي يجب طرحها خلال المرحلة القادمة؟ وما هو إطار التحالفات؟ وما هو الموقف من التقسيم لو حصل عملياً ؟

كل هذه الأسئلة وغيرها يطرحها وسيطرحها الوضع القائم والقادم في بلادنا ، فبالتأكيد إن الإجابة على كل تلك الأسئلة ليس يسيرًا .

محاولة أولية للإجابة

إن تردي الأوضاع القتصادية في كافة مناطق المملكة، والازدياد المطرد في أعداد العاطلين عن العمل، وسوء الأوضاع الاجتماعية - وبالذات في مجالي الصحة والتعليم -، واستشراء الفساد الإداري والمالي بشكل مفضوح، وغير ذلك من الظواهر السلبية المترافقة مع المواقف المهينة للسلطة في الإطار القومي والموسومة بالتآمر والتخاذل ، كل ذلك يجعل شبابنا وبلادنا أمام مفترق طرق: فإما أن تستغل قوى التطرف هذه القوى المسحوقة أو التي في طريقها إلى ذلك، وإما أن تُستنهض من قبل قوى ديموقراطية حقيقية تنافح وتدافع عن مصالحها وتستطيع كسبها إلى جانبها في معركتها القادمة من أجل العدالة والديموقراطية .

إن ذلك يتطلب فعلاً جادًا وواضحًا يستطيع أن يقنع الجماهير بأن القوى الديموقراطية هي فعلاً من يمثلها ويدافع عنها، وإلا خضعت تحت سيطرة الشعارات الديماغوجية التي تدغدغ عواطفها وتقودها إلى العنف والإرهاب. وفي رأيي المتواضع، إن على القوى الديموقراطية ألا تهادن أو تسير في طريق الألعاب السياسية التي تستطيع من خلالها تحقيق بعض المطالب الشكلية التي ستحصل أصلاً حتى بدون تدخلها.. لأن تلك المطالب هي في حقيقتها أوامر أمريكية وديكور شكلي تستطيع الامبريالية من خلاله أن تكشف كامل اللوحة الوطنية.

نعم.. التغيير قادم، ولكن بأي مدى وإلى أي اتجاه؟

وهنا يجب التنويه إلى أن التغيير الذي أعنيه لا يعني بالضرورة سقوط الحكم أو انتهاء عهد الأسرة الحاكمة، وربما يكون من المفضل لدى الولايات المتحدة أن لا تحدث ذلك التغيير الجذري الذي لا تستطيع التكهن بمجرياته وتبعاته ومآله الذي قد يهدد مصالحها في بلادنا، وهي بالتأكيد تتمنى أن يحدث التغيير من الداخل أي من داخل الأسرة الحاكمة، وذلك من خلال دعم أحد الأجنحة في الأسرة الأكثر قابلية لتغيير النهج السياسي القائم حاليا .

الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة ستبقى متمحورة دائما حول مصالحها، وهذا يعني في نهاية المطاف أن ذلك الجناح من السلطة في حاجة ماسة لدعم جماهيري من نوع ما ليستطيع من خلاله أن يحدث الإنقلاب في إطار النظام بما يتفق والأطروحات الأمريكية الحالية، وبالتأكيد فإن ذلك الدعم الجماهيري لن يأتي من خلال تلك القوى المرتبطة عضويا ومصلحيا بالسلطة، لأنها سترفض الديمقراطية والمحاسبة والحد من النفوذ والهيمنة والفساد الذي يوفره النظام الحالي لها. وهنا يأتي دور القوى الديمقراطية التي عليها أن تستوعب وبشكل دقيق حاجة هذا الجناح للدعم، ويجب في الوقت ذاته أن لا تقدمه بلا ثمن، وهذه ليست دعوة للتطرف في خطابنا السياسي بقدر ما هي محاولة لقراءة صحيحة ودقيقة لواقعنا. وهنا تبرز أهمية وجود المعيار الذي يحدد العلاقات كافة سواء كانت مع السلطة أو القوى الحليفة الأخرى والتي من ضمنها بالتأكيد البرجوازية الوطنية التي ظلت دوما مترددة ومضطربة في الماضي نتيجة عدة عوامل تاريخية وسياسية، ولكنها لن تبقى كذلك في الأيام القادمة.

إن المعيار الصحيح في تصوري هو التمسك بمصالح الجماهير والإهتمام بقضاياها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى رأسها:

أولا: قضية الديمقراطية، بما تشمله من حقوق (التعبير، التظاهر، التشكل والتجمع النقابي والسياسي، الإعلام ..الخ).

ثانيا: قضية المواطنة، حيث يتم الاتفاق على التعامل قانونيا وسياسيا مع مواطني هذا البلد على أساس المساواة وتكافؤ الفرص بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية (المذهبية، المناطقية، القبلية، الفكرية ..وغيرها).

ثالثا: التمسك بالحقوق الاجتماعية لكافة المواطنين وعلى رأسها الحق في التعليم والصحة والعمل والعيش بحرية وكرامة .

إن هذه القضايا الثلاث هي لب المطالب الأساسية التي يجب اعتبارها معيارا في قضايا التحالفات مع بقية القوى أو في إطار التفاوض مع السلطة أو أحد أجنحتها. إن على القوى الديمقراطية مجتمعة أن تتفق على هذه الأسس باعتبارها عقدا اجتماعيا لبناء مجتمع المؤسسات المدنية تتعهد بالتمسك به فيما بينها لخلق جبهة تحالف عريضة تقبل كل من يؤمن ويوقع على ذلك العقد الاجتماعي، بمن فيهم تلك القوى المتطرفة حاليا والتي قد تعدل من مواقفها مستقبلا، بعد انسداد أفقها السياسي.

في تصوري المتواضع، هنالك فرصة تاريخية قادمة ستحدد مستقبل أجيالنا بشكل إيجابي إذا ما استطعنا انتهازها بشكل صادق وصحيح، خاصة في هذه الظروف الذي يشعر فيها الجميع - أعني كافة القوى الديمقراطية - أنهم لوحدهم ضعفاء بدون الآخرين، وأنهم جميعا على استعداد في اللحظة الراهنة للتوافق على قضايا الديمقراطية والمواطنة والحقوق الاجتماعية. وهذا ينطبق حتى على البرجوازية الليبرالية الوطنية في بلادنا مما يمكن كل هذه القوى من أن تفرض على جناح السلطة الذي قد يقود عملية التغيير في بلادنا شروطا أفضل، وبداية أقوى لمسيرة شعبنا نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

لذا فإن المهمة الأولى الآن هي: إيجاد وسائل إعلامية قادرة على توصيل معيار القوى الديمقراطية الثلاث، عبر كل القنوات الإعلامية المتاحة لكافة شرائح المجتمع، وحتى للسلطة ذاتها وللولايات المتحدة الأميركية نفسها.

تشكيل لجان حقوقية أهليّة

إختبار لجديّة الحكومة في الاصلاح

محمد الهويمل

خلال القرن المنصرم بدأت منظمات وجماعات ومؤسسات مهتمة بمراقبة وتحسين ظروف واوضاع حقوق الانسان في العالم باشاعة المبادىء الاساسية لحقوق الافراد والجماعات عبر وسائل الاتصال الممكنة، وقد مارست لتحقيق هذه الغاية اشكالاً متنوعة من الاقناع والضغط على دول العالم من اجل الاسراع للدخول في معاهدات دولية لالزامها بتوفير الحدود المتفق عليها من الحقوق الاساسية للافراد والجماعات، لا سيما المتعلقة بالجانب المادي كحق الحياة وتوفير فرص معيشية متساوية وحق الكسب والتعليم والعمل وبالجانب المعنوي كحق العبادة والتعبير عن الاراء والمعتقدات والمساواة والحقوق السياسية والفكرية لكل جماعة.

وبسبب تضارب المصالح بين الدول وهكذا تباين المواقف بينها بالاستناد على اعتبارات دينية و اجتماعية سواء كانت هذه الاعتبارات حقيقية او مزعومة، تردد بعض الدول في التوقيع على بعض المعاهدات الخاصة بجوانب خاصة بحقوق الانسان فضلاً عن تبني المبادىء والعهود والمواثيق التي نصت عليها معاهدات دولية منبثقة عن لجان تابعة لهيئة الامم المتحدة والمتعلقة بحقوق الانسان.

الاشكالية التي مازالت تتردد كتبرير لاحجام بعض هذه الدول وبخاصة المملكة العربية السعودية التي قدمت عبر كتيبات وتصريحات ومقابلات تفسيراً محدداً لموقفها السلبي من بعض الاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان، أن هذه الاتفاقيات تمثل، من وجهة نظرها، الرؤية او النموذج الغربي لحقوق الانسان واللذين يتعارضا مع الرؤية السعودية التي تستند، زعما، الى الشريعة الاسلامية.

ولكن بمرور الوقت بدأ الموقف المتشدد من موضوع حقوق الانسان السائد في الغرب بالتراجع نتيجة ما ظهر خلال العقود الاخيرة من ضرورة وجود حدود مقبولة ومجمع عليها بين أعضاء المنظمة الدولية لتوفير مناخ حقوقي افضل بخاصة مع تزايد وعي شعوب العالم بحقوقها في اطراد مع تزايد الانتهاكات الخاصة بحقوق الافراد والجماعات. اذ لم تعد دعوى الامتثال لإملاءات الشريعة الاسلامية مبرراً صلباً كي تنأ الدول المعارضة لمواثيق حقوق الانسان عن الدخول في البرنامج الحقوقي العالمي، هذا مع ما تركته تلك الدعوى من آثار سلبية على الاسلام نفسه الذي تم توظيفه احياناً كغطاء قانوني لسلسلة طويلة من الانتهاكات ضد حقوق الانسان في هذه الدول.

كثيراً ما ينبري بعض المتصدين للدفاع عن موقف الدول التي تقوم على مدعيات دينية وانطلاقاً من موقف تبريري للرد على اسئلة بعض المهتمين بأوضاع حقوق الانسان سيما السؤال المركزي حول مبرر عدم قبول هذه الدول لمنظومة مبادىء حقوق الانسان المتفق عليها عالمياً، بأن بعض هذه المبادىء ليست مورد اجماع دولي، وكأن مهمة هذا البعض منحصرة تحديداً في التفتيش عن المعارضين لهذه المبادىء لا عن صدقيتها، ولربما أرادوا بقصد او خلافه ادراج أنفسهم في قائمة المخالفين والممتنعين. فهل يا ترى أخذ هذا البعض بتعارض او تطابق هذه المبادىء مع الشريعة الاسلامية ام كان الغرض في جوهره هو البحث عن مخرج يقي هذه الدول من مأزق الانعزال عن الاجماع الدولي في هذا الموضوع على وجه الخصوص؟!.

يلجأ البعض احياناً الى لغة تحمل في داخلها تعريضاً بمجتمع المملكة، وخاصة في مورد الجدل حول حقوق الانسان كمفهوم وكمبادىء عامة. فقد تسمع احياناً تصريحات غير مسئولة كالتي تقول بأن القبول بمبدأ الحرية كأهم معلم من معالم حقوق الانسان يعني توفير غطاء قانوني لجماعات الشذوذ الجنسي وتشجيع الحرية الجنسية. وكان حري بهذا البعض أن يتأمل في مدلولات هذه التصريحات التي تبطن اتهاماً لشعوبها. وثانياً هل كانت الجماعات الشاذة بحاجة الى منظمات حقوق الانسان كي تمارس نشاطها بحرية، وهل وضعت حقوق الانسان كي تضمن، في الاصل، لجماعات الشذوذ حقوقها المهضومة؟!. وهل حقوق الانسان اختزلت في مجرد بند متعلق بالحرية الجنسية؟ فهل استكمل البناء الحقوقي في المملكة حتى لم يعد ينقصه سوى الحديث عن نبذ او قبول هذا البند على وجه التحديد؟

مما يؤسف له ان تصدر مثل هذه التصريحات من اشخاص تعلموا بل وتربوا على معنى الحرية وحق الانسان في ان يفكر ويعبر عما يفكر فيه دون خوف من اجهزة الامن او مراقبة من قبل الامن والاعلام.

النظام الاساسي وحقوق الانسان

يتضمن النظام الاساسي المعلن في مارس ١٩٩٢ مجموعة مواد يمكن ادراجها ضمن لائحة حقوق المواطن. فالمادة ٢٧ تنص على ان "الدولة تضمن حق كل مواطن وعائلته في

حالات الطواري، المرض، العجز وكبر السن". والمادة ٢٨ تنص على ان الدولة توفر التعليم وتحارب الامية". والمادة ٣٠ تنص على الرعاية الصحية والمادة ٣٥ تضمن عدم اعتقال أي فرد او سجنه او تقييد نشاطه سوى ما حدده القانون. والمادة ٣٧ تحظر التدخل في او مراقبة الخدمات البريدية والتلغرافية والاتصالات التلفونية او أي وسائل اتصال اخرى. وتتويجاً لما سبق فالمادة ٤٠ تقول بأن الدولة ترعى حقوق الانسان وفقاً للشريعة الاسلامية.

ولكن بعد مرور نحو عشر سنوات على صدور النظام الاساسي هل تحسنت ظروف واوضاع حقوق الانسان في المملكة. فغياب الحريات الاساسية المتعلقة بالتعبير والتجمع والتمييز الممؤسس ضد المرأة والاقليات الدينية واستعمال عقوبة الاعدام للقضاء على المعارضة السياسية مازالت المشاكل الحقوقية الضاغطة في المملكة. فالملكية الشمولية لاتسمح بنقد العائلة المالكة او الحكومة والذي غالباً ما يواجه النقد بتهديد الاعتقال العشوائي والحجز بدون محاكمة والتعذيب والاعدام لاسكات المعارضة.

ولي العهد الامير عبد الله الذي بدأ يمارس الى حد كبير صلاحيات الملك فهد الذي يعاني من آثار الجلطة الدماغية التي اصابته عام ١٩٩٥، بدا اكثر انفتاحاً على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعيشها المملكة في الوقت الراهن حيث تحدث بصراحة عن ضرورة محاربة الفساد، والحاجة لكي تلعب المرأة دوراً اكبر في المجتمع. فقد صرح في شهر ابريل من العام الماضي بأننا لن نسمح لأحد مهما كان بأن يقوض او يهمش دور المرأة الفاعل في خدمة دينها وبلدها. وقد فتح التصريح باب المناظرة غير المسبوقة في المجتمع حول دور المرأة. ولكن المرأة مازالت تواجه تمييزاً مؤسسياً ينال من حريتها في الحركة والتجمع وحقها في المساواة في التوظيف والتعليم، فضلاً عن حقها في المشاركة السياسية وصناعة القرار.

فمازال الحظر ساري المفعول على المرأة بقيادة السيارة، وقد صرح الامير نايف وزير الداخلية بأنه "ليس لدينا نية للسماح للمرأة بقيادة السيارة" كما يمنع على المرأة السفر للخارج بدون محرم، اضافة الى حقوق اخرى مازالت المرأة في السعودية تناضل من اجل تحقيقها.

وبينما يصل معدل البطالة بين المواطنين السعوديين المؤهلين للعمل الى نحو ٣٢ بالمئة حسب تقديرات متحفظة، فإن قوانين العمل في السعودية مازالت ساكنة، فحتى الان لم تحسم مسألة الحدود الدنيا للاجور، وان الحكومة مازالت عاجزة عن توفير فرص عمل متكافئة لمواطنيها، ومازالت الرشوة والواسطة على اساس القرابة والمنطقة والمذهب تمثل معايير حاكمة في التوظيف كما هو الحال في التعليم. من جهة ثانية، يعتبر ما يسمى بنظام الضمان الاجتماعي احدى المؤسسات الاقل نشاطاً في مجال كفالة العاطلين عن العمل والمرضى والعجز وكبار السن، فغياب نظام يضمن للمواطنين الذين عجزت الدولة عن توفير فرص عمل مناسبة لهم حدا ادنى من الضمان الاجتماعي ريثما تتاح لهم فرص أخرى للعمل تحرم كثيراً من العاطلين من حق التمتع باوضاع انسانية معتدلة نسبياً خاصة بالنسبة لأولئك الذين انهوا دراساتهم الجامعية.

من جهة ثانية، ثمة قلق متزايد ازاء العقوبات القاسية التي تفرضها الاجراءات غير العادلة من قبل وزارة الداخلية اضافة الى عوامل اخرى التي تستمر في تقويض استقلال النظام القضائي، وتشجع العشوائية في صدور الاحكام وتسمح بتضليل القضاء من خلال مجموعات ذات مصالح مشتركة. هذه العوامل تشمل انعدام العلنية ونظام قضائي مبثوث او نظام التدابير الخاصة بالجرائم. فالصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الملك في تعيين وطرد القضاة وفي انشاء محاكم خاصة اضافة الى حق التصرف الممنوح للقضاء في تعريف القضايا الاجرامية وتقرير العقوبات بما يشمل الجلد، وبتر الايدي وقطع الرؤوس.

وبناء على القوانين الخاصة بالاعتقال والحجز المؤقت والقوانين الوقائية الصادرة من قبل وزير الداخلية في العام ١٩٨٣ فإن المعتقلين ليس لديهم الحق في المراجعة القضائية، فقد يحجزون على ذمة التحقيق مدة واحد وخمسين يوماً قبل ان ينظر في قضية اعتقالهم، وقد يبقى المعتقلون الى مدد غير محدودة في حال لم يأمر حاكم المنطقة او وزير الداخلية باخلاء سبيل المعتلق او محاكمته. كما ان المعتقلين ليس لديهم الحق في التشاور القانوني، او اختبار الشهود واستدعاء شهود آخرين للادلاء بشهاداتهم لصالح المتهمين. فالقوانين السعودية تقر الاتهامات الصادرة على اساس اعترافات غير مثبتة أو معززة بوثائق، فكثير من الاعترافات المنزوعة من المعتقلين تحت ظروف نفسية وجسدية قاسية يجري اعتمادها من قبل القضاة الخاضعين بدورهم الى وزارة الداخلية حيث تجري المحاكمات داخل المعتقلات ويجري سرد التهم من قبل المدعي العام للمحكمة والذي قد يكون احد المعذبين والمحققين فيما يتولى القاضي اصدار حكمه القضائي بناء على الاتهامات الموجهة الى المعتقلين والذين يحرمون من حق الدفاع ونفي التهم او حتى شرح ملابسات الاعترافات المسجلة ضدهم.

من جهة ثانية، يتمتع وزير الداخلية من الناحية العملية بصلاحيات مطلقة في موضوع المتهمين بجرائم متصلة بالامن الوطني وهذه الجرائم تعرف بصورة واسعة بحيث تشمل المعارضة السلمية. فقد تعرض كثير من قادة المعارضة الدينية والليبرالية العلمانية الى الاعتقال لفترات طويلة تصل احياناً الى أكثر من خمس سنوات بدون محاكمة وكانت التهمة هو انتقاد الحكومة بصورة علنية.

التمييز الطائفي

استمرت سياسة التمييز الطائفي ضد الشيعة والتي غالباً ما كان ينظر اليها بريبة سيما بعد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩. فقد عانى الشيعة بحصة غير عادلة من الخدمات الاجتماعية والوظائف الحكومية وهناك تقييدات صارمة على بناء مساجد وحسينيات للشيعه. نشير الى أن الاجراءات السابقة المفروضة على النشاطات الدينية الشيعية كالتي تجري في شهر محرم من كل عام قد جرى تخفيفها الى حد كبير رغم ان ذلك ليس مؤسساً على ارضية قانونية الا ان تقارير حقوقية صدرت في نوفمبر ١٩٩٨ تحدثت عن مهاجمة رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لمؤذن شيعي في الهفوف الذي فارق الحياة نتيجة تعدي ما يسمى بـ "المطاوعة" عليه. وتحدثت تقارير عن تدخلات الهيئة وبعض الاجهزة التابعة للمؤسسة الدينية في بث الكراهية ضد المواطنين الشيعة ونشر كتيبات تحمل لغة تحريضية وتشجّع على ممارسة العنف ضد أفراد هذه الطائفة.

الحكومة تمتلك كافة محطات الراديو والتلفزيون المحلية، وترقب بحزم الصحف الخاصة المدعومة من قبل الدولة، حيث تحظر نقد العائلة المالكة او الحكومة، وحسب قوانين المطبوعات الصادرة عام ١٩٨٢ والقوانين الصادرة عام ٢٠٠١ تلزم المحررين بعدم التعرض للعائلة المالكة او ما يدخل ضمن عنوان المصالح الوطنية وهو عنوان عريض

يشمل قضايا عديدة تتصل غالباً باستقرار النظام السياسي. وزارة الاعلام تعين رؤوساء التحرير بقرار من الملك كما تزود الوزارة الصحف بالخطوط العريضة فيما يتصل بالقضايا الحساسة. الصحف المطبوعة في الخارج وكذا القنوات التلفزيونية الفضائية هي اما مملوكة لافراد في العائلة المالكة او اشخاص تربطهم مصالح مشتركة مع العائلة المالكة ويشمل ذلك جريدة الحياة والشرق الاوسط وقناة الام بي سي اضافة الى وكالة الاخبار العالمية يو بي آي، اضافة الى قنوات اخرى لبنانية وأوروبية تبث باللغة العربية.

ومما يجدر ذكره أن عدداً غير محدد من الصحافيين السعوديين تعرضوا للتحقيق او الايقاف او التحذير من المؤسسة الامنية التي تشرف بصورة غير مباشرة على النشاطات الصحافية في المملكة. وقد تعرض الشاعر عبد المحسن حليت من المدينة المنورة في غرب المملكة للاعتقال بعد نشره قصيدة في صحيفة "المدينة" في شهر مارس الماضي تحت عنوان (المفسدون في الارض) تعرض فيها لفساد الجهاز القضائي في المملكة ومحاباته للملك ولأفراد العائلة المالكة، كما تم فصل رئيس تحرير الصحيفة محمد الفال اثر نشر القصيدة.

الدخول الى الانترنت بدأ من الناحية العملية في ديسمبر عام ١٩٨٠ فور الانتهاء من مركز التكنولوجية لمراقبة المواد التي تعتبر من قبل السلطات السعودية خطرة على الامن الوطني والاخلاق العامة. وقد طلبت الحكومة من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنلوجيا لانشاء مزود بديل لكافة مزودي خدمات الانترنت والذي من شأنه اغلاق المواقع المحظورة بناء على قائمة متجددة لتلك المدرجة ضمن المواقع غير المرغوبة. وعلى اية حال فإن ما ظهر لاحقاً يكشف عن عدم قدرة هذه السياسة في منع مستخدمي الانترنت من الدخول على المواقع المغلقة وبرامج التحدث. وقد ارتفع عدد مستخدمي الانترنت من ٣٠ الف عام ١٩٩٩ الى اكثر من ٢٠٠ الف عام ٢٠٠١. وقد ذكرت منظمات حقوقية بأن السلطات السعودية قامت بحجب عدد كبير من المواقع التي تتضمن انتقادات للسياسة العامة واجهزة الدولة السعودية.

تشكو المنظمات الحقوقية من صعوبة العمل في ظل اجراءات ضبط صارمة على المعلومات والتضييق الشديد على حرية التعبير والضمير. فالرقابة المفروضة على الاتصالات الهاتفية والبريدية خلقت مناخاً من الخوف والتي تمنع المواطنين من التعليق على اوضاع حقوق الانسان في هذا البلد. فالسعوديون الذي يعيشون في الخارج يطلبوا عدم ذكر اسمائهم في حال تقديمهم معلومات عن حقوق الانسان خشية تعرض اهاليهم للاذى والمسائلة في الداخل.

ماذا يعني وجود منظمات حقوقية وطنية؟

منذ نشأت جماعات معارضة في السعودية خارج الحدود كان الملف الحقوقي يحتل اولوية في النشاطات الاعتراضية ويحظى باهتمام كبير لدى اعضاء هذه الجماعات. فخلال العقدين الماضيين ظهرت لجان متخصصة باوضاع حقوق الانسان في المملكة مشتقة في الاصل عن منظمات سياسية معارضة. فهناك اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية التابعة للحركة الاصلاحية، ولجنة الدفاع عن حقوق الانسان في الخليج التابعة لحزب العمل الاشتراكي السعودي، ولجنة الدفاع عن حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية التابعة لحزب الله الحجاز، ولجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية التابعة للتيار الديني السلفي في نجد وقد انشقت اللجنة عن لجنة اخرى تابعة للحركة الاسلامية للاصلاح يرأسها الدكتور سعد الفقيه.

ظهور هذه اللجان المضطلعة بحقوق الانسان تمثل طيفاً واسعاً من جماعات متباينة ايديولوجياً ومناطقياً تنبىء عن وجود ظاهرة سلبية في المملكة متمثلة في انتهاكات حقوق الانسان. وما تكشف عنه محتويات التقارير الصادرة عن هذه اللجان يؤكد بأن المجالات التي تقع فيها هذه الانتهاكات تشمل الحريات الفكرية والسياسية. فالتعديات الواقعة على حرية التعبير وحق الافراد والجماعات في التشكل ومزاولة طقوسهم الدينية والاجتماعية وحرياتها الفكرية والسياسية تعتبر من الحالات الشائعة. فكثيراً ما رصدت تقارير حقوق الانسان عن اعتقال مجموعات بتهمة مزاولة الشعوذة كتعبير يشمل كل من ينتمي الى غير المذهب الرسمي للدولة. كما سجلت حالات عن وجود معتقلين يقضون مدداً طويلة في السجون دون تهم محددة سوى مجرد شبهة جنائية فيما لا يسمح لذويهم بزيارتهم لفترات طويلة كما لا يسمح لهم بالاتصال بمحامين للدفاع عنهم، كما تم رصد عدد كبير من الحالات عن اشخاص تعرضوا للاعتقال بتهم الانتماء لمنظمات سياسية محظورة او مزاولة نشاطات توصف بتهديدها للامن الوطني.

تسعى السلطات السعودية الى التقليل من شأن المخالفات المرصودة من قبل منظمات حقوق الانسان الدولية والتي عادة ما تصفها حكومة المملكة بانها تعبر عن مصالح دول اجنبية او انها تمثل وجهة نظر معادية للاسلام، الا ان ما تسجله وتنشره لجان حقوقية سعودية لا يمكن تبريره خاصة وان هذه اللجان لا تنتظم في اطار ايديولوجي او مناطقي مشترك. فالزعم المتكرر بأن منظمات مثل العفو الدولية وميدل ايست واتش وغيرهما لا تدرك خلفيات العقوبات الصادرة بحق المعتقلين بناء على عدم ادراكها لاحكام الشريعة الاسلامية لا يعني مطلقا خلو المملكة من انتهاك لحقوق الانسان، والا فما الهدف من تخصيص جماعات المعارضة في المملكة لجان مضطلعة بمراقبة اوضاع حقوق الانسان والابلاغ عنها في تقارير موثقة.

وجود انتهاكات لحقوق الانسان في المملكة لا يقابل باستعمال لغة الجزم النافية في وقت تسهلت فيه عمليات الابلاغ والرصد، واذا كانت حكومة المملكة تنفق اموالاً باهضة على تحسين سمعتها في المحافل الدولية فبالامكان تصنيع ذلك محلياً من خلال سن تشريعات تكفل حقوق المواطن وتوفر ضمانات قانونية للمتهمين وحقوقهم في الدفاع عن انفسهم، كما لابد من اجل تفعيل هذه التشريعات من السماح لمنظمات حقوقية محلية بالعمل لمراقبة سير اوضاع حقوق الانسان ورصد المخالفات ورفعها الى الحكومة للقيام بالتدابير اللازمة لمعاقبة المسئولين عنها.

قد يظهر في وقت لاحق اقتراح بانشاء لجنة تابعة لمجلس الشورى تتولى اسمياً موضوع حقوق الانسان كما فعلت البحرين قبل التغيير وربما دول اخرى، ولكن هذه اللجان فضلاً عن كونها غير فاعلة ومرتبطة مباشرة بالملك كما هي لجنة حقوق الانسان التابعة لوزارة الخارجية المستقلة بالملك!! فان الغرض من هذه اللجنة ليست لتجميل الديكور السياسي للمملكة وانما لايجاد حل لمشكلة عميقة ومتشعبة، وان اللجان انشئت في الاصل لمراقبة حقوق الانسان التي تنتكها الدولة فاذا كانت الدولة ذاتها المشرفة على هذه اللجان فقدت الاخيرة مبرر وجودها، تماماً كما لا يمكن الجمع بين الجاني والقاضي في شخص واحد.

دعوة ولي العهد للمشاركة السياسية

تصف الدواء لمرضى آخرين

هل هي أحجية سعودية لم نشهد لها مثيلاً من قبل، أن تتقدّم دولة متخلّفة من حيث التنمية السياسية عن كل جيرانها العربيات وغير العربيات، بمشروع إصلاح سياسي داخلي على نطاق عربي عام؟ أليس مستغرباً أن يدعو أكثر النظم العربية والإسلامية محافظة ومعاداة للتغيير ـ خاصة في جانبه الثقافي والسياسي ـ أنظمة أخرى هي في أغلبها أكثر تطوراً منه من حيث هامش الحريات السياسية والمدنية ووجود المؤسسات الدستورية الى الإصلاح السياسي؟

أم هي مصادفة أن تكون دعوة ولي العهد السعودي وصفة دواء للآخرين لا تعالج العلل التي تلمّ ببلاده؟ ألم يكن الأولى بهذا الأمر، وبتلك الدعوة والمبادرة، أنظمة الحكم الأكثر ولوجاً في التغيير والإصلاح، والتي قطعت شوطاً في مضماره؟

هل عنى رجل السعودية الأول الإصلاح السياسي فعلاً، أم كان يقصدُ أمراً آخر؟ ولماذا لم يبدأ بما سبقه إليه آخرون، حتى تكون هناك مصداقية للدعوة أو المبادرة السعودية؟ أم أن ما سمي بالمبادرة لا يعدو استجابة ملتوية للأطروحة الأميركية التي أعلن عنها كولن باول مؤخراً حول دمقرطة الشرق الأوسط؟ نحن هنا نتحدث عن بيت النجار صاحب الباب المخلوع أو المكسور، وعن أضحوكة تصدير الديمقراطية من السعودية الى كوريا الشمالية وكوبا!

الإهتمام بتصريحات الأمير عبد الله الأخيرة أثارت فضولاً كثيراً لرجال الصحافة والإعلام في الداخل والخارج، ولدى المواطن العادي الذي يترقب بين اليوم والآخر إعلاناً من الحكومة السعودية تفتح آفاق التغيير وتعلن بداية مرحلة جديدة من تاريخها من خلال إشراك المواطن في صناعة القرار السياسي، والتمتع بحرية التعبير والتشكل والإنتخاب.

بالرغم من أن تصريح الأمير عبد الله مثيرٌ في عباراته، ومع أننا لا نريد أن نشكّك في نواياه، لكننا أما تحليل الأحجية السعودية التي استدعت التساؤلات آنفة الذكر.

هل يريد الأمير عبد الله الإصلاح؟ نعم، ونضيف للجواب كلمة أخرى: (ولكن)!

بالرغم من أن الأمير عبد الله وهو الرجل الأول في الدولة مع إصلاحٍ من نوعٍ ما لا نعلم حدوده، وإن كنّا نستكنه غايته، وهو البحث عن الإستقرار السياسي الداخلي، ومنع البلاد من الإنفلات نحو الأسوأ، خاصة وأن الحرب ضد العراق توشك أن تقع، وكذلك محاولة امتصاص الضغوط الأميركية الخارجية.. بالرغم من هذا، فإن تصريحات الأمير تعني أنه (غير قادر على الإصلاح)! أو بعبارة مخففة: إنه غير قادرة على مواجهة التيار الأقوى المعارض له داخل العائلة المالكة، والذي يقوده تحديداً وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز وأمير الرياض سلمان. كأنّ الأمير أراد إيصال رسالة عبارة عن (أحجية) تفيد بأنه مع الإصلاحات، إذ لا يُعقل أن يدعو إليها الدول الأخرى وهو لا يعمل بها، وسيواجه بذات الأسئلة التي عرضت في بداية المقالة.

فهل أراد الأمير بمبادرته إبلاغ الشعب السعودي بأنه مع الإصلاحات ولكن في فمه ماء؟

أم أن الأمير أراد إصلاح الوضع السياسي السعودي الداخلي، وغلّف ذلك بأن وضعه في إطار أوسع؟ أي أنه أراد إخراج الإصلاحات في السعودية وكأنها استجابة لقرار عربي، وليس لضغط أميركي غربي، أو داخلي شعبي، فالأمراء يمنحون المكرمات (جمع مكرمة) ولا يستجيبون الى ضغوط، وما يعطونه (تفضلاً) وليس (حقّاً). إذا كان الجواب بـ (نعم) فهذا يفترض أن أمراء العائلة المالكة الكبار توصلوا الى إجماع بشأن الإصلاحات وبحدودها عبر مفاوضات شاقّة وطويلة، نظراً للخلافات الواسعة بين الأجنحة المختلفة، والتي ظهرت على السطح مراراً وتكراراً وصارت معلومة للقاصي والداني.

لغة الخطاب السياسي الملكي السعودي بدأت بالتغير، دون أن يعني ذلك بالضرورة الشروع في الإصلاح أو القناعة به، وإنما من أجل الإلتفاف عليه وعلى دعاته. في العقد الماضي كان الحديث يخلط بين الحداثة والتحديث، أي بين التنمية السياسية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية. فالتحديث موجود وهذا صحيح، ولكن بلا حداثة، أي بلا تغيير سياسي. وكان الأمراء يتحدثون عن نظام الحكم ـ ولازال بعض جهلة المدافعين عنه في الخارج يفعلون ـ وكأنه أرقى ما وصلت إليه البشرية، وأن (سياسة الباب المفتوح) أعرق من كل الديمقراطيات وأفضل، وحين تسأل عن الديمقراطية يقولون إن هناك شورى، والدستور هو القرآن، وبالتالي ليس هناك شيء ينقص الشعب السعودي.

الخطاب السياسي اليوم يقول: "نعم نحن بحاجة الى الإصلاح"، بمعناه العام، أو "الإصلاح مطلوب"، أو كما قال أحدهم: "الإصلاح مفيد!" و"ضروري في كل زمان ومكان"! ومثل هذه العبارات تكافئ وتساوي (=) لا تغيير ولا إصلاح. إن موجة الدعوة الشاملة للإصلاح والتغيير القادمة من مختلف شرائح المجتمع السعودي، بما فيها الدعوة الى احترام حقوق الإنسان، دفعت بالعديد من الأمراء الى عدم الإصطدام بل والترحيب بها من أجل استخدامها ضد الإصلاح وضد حقوق الإنسان ودعاتهما.

إننا أمام محاولة لتفريغ كل المعاني والمفاهيم من محتواها الحقيقي. مثلما حدث من قبل مراراً وتكراراً وآخرها ما زعم من إصلاحات عام ١٩٩٣ حين أُعلنت الأنظمة الثلاثة (نظام الحكم ـ أي الدستور ـ، ونظام المقاطعات، ونظام مجلس الشورى) فماذا استفاد المواطن من هذا كله؟ لا شيء تقريباً.

أراد الأمراء القول بصورة من الصور للمواطنين: حسن! هاكم ما تريدون! دستور مثلما هو عند الآخرين لا قيمة له، وبرلمان لا يحل ولا يربط ولا يناقش أمراً ذا قيمة ومفتاحه بيد الملك وإخوته الكبار، ونظام المقاطعات يخفف من المركزية التي تزعمونها! هذا بالأمس، واليوم إذا ما طولب بالإصلاح فالجاب: ليكن ذلك. فنحن أيضاً مصلحون! وتطالبون بحقوق الإنسان: نحن مع حقوق الإنسان! كيف لا ونحن نطبق الشريعة؟! وتبدأ اللعبة كسابقتها حيث تفرغ الإصلاحات، إن قامت، من محتواها.

العنف بديلاً لعجز الدولة عن توفير حقوق مواطنيها

الخيارات المفتوحة أمام الأغلبية القلقة في السعودية

فؤاد إبراهيم

ما يربو عن ٦٥ بالمئة من سكان السعودية ولدوا بعد عام ١٩٨٢ أي مع بدايات انهيار الدولة الخراجية او دولة الرفاه في هذا البلد. في ذاك العام بدأ تاريخ العجز المزمن في الموازنة السنوية وفيه أيضاً بدأ الدين الداخلي بالتراكم ليصل في آخر احصاء له ما يقرب من ١٨٥ بليون دولار اميركي.

خلال العشرين سنة الماضية شهدت السعودية تراجعاً حاداً في المشروعات التنموية وتعرضت لسلسلة انخفاضات حادة في مجالات الصحة والتعليم والخدمات العامة، في مقابل النمو الديمغرافي المضطرد والخارج عن سيطرة وتنظيم ومراقبة الدولة، التي فقدت دورها كمصدر حماية للغالبية العظمى من السكان.

محرقة التعليم

يمثل التعليم أحد المجالات المنتجة للقلق بالنسبة لغالبية السكان في السعودية، ويبدأ ذلك منذ المراحل الاولى، فالجهود تتظافر داخل كل عائلة من اجل ضمان كرسي لأحد او بعض افرادها في الصف الاول الابتدائي بمدرسة حكومية مشتملة على معايير قريبة من المستويات المتوسطة. ففي هذا البلد باتت المقاعد محدودة، إذ لم تعد المشكلة منحصرة في كون ما يقرب من ٥٠ بالمئة من المدارس هي بيوت مستأجرة حسب المصادر الرسمية (وبالمناسبة فإن السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تستعمل البيوت المستأجرة كمدارس) فضلاً عن عدم توافرها على الشروط والمواصفات الضرورية في المباني المقررة للتعليم، وانما المشكلة باتت متعلقة بالمصير نفسه، أي مصير مجموعات كبيرة من الابناء الذين باتوا غير قادرين على الانتظام في الصفوف الدراسية حسب الجدول الزمني المقرر من قبل وزارة المعارف، حيث يضطر الآلاف من المؤهلين عمرياً للدخول للمدارس الى البقاء في منازلهم لفترات غير معلومة بعد بدء العام الدراسي بسبب انعدام المباني أو طواقم التدريس.

لقد ظلت السعودية ولسنوات طويلة تفخر بكونها دولة السبع جامعات، فيما كان يحظى الملك فهد بتكريم اعلامي بالغ بوصفه أول وزير للمعارف و "رائد النهضة التعليمية في المملكة". غير أن هذا الاشتعال الاعلامي الكثيف انطفأ سريعاً بفعل وابل المقالات اليومية التي أمطرت الجرائد اليومية خلال السنوات الثلاث الماضية لتكشف حقائق صادمة لم يكن يرغب المسئولون السعوديون بإظهارها. فلم يعد خافياً أن ٧٠ بالمئة من المدارس الحكومية في الرياض هي مبان مستأجرة، أي بمعنى آخر هي بيوت سكنية جرى استئجارها من قبل وزارة المعارف وتحويلها الى مدارس، واذا كان هذا حال العاصمة، فبإمكان المرء تصور حال المناطق الاخرى. وبحسب الاحصائيات المنشورة أن من بين عشرة آلاف مدرسة سعودية هناك أكثر من أربعة آلاف مبنى مدرسي مستأجر، وفي حقيقة الأمر أن هذه الاحصائيات تعتبر جد محافظة فيكفي أن الحكومة وخلال الخمس عشر سنة الماضية لم تقم بتغطية سوى ٢٠ بالمئة من المباني المدرسية المطلوبة في مقابل ٨٠ بالمائة من المباني المدرسية المستأجرة.

ومما يزيد الامر سوءاً أنه، وباعتراف وكيل وزارة المعارف المهندس عبد الله الفوزان أن "هذه المباني(..) لا يتوافر فيها الحد الادنى من عناصر العمل التربوي". فيما نقلت الصحف السعودية قصصاً حول عدد من المدارس (المباني) الآيلة للسقوط، ويخشى من انهدامها على رؤوس طلابها.

المدارس الحكومية هي الاخرى تمثل جانباً مأساوياً، فالكثير من هذه المدارس بنيت منذ زمان بعيد (ويعود أغلبها الى ما قبل ثلاثين عاماً)، مما يتطلب صيانة دورية ومراقبة هندسية دقيقة لعدم صلاحية الكثير منها. ينقل عن بعض المدارس أن الطلاب يقومون بدهان جدران فصولهم كجزء من تعويض نقص الصيانة الحكومية، فيما يقوم بعض التجار بالتبرع لتوفير أجهزة تكييف لبعض المدارس. إن حال المليوني طالب في المدارس الحكومية حالياً يكفي للتنبؤ بمستقبل السبعة ملايين طالباً الذين ستستقبلهم المدارس الحكومية في السنوات القليلة القادمة.

القدرة الاستيعابية للمدارس تتكافأ من حيث الاهمية بالبيئة التعليمية المناسبة التي شهدت انهياراً حقيقياً خلال العشر سنوات الماضية، ففي بعض المدارس يضطر كثير من الطلبة للجلوس على الارض لعدم وجود عدد كاف من الطاولات الدراسية فيما يجلب بعض الطلبة كراسي من بيوتهم للجلوس عليها داخل فصولهم.

من جهة أخرى، تفتقر الكثير من المدارس الى الكفاءات التعليمية الحقيقية، فقد تم تعيين عدد كبير من خريجي الجامعات كمعلمين دون اعتبار لتخصصاتهم، فقد بات مألوفاً أن يتولى متخرج من كلية الزراعة تدريس مادة اللغة العربية والدين، أو مهندس كيميائي يدرّس التاريخ والجغرافيا وهكذا..يقول أحد المراقبين أن المثل القائل بأن فاقد الشيء لا يعطيه لا ينطبق بأي حال على هذا البلد، فقد تجد كثيراً من الفاقدين يعطون الشيء بل والشيء الكثير مما لا يملكونه.

التعليم العالي يمثل المشهد التراجيدي الواسع من أزمة التعليم في السعودية قاطبة، فمع نهاية كل عام دراسي، وتحديداً مع بدء التسجيل في الجامعات تعمل الاسطوانة الحزينة لتردد دراما القبول الذي بات الحصول عليه نادراً أكثر من ندرة الكبريت

الأحمر. صوّر د. أمين ساعاتي،أحد الاكاديميين السعوديين، في "رسالة هادئة لوزير التعليم العالي" خالد العنقري مسألة القبول في الجامعات بأنها أزمة حادة "يتعرض لها التعليم العالي في بلادنا" ويقول "لا يختلف اثنان أن قضية الحصول على قبول في الجامعات السعودية أصبحت من الأمور الصعبة جداً، بل أصبحت معضلة حقيقية لا ينالها حتى الحاصلون على درجات الامتياز" ويضيف "إن درجة الحدة التي بلغتها قضية عدم الحصول على القبول في الجامعات هذه السنة، لم نشاهد مثلها في كثير من الدول النامية أو المتقدمة لا سيما وأن المستقبل ينذر بالمزيد من الصعوبات" ثم يوجّه تساؤلاً يحمل نذيراً " هل يليق بنا أن نضع أولادنا في مأزق شرس كمأزق عدم القبول في الجامعات".

ومن المفارقات العجيبة أن البحرين والاردن وباكستان والهند ومصر وغيرها التي يتلقى بعضها مساعدات منتظمة من السعودية أصبحت الكفيلة باستيعاب عدد كبير من الطلبة السعوديين الذين عجزت جامعات بلادهم عن استيعابهم في فصولها. فالسعودية حسب مقارنة احصائية تحتل المرتبة الاخيرة من حيث نسبة الجامعات الى عدد السكان، وبحسب احصائية منشورة فإنه توجد في السعودية جامعة لكل مليوني نسمة فيما توجد في الاردن جامعة لكل ٣٧٥ ألف نسمة، وفي الامارات جامعة لكل ٢٠٠ ألف نسمة. وهذا يعني أن السعودية بحاجة الى ٨٠ جامعة وليس الى ٨ جامعات حتى تصل الى نسبة ٢٠٠ ألف نسمة كما في الامارات.

أزمة القبول في الجامعات ليست مقتصرة على الطلبة الحاصلين على معدلات متدنية بل اكتسحت الأزمة الكثير من الطلبة الحاصلين على العلامة الكاملة، أي ١٠٠ بالمئة، وهم فئة ليست بالقليلة وبخاصة بين الطالبات، ويكفي استشعار خيبة الأمل التي تصيب المتفوقين وهم يعودون ادراجهم من مكاتب التسجيل وقد قوبلوا بالرفض، فإما أن يلجأوا للدراسة في الخارج مع توفر المكنة المالية لدى عوائلهم أو التآكل الداخلي عبر الانتظار والروتين المميت بحثاً عن مقعد ذهبي في أية كلية أو معهد. فهناك مجاميع عديدة من طلبة الثانوية العامة التي توقف بها قطار التعليم وأصبح قسم كبير منهم الرأسمال الجاهز القابل للاستثمار في مشاريع اجرامية بحثاً عن دور ومصدر للعيش و املاء للفراغ القاتل في بلد لا مجال فيه لافراغ شحنات الفراغ بصورة صحيحة وعلمية، وليس غريباً أن يشكل هذا القسم من الشباب مادة سياسية واجتماعية شديدة الانفجار في المستقبل.

في موازاة ذلك تنشأ مشكلة الصحة. فالمستشفيات الحكومية فقدت مصداقيتها في تحقيق الحد الادنى من العلاج لغالبية السكان وبات اللجوء للمستشفيات الخاصة ذات النزعة التجارية المفرطة مهرباً للكثيرين ممن عجزوا عن الحصول على رعاية صحية مناسبة في مستشفيات الدولة، وقد فتح اخفاق الدولة شهية كثيرين من اجل المرابحة السريعة في مجال المشاريع الصحية.

هذا الهاجس الذي يبدأ مع النسبة المتبقية من السكان أي ما بين ٣٠ الى ٣٥ بالمئة يحيلها الى مجرد نائب عن الدولة في تحمّل أعباء عجزت هي عن القيام بها هي في الاصل من صميم وظائفها. إن انغماس هذه النسبة من السكان في البحث عن حلول او ضمانات للغالبية من السكان وهم الذين ولدوا في زمن لم تعد الدولة فيها قادرة على توفير ضمانات في الحدود الدنيا أي في التعليم والصحة، وهذا ما وضع كلا من الغالبية القلقة والاقلية النائبة في عملية افتراس داخلي تفضي الى استنزاف المجهودات المادية والنفسية للاقلية لصالح اغلبية لم تعد تمثل الدولة بالنسبة لها اطاراً يستحق الانضواء بداخله، فضلاً عن الاحساس بالجميل نحوه.

ويتواصل بناء القلق وسط الغالبية في طول المراحل التعليمية الحكومية ما قبل الجامعية، مع الالتفات الى الاعداد الكبيرة التي تترك الدراسة في مراحل مبكرة بسبب ظروف معيشية سيئة او اوضاع دراسية متخلفة، او اختلالات تربوية ونفسية تشجّع بعض افراد الغالبية على الانسحاب من خط السير العام نحو طوابير العاطلين.

ومع وصول الابناء الى السنة الاخيرة من المرحلة الثانوية يتم اعلان التعبئة العامة داخل الاقلية، ففي هذه السنة يتحدد مصير الابناء ومستقبلهم، اذ المقاعد الجامعية ستكون مكفولة لفئة قليلة من خريجي المرحلة الثانوية الحائزين على نسب تتراوح بين ٩٥ الى ١٠٠ بالمئة. وكيما يضمن هؤلاء نسب كهذه تعكف الاقلية على توفير كل شحنة نفسية ومجهود ذهني وطاقة علمية من اجل اعانة افراد الاغلبية كيما يصلوا الى تلك النسبة التعجيزية.

ولأن المقاعد في السبع الجامعات (ومع الفات الانتباه الى ان ثلاثاً منها لا تصلح للدراسات الحديثة) محدودة، فإن أعداداً غفيرة من خريجي الثانوية تضطر اما للبحث عن دورات تعليمية او تدريبية ذات تأهيل متواضع او الانقطاع عن التعليم، فيما يلتحق قسم آخر بالجامعات، وهناك ايضاً يبدأ القلق ازاء نوع التخصصات المرغوبة، فمقاعد الطب محدودة ليس للحاصلين على معدلات عالية فحسب بل زائداً "الواسطة"، فكثير من الطلاب الحائزين على معدلات عالية يضطرون للقبول بتخصصات غير المتطابقة مع ميولهم، لأنهم تعثروا بلجنة تقييم الكفاءة او لم يحصلوا على ما يعرف شعبياً بـ "كرت الواسطة".

كان الاعتقاد قبل عدة سنوات أن مجرد التحاق الابناء بالجامعة سيضعهم على سكة الخلاص في المستقبل، وبالتالي سيضع حداً للقلق الناشب وسط العوائل الممثلين للاقلية السكانية، ولكن ظهر فيما بعد أن عشرات الآلاف من خريجي الجامعات باتوا يمثلون جزءا كبيراً من مجتمع العاطلين عن العمل. فشركات ومؤسسات مصانع القطاع الخاص تستقبل يومياً مئات طلبات الوظيفة من خريجي الجامعات. فبعد التخمينات المتفاوتة حول نسب البطالة في السعودية، تم حسم الامر رسمياً حيث قدّرت المصادر الرسمية السعودية بأن نسبة العاطلين عن العمل تربو على ٣٢ بالمئة.

بطالة في بلد الستة ملايين عامل اجنبي

ثمة مفارقة صادمة حقاً أن بلداً يضم بداخله ما يربو عن ٦ ملايين أجنبي يعملون في القطاعين الحكومي والخاص، يشهد تزايداً حاداً في نسبة البطالة. قدّر مدير جامعة الملك عبد العزيز بجدة قبل أكثر من سنة في زيارته الى لندن نسبة البطالة بـ ٢٨ بالمئة، وهذا التصريح سبب ازعاجاً كبيراً للعائلة المالكة، ولكن وزيراً سابقاً زاد على ذلك وقال بأن النسبة تصل الى ٣٢ بالمئة.

والجدير بالذكر أن الاجتماع الذي ترأسّه الامير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية قبل عدة أشهر وحضره وزير العمل والشئون الاجتماعية كشف النقاب عن افتقار الحكومة لآليات رصد دقيقة لحجم البطالة. ففي هذا الاجتماع سأل الامير نايف وزير العمل عن عدد العاطلين عن العمل في السعودية فأجابه بأن الوزارة قد انتهت للتو من تحديث أجهزتها وستقوم بعملية احصاء لعدد العاطلين من العمل في القريب ان شاء الله.

أزمة التوظيف ليست مولوداً جديداً، بل تمتد الى مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية، حيث توقفت وبصورة شبه كاملة المشاريع التنموية، ودخلت البلاد في دورة أزمة اقتصادية حادة عكست نفسها في تزايد معدلات العجز في الميزانية السنوية ثم في حجم الاقتراض الداخلي والخارجي، بالاضافة الى الالتزامات المالية في مجال التسلح والامن.

الجامعات السعودية لم تعد مصدراً لتأهيل الموظفين للاجهزة الحكومية وشركات القطاع الخاص، بل يصدق على الجامعات السعودية السبع نعت السبع العجّاف التي تخّرج دفعات من العاطلين عن العمل يصل تعدادهم السنوي نحو ٤٠ ألف طالباً. واذا كان حملة شهادات البكالوريوس في العلوم التطبيقية هم، حتى منتصف التسعينيات، الأوفر حظاً في المجال الوظيفي بقطاعيه العام والخاص، فإنهم اليوم بحاجة الى انتظار شهور وربما سنوات قبل أن تنزل عليهم مائدة من السماء لانقاذهم. فمكاتب العمل والعمال وهكذا اقسام التوظيف في الشركات الخاصة تستقبل وبشكل يومي مئات

من استمارات طلب الوظائف.

صحيفة الفاينانشيال تايمز نشرت في ٢٤ يونيو من العام الماضي مقالاً اعتبرت فيه مشكلة البطالة أكبر تحد يواجه البلد في الوقت الراهن. وذكرت الصحيفة بأن ستين بالمئة ، أي ما يعادل نحو ١٢ مليون من السكان هم دون سن ٢٥ سنة، ليس لهم أعمال تنتظرهم. كما ذكرت الصحيفة أنه بينما ينمو عدد السكان بشكل كبير فإن الاقتصاد لا يحقق، في مواجهة هذه التحديات الراهنة والمستقبلية، نمواً يذكر. ومن الحقائق التي توصلت اليها الصحيفة أنه بينما يشكل السعوديون ٦٠ بالمئة من السكان فإن نصيبهم من اجمالي حجم القوة العاملة لا يتجاوز ٢٥ بالمئة. وتؤكد الصحيفة بعض الحقائق التي باتت معروفة لدى المجاميع التي تجوب اجهزة القطاع الحكومي التي أقفلت أبواب التوظيف فيها بإحكام.

لقد سعت الحكومة لاجبار الشركات الاجنبية على اعانتها في استيعاب جزء من البطالة المتفاقمة عبر خطط السعودة، الا أن هذه الشركات لم تستجب لضغوط الحكومة، والسبب في ذلك أن هذه الشركات مازالت غير مطمئنة لاستقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية وأيضاً للنظام القانوني السائد في البلاد رغم الدعوات التي اطلقها بعض الصحافيين السعوديين خلال هذه السنة لجهة اجراء تعديلات قانونية جوهرية تساهم في تشجيع الشركات الاجنبية على فتح ابوابها للسعوديين. وهو نفس السبب الذي يحول دون وصول كثير من شركات الاستثمار الاجنبية الى الاراضي السعودية، بل ووصول رؤوس الاموال السعودية المستثمرة في الشركات الاميركية والاوروبية كما أشار رئيس تحرير صحيفة الشرق الاوسط في ١٧ أغسطس من العام الماضي. فهذه الشركات لا تريد أن تتحول الى جمعيات إغاثة لحل مشاكل الدولة. كبديل عن ذلك، انصرفت خطط السعودة الى سيارات الليموزين والبقالات والسوبرماركات وهي قطاعات لن تستوعب سوى ذوي الكفاءات المتدنية. هذه السعودة في شكلها البدائي البسيط لا تمثل توجّهاً جديّاً في السياسة الاقتصادية السعودية، فسياسة السعودة ليست مستندة، حسب الفايننشال تايمز، على خطة توظيف متكاملة تأخذ في اعتبارها التعليم والتأهيل وهي اشارة الى المحسوبيات والاعتبارات المناطقية والقبلية والمذهبية. وفي كل الاحوال، فإن الحكومة بحاجة الى توفير مليون وظيفة عاجلة في غضون الخمس سنوات القادمة.

المقارنة التي عقدتها صحيفة الفاينانشال تايمز بين نيوزلندة والسعودية تحمل بداخلها سؤالاً مركزياً ليس حول السياسة الاقتصادية السعودية بل وحول النظام السياسي برمته. فقد أعربت الصحيفة عن دهشتها بأن بلدا مثل نيوزيلندا، وهو بلد غير نفطي ولا يوجد به معادن ولكن ناتجه القومي يمثل ضعف الناتج القومي السعودي.

في ظل هذه الازمة الخانقة، تتزايد الانتقادات ضد بعض الامراء والمسئولين الحكوميين بشأن المال العام، حيث يكثر الحديث عن استملاك كثير من الامراء للاراضي العمومية ومزاحمة الناس في أرزاقهم، واستقطاع جزء كبير من ميزانيات الوزارات والدوائر الحكومية، حتى بات الناس يطلقون نعوتاً ساخرة على بعض الامراء فهذا (أبو الاشباك) اشارة الى الامير سلطان وزير الدفاع، فيما يوظف البعض القصة المتناقلة عن علاء مبارك وضلوعه في مشاركات متعددة بما في ذلك أصحاب التاكسي لتوصيف حال الامير محمد بن فهد، أمير المنطقة الشرقية، ونزعته الى مقاسمة التجار وحتى اصحاب العربات الصغيرة.

بات التفسير السائد حول تصارع الامراء على المال العام بأنه تعبير عن عدم ايمان الامراء باستمرار الدولة. وفي موازاة ذلك، تتنشط بيئة الفساد الاداري حيث المحسوبيات والواسطة في الدوائر الحكومية واعتبارات الوشائج القبلية والمناطقية التي باتت شفيعاً لكثير من الباحثين عن وظيفة، أو امتيازات ادارية.

وبصورة اجمالية، فإن أزمة التوظيف في السعودية تتفاقم بصورة حادة وتقف الدولة عاجزة عن وضع حلول جذرية، وهذه الأزمة المتراكمة، بمعدلات سنوية، تحمل بداخلها قابلية انفجارية سريعة وتدميرية. فالجرائم المنظمة والسطو المسلح على البنوك والبيوت والمحال التجارية تمثل ارتدادات أولية لصدى الازمة.

إضطراب أسطورة (الجزيرة الآمنة)

كان الاعتقاد بأن الاعلان عن أنظمة الحكم الثلاثة في الاول من مارس ١٩٩٢ ستضع البلاد على سكة الاستقرار السياسي وستنهي حالة الانتظار التي عاشتها البلد طيلة ثلاثة عقود من الوعود بإدخال اصلاحات سياسية جوهرية في هياكل الدولة. ولكن هذا الاعتقاد تبدد سريعاً على وقع دوي انفجارين هائلين في الرياض منتصف نوفمبر ١٩٩٥ والخبر في يونيو ١٩٩٦ ومازالت البلاد تشهد آثارهما حتى هذه اللحظة.

وكان بإمكان الحكومة السعودية استيعاب الرسالة التي بعث بها هذا التحول الانفجاري الخطير في البلاد، باعادة تقويم الاوضاع الداخلية وتبني سياسة اصلاحية شاملة وجادة، الا أنها توسّلت بنفس العقلية الامنية التقليدية عبر تشديد الاجراءات الامنية من قبيل شن حملات اعتقال واسعة النطاق، وزرع نقاط تفتيش على الطرق الموصلة بين المدن والمناطق، وتكثيف اجهزة الرقابة والتنصت والملاحقة. لقد تشاغلت الدولة عن جذور الازمة الحقيقة، والتي كان الانفجاران افرازاً طبيعياً لها وانصرفت الى تشديد قبضتها الامنية واشاعة أجواء من التوتر.

وها هي البلاد تشهد حالياً توترات أمنية شديدة بفعل الاجراءات التعسفية التي تتبعها اجهزة الامن السعودية، والتي لم تسفر سوى عن المزيد من الانفلات الامني، فسلسلة الانفجارات في الرياض رغم صغر حجمها وحوادث الجوف وخميس مشيط، والمصادمات التي تقع في الرياض وجدة أمام مؤسسات حكومية وعسكرية، اضافة الى عشرات الحوادث الصغيرة المتكررة بشكل شبه يومي تمثل تعبيرات عن ردود الفعل المباشرة على فشل السياسة الامنية التي تتبعها الحكومة السعودية.

ورغم محاولة الحكومة اطفاء بؤر التوتر في مناطق عديدة الا أن الاصرار على التعامل مع الحقوق المدنية والسياسية للسكان بعقلية رجل الامن يضع البلاد برمتها في أجواء الاحتجاج السياسي العلني.

تعاظم النزعة الامنية لدى الحكومة يعيد ادخال البلاد في دوامة عنف اخرى منتظرة، في وقت أحوج ما تكون فيه الحكومة الى استجداء مصادر الاستقرار في ظل تفاقم أزماتها الداخلية. فالبلاد توشك سماع دوي انفجارات اخرى اشد ايلاماً. فاضافة الى القنبلتين الموقوتتين وهما: الطلبة غير الحاصلين على قبول في الجامعات السعودية والذين يتزايد تعدادهم بصورة سريعة، والقنبلة الاخرى هي البطالة المليونية المتفاقمة، وهؤلاء جميعاً يشكلون القوة الاحتجاجية الكبرى في البلاد، اقول اضافة الى ذلك فإن التحولات السياسية الوشيكة مع اقتراب ساعة الصفر في الحرب على العراق والتغييرات الدراماتيكية التي من المتوقع ان تشهدها المنطقة بعد الحرب، اضافة الى الضغوط المتزايدة من اجل الاصلاح السياسي، فإن الاصرار على العنف كخيار في العلاقة بين الدولة والمجتمع سينجم عنه انفراط الروابط القائمة بينهما.

رسالة قلقة

من خلال قراءة اجمالية لمسيرة هذه الغالبية، مسيرة تتكرر مشاهدها ان لم يكن بصورة أسوأ بالنسبة للفئات العمرية الاقل فالأقل، يمكن للمراقب ان يقرأ الحالة النفسية العامة التي تعيشها الغالبية من السكان. وهنا ستتدخل عوامل اخرى في تعزيز مشاعر القلق في عملية نهب واسعة النطاق لغالبية تواجه انسداداً شديداً في أفق لم يعد بالامكان تنبوء ما سيسفر عنه من آثار.

البث الفضائي بما يحمل من قيم انفتاح وما يحدث من خلخلات نفسية وثقافية في عملية مضادة لتراخي وسائل التوجيه الرسمية وضعف قدرتها على المنافسة، فضلاً عما تمثله الدولة بكامل حمولتها بالنسبة للغالبية، قد خلق بيئة

نفسية لغالبية ناقمة على اوضاع محلية ووجدت في قنوات البث الفضائي وسائل تعليم على تحويل المشاعر الناقمة الى أعمال احتجاجية، فجاءت في تعبيرات مادية متنوعة: سرقة بنوك ومؤسسات حكومية وبيوت الاثرياء، وجرائم قتل منظمة، ومحاولات انتحار (نحو ٦٠٠ حالة سنوياً مسجلة بصورة رسمية)، واعمال تخريب، واحتجاجات شللية تعبّر عن نفسها في مخالفة اشارات المرور، والتسابق بالسيارات في المناطق الآهلة للسكان، والاستعراضات الليلية، والتجمعات في المقاهي وفي الشوارع العامة حتى ساعات متأخرة من الليل.

ممارسات الاغلبية هذه لم تعد موجهة للدولة وحدها بل صارت موجهة لكل من يقف امامها بمن في ذلك الاقلية الراعية لتلك الأغلبية والمتكفل الرئيسي بأعبائها.

ليس غريباً اذن ان تكون أعمال العنف التي شهدتها السعودية مؤخراً هي من أفراد تلك الأغلبية القلقة المثخنة بكل مشاعر القلق التي لاحقتها طيلة سنوات تكوينها، ولم تعد ترى سوى خيار المواجهة مع خصومها المباشرين وفي مقدمتهم الدولة نفسها التي حاولت ان تأتي اليها بقائمة فروض وواجبات دون أن تكفل اليهم حقاً واحداً من حقوقها وهو حق العيش.

ويشتد وضوح المشهد حين نعرف بأن الدولة باتت عاجزة ليس عن ضمان الحد الأدنى من حاجات الغالبية ولكنها الآن اكثر عجزاً في تبرير عجزها، وهذا من شأنه تهديم أسس مصداقيتها كدولة تملك سلطة فوقية في ضبط رعاياها وادارتهم، ومن الطبيعي ان يفضي ذلك الى تآكل أسس مشروعيتها أيضاً.

هل تنقل الدولة بعضاً من امتيازاتها الى الاغلبية القلقة؟

ان النمو السكاني بوتائر متزايدة خلق مجتمعاً يافعاً ومشاكساً في ذات الوقت، وذلك للاسباب التالية: أولاً أن النمو السكاني يولّد عبئاً اقتصادياً متزايداً، وحتى تحافظ الدولة على مستويات متوازية من الثراء من منظور فردي فلا بد ان يحقق الاقتصاد السعودي نمواً بمعدل يتجاوز ١٠ بالمئة سنوياً. ثانياً فإن النمو السكاني المتزايد يفرض ضغوطاً على الحكومة من اجل تخصيص مبالغ طائلة في حقل التعليم من اجل استيعاب الناشئين الجدد، كما يتطلب رعاية صحية وخدمات اجتماعية بمعدلات سريعة. وفيما تنخفض مداخيل الدولة ويتزايد النمو السكاني فإن ذلك سيقود الدولة الى عنق الزجاجة أي أن ثمة ضغوطات ستتعاظم على الحكومة الى مستوى تكون فيه عاجزة عن ارضاء السكان، وخصوصاً حين يضاف الى ذلك ارتفاع مستوى توقعات السكان من الدولة في مقابل انخفاض ثروتها.

اما لماذا تكون الدولة عاجزة فهذا مرده الى كون الدولة في بلادنا قد تحولت الى موقع متخم بالمصالح والامتيازات، وخزّان الثروة والوجاهة والقوة والقهر في مقابل رعاياها الذين أجبروا على اصطناع كل حيلة من اجل التقرب من الدولة كيما ينالوا جزءا من ذلك الخزّان الذي تمسك به فئة متنفذة.

وكطبع أصيل من طبائع الدولة الريعية في بلادنا فإن مصادر الثروة محتكرة بالكامل من قبل الماسكين بزمام القدرة والقوة، وهم وحدهم أصحاب القرار في أن يمنحوا او يمنعوا. ولكن دوام الحال من المحال كما تخبرنا تجارب الدول الريعية، فإن تناقص ثم نضوب مصادر الثروة الطبيعية كفيل بالاطاحة بقوامية أهل القدرة والقوة.

في السعودية، كمثال بارز، بدأت أركان الدولة الريعية بالتصدع منذ عام ١٩٨٢ وهو العام الذي يؤرخ فيه للعجز المزمن الذي بات لصيقاً بالميزانية السنوية والتي فيها يمكن اختبار حيوية الاقتصاد الوطني، كما يتعرف من خلاله على حجم الازمة وطبيعة الاداء وكمية الديون المتراكمة.

وكان يفترض في أوضاع اقتصادية منذرة كهذه ان تبدأ الدولة بالتخلص من جزء من اعبائها ونقل جزء آخر من امتيازاتها كيما تساوي بين الغرم والغنم وبين الخسارة والتعويض، ولكن هذا ما لم يحصل، فقد تأخرت عملية الخصخصة الى مرحلة بات ينظر اليها كمهرب للدولة من مشاكلها، اذ لم ينل قرار التخصيص سوى القطاعات شبه المعطوبة، وكأن الدولة باتت مصدّرة للأزمات وليست مولّدة للحلول.

وما يزيد الطين بلة ان الدولة وهي تنقل جزءا من امتيازاتها السابقة، تدرك تماماً ان ما تنقله قد تم تنضيبه او تجفيف ثمرته، اذ لا يؤمل قطف ثماره الا بعد اعادة تأهيله والتي تستغرق سنوات وهذا يعني ان الغالبية القلقة ستزداد عدداً وقلقاً.

هذا الابطاء المقصود او لنقل العابث في التخلص من جزء كبير من حمولة الدولة ونقله الى الاغلبية القلقة لا يقلل من احتمالات المواجهة العنيفة بين الاغلبية القلقة والدولة، وإن خفف مؤقتاً مخاطر عاجلة.

واجمالاً، فإن ثمة أزمات حادة تتجه الى تفجير الوضع السياسي في البلاد، ما لم تقدم الحكومة الى اصلاحات راديكالية جذرية، تفسح الطريق أمام القطاع الخاص كي يقوم ببناء جامعات أهلية ومشاريع اقتصادية تستوعب العاطلين عن العمل، اضافة الى ادماج القوى السياسة والاجتماعية في اجهزة الدولة وتكسير احتكار السلطة وفتح باب المشاركة السياسية وتقليص صلاحيات ومخصصات العائلة المالكة، وضمان الحقوق السياسية والدينية والثقافية لكل فئات الشعب ورفع اشكال التمييز الطائفي والمناطقي والقبلي.

بالألوان

فاقعٌ لونها

سئل حاكم عربي راحل عن موعد الإصلاحات السياسية، فقال للصحافي الغربي أن أولويات بلاده منحصرة في إصلاح وضع المواطنين الإقتصادي. وأضاف محاججاً بأنه إذا ما أصبح دخل الفرد في بلاده معادلاً لدخل الفرد في أوروبا، فإن سؤال الصحافي سيكون في محله.

كان دخل الفرد السعودي حين طرح هذا السؤال يصل الى ٢١ ألف دولاراً سنوياً، وكانت الدولة الريعية في أوج تألّقها وسطوتها أيضاً. كان سيل الأموال البديل الذي قدّمته العائلة المالكة للتنمية السياسية.

واليوم حيث انكمش دخل الفرد الى أقل من سبعة آلاف دولار، وانفتحت كوّة المطالب بالتغييرات السياسية، بدأت شركات العلاقات العامّة العاملة لصالح الحكومة السعودية في أوروبا وأميركا لتخرج علينا بنظرية الحاكم العربي الراحل: الإصلاحات الإقتصادية أولاً، وبدأ الترويج لعمليات الخصخصة التي قامت أو التي ستقوم، وكأنها فتحٌ مبينٌ في الإقتصاد السعودي.

قد يقود التحديث الى ديمقراطية وقد لا يقود في الدول الريعية (كالسعودية). وقد يؤدي الى الإنكسار الإقتصادي الى ثورة سياسية. وتبقى الديمقراطية والإصلاح مطلوبان دائماً. لكن السؤال الجديد الذي يطرح على المسؤولين السعوديين هو: كيف يمكن تحقيق إصلاح إقتصادي بدون إصلاح سياسي؟ كيف يكون ذلك في غياب المحاسبة والشفافية وحرية الإعلام والتعبير؟ ثم ما لذي أصلحوه من وضع إقتصادي حتى الآن؟ وفضلاً عن هذا فإن الناس تبحث عن حلول عاجلة لمشاكل ملحّة، وليس يهمّها ما يُزعم من إعادة هيكلة الإقتصاد السعودي التي تحتاج الى أكثر من عقد في أحسن الأحوال لتؤتي ثمارها؟

متى ستحل مشكلة البطالة والتعليم والصحة مثلاً؟

متى يتوقف النهب والفساد الإداري، إن كان ذاك مقدّمة للإصلاح السياسي؟

نعلم وتعلمون أن إرادة الإصلاح لدى العائلة المالكة شبه غائبة، وإلا فإن كل محفّزات التغيير ودوافعه جاهزة. هي وحدها غير الجاهزة.

الصورة المكبّرة لموضوع الخصخصة فاقع لونها. وغياب الحريات المدنية يجعلها لا تسرّ الناظرين.

الموقف السعودي من الأزمة العراقية

خسائر المملكة من التغيير في العراق

حمزة الحسن

كان لدى بعض المحللين آمال بصمود الموقف السعودي واستمراريته في الرفض لأي حملة عسكرية توجه للعراق، انطلاقاً من التحليل القائل بأن المملكة ستكون واحداً من الأهداف التالية للحملة الأميركية، وأن المملكة ستكون في أقلّ الأحوال خاسرة سياسياً واقتصادياً إذا ما تمّ تغيير نظام الحكم في العراق بالطريقة التي يريدها الأميركيون.

الحالمون أسرفوا كثيراً في أحلامهم، وتخيّلوا أن المملكة يمكن أن تنقلب على الولايات المتحدة الأميركية وتستخدم كل أوراق الضغط لديها في المواجهة. لكن ذلك كان إسرافاً في الحلم من وجوه عدّة. فالمملكة لا يمكن أن تنقلب بين ليلة وضحاها على حليفتها وربما حاميتها باتباع منهج سياسي (انقلابي - ثوري) لم تمارسه من قبل. المملكة في الأصل تشترك مع الولايات المتحدة في الرؤية القائلة بعدم الثقة في الرئيس العراقي صدام حسين ونظامه، بل هي في الأساس ليست راغبة في وجوده وتعتبر استمراره إستمراراً للتوتر في المنطقة. والمملكة وفق هذا لا يمكن أن تربط مصيرها بمصير النظام العراقي.

إن خلاف المملكة مع الولايات المتحدة في الموضوع العراقي لا يتعلق ببقاء نظام صدام حسين، ولكن بأمرين أساسيين: بمن يخلف النظام القائم هناك، وهي تشير هنا الى أنها لا ترغب في سيطرة الأكثرية الشيعية على الحكم؛ والأمر الآخر يرتبط بالكيفية التي يتمّ بها تغيير نظام الحكم. وإذا كانت الإنتفاضة الشعبية صعبة التكرار في الوقت الحاضر، وكذلك إمكانية تدبير إنقلاب عسكري، فإن المملكة لا ترغب في قيام هجوم أميركي عسكري مباشر لأسباب تبدو منطقية للغاية، وتفضّل تدبير خطط أخرى إنقلابية من داخل النظام لتحقيق ذلك، وهو أمرٌ لم يكن الأميركيون يرفضونه بقدر ما يشعرون بعجز حقيقي وعدم مقدرة بشأن تحقيقه.

مبررات المملكة لرفضها تغيير النظام في العراق عبر حملة عسكرية أميركية مباشرة وبدون سابق إنذار أو مبررات منطقية أو حتى تدرّج مرحلي يصعب التحقق منها بالكامل. ابتداءً يجب القول بأن قبول المملكة بالحملة العسكرية المباشرة لا يعني مجرد الموافقة كأي دولة أخرى توافق أو تعترض، بل يستتبعها بشكل شبه إلزامي، إن لم يكن إلزامياً بالفعل، المشاركة فيها بفعالية، وهنا يكمن الحرج. ففي الوقت الذي تبدو فيه الولايات المتحدة كعضلة عمياء تبطش بمن أمامها، ويتزايد الغضب الشعبي الداخلي والعربي والعالمي ضدّ سياساتها، حاولت المملكة أن لا تظهر بمظهر التابع المنقاد لكل ما تأمر به واشنطن. ثم إن رفض الحكومة السعودية الأولي للهجوم الأميركي (المنفرد) ينسجم مع الإجماع الشعبي العربي، ومع التيار السياسي العام لدى الحكومات العربية، ومع الموقف الدولي الذي يبدو رافضاً لفكرة التفرد الأميركي في الهجوم.

إن وقوف المملكة ضد "طريقة" إسقاط نظام صدام حسين يحمل في طياته دفاعاً عن النفس من توحش السياسة الأميركية. لا شك أن المسؤولين في المملكة شعروا بأن نجاح أميركا في تغيير النظام العراقي وبالقوة يعدّ سابقة قابلة للتكرار مع الأنظمة التي لا ترغب في بقائها. ولما كان نظام الحكم في المملكة نفسه يواجه بعدم ثقة حقيقي من قبل بعض الأطراف النافذة في الإدارة الأميركية تمظهرت في الحملات الإعلامية وبعض التصريحات الحادّة ضد نظام الحكم وضرورة تغييره وربما تقسيم المملكة نفسها.. كان لزاماً عليه أن يحتاط الى المستقبل.

بيد أن المسؤولين السعوديين أعادوا حساباتهم من جديد: فهم يأملون من جهة أن تكون الحرب مع العراق في قادم الأشهر، آخر الحروب التي يتحملها المجتمع الدولي، وبالتالي لا خطر جدّي على نظام الحكم في المملكة، أو يمكن الإنخراط في المشروع الأميركي ضد العراق على أمل تخفيف حدّة الموقف الأميركي تجاهه في المستقبل. وهذا أمرٌ غير مأمون العواقب حتى الآن.

ومن جهة ثانية يرى القادة السعوديون أن حملة عسكرية لا يشاركون فيها قد تسفر عنها نتائج غاية في الخطورة حسب تحليلهم: فمكانة المملكة الإقتصادية والسياسية وحتى العسكرية ستتقلّص مقابل صعود لمكانة العراق الإقليمية واعتماد أكبر للولايات المتحدة على النظام البديل في العراق أكثر من السعودية نفسها، خاصة في المجال الإقتصادي. لقد حرصت الإدارة الأميركية أن توصل رسالة الى الأمراء السعوديين تفيد بأنها في غنى عن دعمهم، وأن ما تحتاج اليه تستطيع توفيره من قواعد انطلاق وهجوم ومراكز قيادة وحتى تمويل من أماكن أخرى ليست بعيدة عن المملكة نفسها، ومعنى هذا ان مكانة المملكة في الإستراتيجية الأميركية آخذة في الإنحدار لصالح قوى إقليمية، وهذا يفضي بالضرورة الى عدم اهتمام الإدارة الأميركية ببقاء النظام السعودي أو الدولة السعودية نفسها.

توصّل الأمراء السعوديون الى ما يشبه الحقيقة المرّة وهي: أن الولايات المتحدة مصممّة على المضي في خططها للتخلص من النظام السياسي في العراق، وأن ممانعتهم وعدم مساهمتها في الضربة لن يؤثر كثيراً مع وجود البدائل العسكرية الخليجية (القواعد العسكرية في قطر والبحرين والكويت وسلطنة عُمان) وقد دعم الأميركيون عزمهم بخطوات عمليّة متواصلة أزعجت المسؤولين السعوديين وكأن موافقتهم أو رفضهم لا يعني شيئاً كثيراً للإدارة الأميركية.

هنا وجد الأمراء السعوديون أن من الخطأ الظهور بمظهر المعارض للضربة الأميركية، فالوقوف على الحياد ليس مقبولاً أميركياً ولن ينتج عنه سوى زيادة تعقيد العلاقات الأميركية - السعودية، وتراجع في الإعتماد الأميركي على السعودية بما يحمل من آثار منظورة على استقرار النظام السياسي في المملكة نفسها. مسألتان أخريان ربما أخذهما صانع القرار السعودي في حساباته.

الأولى، أن المملكة برفضها المساهمة في عملية تغيير النظام العراقي قد تفتح باب عداء على مصراعية مع النظام البديل فيما لو تحقق. ولربما وجدت أن من الأصلح لها أن لا تبدو معادية ربما مع النظام القادم في العراق، وأن تستخدم ما يتوفر لها من أوراق مع أطراف المعارضة العراقية خاصة المقيمة منها في المملكة فتضمن أن لا يتحول النظام القادم الى معادٍ.

المسألة الثانية، وتتعلق بمعضلة بقاء النظام في العراق. فالشعور في المملكة لا يرى قدرة على التعايش معه. وحتى إذا كانت المملكة لا تتمنّى الضربة القاصمة، فإنها تدرك بأن البديل هو خروج النظام في العراق من هذه الأزمة منتصراً

بالشكل الذي سيؤدي الى انهيار كامل للحصار وتضخّم كبير للقوة العراقية سياسياً واقتصادياً، وربما يُشعر ذلك بعض دول الخليج كالكويت والسعودية بحتمية البقاء تحت التهديد العراقي، ولربما تمّ تحريض القيادة العراقية مجدداً من قبل الغربيين كيما تصبح دول الخليج رهينة أميركية بشكل كامل، إن لم تكن بالفعل كذلك الآن.

توصل المسؤولون السعوديون بأن موضوع العراق (مستنقع) بل هو أكثر من ذلك: إنه (مصيدة) بكل ما تحمل من مخاطر محدقة. وبدأ السعوديون بتقديم التنازلات الواحد تلو الآخر على أمل ظهور فرصة في الأجواء السياسية تستخدم كذريعة لتبدّل موقفهم وتغيّر خطابهم السياسي.

هم الآن قد اتفقوا مع الأميركيين على استخدام القواعد والأجواء السعودية بشكل مكتوم، سينكشف بسهولة في المستقبل. والخطاب العام للسعوديين اليوم ضد الحرب وضد الرئيس العراقي، بل ويزعمون أنهم يسعون لإنقلاب ضدّه، وهو ما فشل فيه الأميركيون من قبل. قد يكون كلّ هذا ذرائع للوقوف الى جانب أميركا في الحرب. بيد أن الإدارة الأميركية تبحث من جهتها عن دعم سعودي علني، وهي تتحدث قائلة بأن المطلوب من المملكة بالذات أكثر من أي دولة بالنظر الى مساهمة سعوديين في أحداث ١١ سبتمبر.

السؤال الحاسم يدور حول انعكاسات تغيير الوضع العراقي على المملكة والآثار السلبية المحتملة في حال اشتركت في الحملة الأميركية، على الوضع الداخلي وعلى سياساتها الإقليمية، وما إذا كانت المشاركة السعودية الفاعلة وشبه المؤكدة سترضي واشنطن بالتخلي عن مطالبها بإحداث إصلاحات شبه جذرية في السعودية.

من المؤكد أن وقوف المملكة الى جانب الولايات المتحدة سيؤدي الى تآكل سريع في شرعية النظام السياسي خاصة بين قاعدته الإجتماعية المفضلة (أي بين التيار السلفي الديني) وكذلك بين النخب السعودية المتعلمة. هذا التآكل والتراجع في الرصيد المعنوي لا تستطيع العائلة المالكة تعويضه من خلال علاقات حميمة مع واشنطن يراهن على تطويرها أو إعادة الدفء اليها من جديد، بل على العكس من ذلك. كما أن القيادة في المملكة لا تميل الى إحداث تغيير هيكلي وحتى سطحي ربما في نظامها السياسي بالشكل الذي يؤدي الى توحيد الجبهة الداخلية خلف العائلة المالكة وفق أسس وطنيّة. كما أن هذه القيادة غير قادرة في المدى المنظور على تحقيق إنجاز اقتصادي يمكنها من خلاله امتصاص النقمة السياسية أو تلطيف الشعور بالسخط. على العكس من ذلك، من شبه المؤكد أن تتفاقم الأزمة الإقتصادية في المملكة لتصعّد من الإحتقان السياسي الداخلي.

أيضاً من شبه المؤكد أن المملكة لن تفلت هذه المرّة من آثار الأزمة العراقية، حتى وإن خرج النظام في العراق سليماً معافى، وهو احتمال ضعيف. ذلك أن أي تطور لا يؤدي الى سقوط النظام في العراق يعني أنه خرج من الناحية المعنوية منتصراً متضخّماً مرات ومرات، كما سيعني الخروج من أزمته الإقتصادية والسياسية بقدر كبير. في هذه الحالة سيلازم دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العبء الأمني والسياسي للعراق. أما في حال تمّ تغيير النظام العراقي، فإن ذلك سيكون بوابة لتحولات كبرى في المنطقة العربية، طالما حرص النظام العربي الرسمي على التخويف من نتائجها، ومثل هذه التحولات ستكون بعيدة الأثر سريعة الوقوع.

ستحاول المملكة ـ ضمن تحليل لاستشراف المستقبل ـ الحدّ من تأثيرات التغيير في العراق ولكن بوسائل تقليدية شديدة: من بينها إصلاح علاقاتها مع النظام الجديد ورموزه، وستحاول الإلتصاق أكثر بالولايات المتحدة الأميركية وسياساتها على أمل أن لا تتوجه الإدارة الأميركية بضغوطها على القادة السعوديين لإصلاح أنظمتهم السياسية والتعليمية والقضائية وغيرها، وهي بهذا قد تستطيع في أحسن الفروض الحدّ من الضغط الأميركي ولكنها لن تستطيع الإنفلات منه بشكل كامل.

اما على الصعيد الداخلي، فإن العائلة المالكة عوّدت الرأي العام السعودي على عدم تقديم أيّ تنازلات حقيقية. بعيد أزمة احتلال الكويت التفّت القيادة في المملكة على مطالب الإصلاح بوسائلها الخاصة: تأسيس مجلس شورى معيّن لا قيمة له تذكر حتى الآن، وإصدار نظام أساسي للحكم ـ دستور لم يتضح حتى اليوم أن كان له موقع من الإعراب السياسي، ومجالس مناطق لم تقلص شيئاً من مركزية الحكم الشديدة. في هذه المرة، أي في حال تمّ تغيير نظام الحكم في العراق، فإن الأوراق التي بيد القيادة السعودية قليلة جداً، فاستمرار منهجية إغلاق أبواب التغيير السياسي المترادف مع إحكام النوافذ الإقتصادية (أي عدم القدرة على تحقيق منجزات إقتصادية للشارع) تنذر بانفجار غير محسوب النتائج.

لكي تتخلص من بعض الضغوط، يرجح أن تقدّم العائلة المالكة بعضاً من التنازلات للتيار السلفي من أجل مواجهة دعوات الإصلاح المؤسسة على قاعدة وطنية من جهة، ومن جهة أخرى لضمان كبح جماح التيار الأكثر خطراً وعنفاً من وجهة نظرها، حتى وإن كانت مثل هذه الخطوة لا تلق قبولاً من القوى المحلية والدولية (الأميركية). الأكثر احتمالاً هنا، هو أن يتمّ استبدال الدور (السلفي) على الصعيد الداخلي عبر وضعه في مواجهة القوى المجتمعية الفاعلة الأخرى وتجريده في نفس الوقت من بعض قواه الحيّة من خلال الإستحواذ على مؤسساته الأكثر إثارة للرأي العام المحلي والدولي. من الممكن جداً، أن تطلق اليد (السلفية) لتمارس دورها في أمور تبدو للبعض هامشية، وهي في ذات الوقت من المطالب المركزية لدى التيار في ما يتعلق بالدعوة المذهبية وقسر الآخر عليها، وتدمير ما يعتبر تراثاً إسلامياً وربما إعطاء بعض الصلاحيات لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك.

لا يتوقع النجاح لهذه الوسائل القائمة على التلاعب بالقوى الإجتماعية الداخلية ووضع بعضها مقابل البعض الآخر في تأخير الإصلاح الداخلي، إن لم تنقلب بالفعل وتشكّل محفزاً إضافياً لتحقيقه. وربما أيضاً لا تمرّ الإصلاحات إلاّ بعد وقوع تحوّل خطير في الشارع السعودي، وحدوث شغب ينذر بعدم السيطرة عليه، مترافقاً مع كسر النخب السعودية لحواجز التهميش والصمت بحيث تتعالى الأصوات الداعية والدافعة باتجاه الإصلاح.

هنا يمكن توقع إتخاذ طاقم الحكم قراراً بتوسيع هامش حرية التعبير في الصحافة المحلية، لن يكون على الأرجح كافياً لتنفيس الغضب الداخلي، ولا كافياً لإرضاء الحليف الأميركي. وقد يفرض الوضع الداخلي بنخبه ومثقفيه نفسه ويوسّع هامش الحرية عبر الممارسة قبل أن تكون عبر القرار الرسمي.

ويحتمل أن تتضافر الضغوط الداخلية الشعبية والنخبوية، بالتزامن مع الضغوط الأميركية المرفقة بتهديد النظام السعودي نفسه أو بتقسيم المملكة بحجة عدم قدرته على الإيفاء بمتطلبات السياسة الأميركية المتعلقة بضبط الإرهاب القادم من أراضيها، أن تتضافر في خرق احتكار السلطة وإشراك الجمهور فيها عبر انتخاب مجلس شورى جديد، وتحسين وضع حقوق الإنسان وبالذات حقوق المرأة، إضافة الى إصلاحات في القضاء وتوسيع هامش حرية التعبير.

أيضاً فمن المرجح أن يختلّ الوضع الإقتصادي بشكل حادّ بسبب عودة العراق التدريجية الى انتاج النفط، الأمر الذي سيسبب عبئاً كبيراً على الميزانية السعودية وبالتالي على المواطن العادي، بحيث سينعكس الأمر على مكانة الدولة والعائلة المالكة وشرعيتها المستمدة جزئياً من إنجازاتها في ميدان التنمية والتحديث.

على صعيد السياسة الإقليمية فإن عراق ما بعد صدام حسين سيكون مركزاً لثقل عربي مشرقي، وقد تجد دول الخليج نفسها أقرب الى العراق منها الى السعودية. وإذا ما كانت الولايات المتحدة تريد من العراق أن يخرج بتجربة مثلى يحتذى بها ـ كما تدّعي ـ فإن الكثير من مهماتها السياسية في الشرق الأوسط ستوكل إليه لا إلى السعوديين الذين كانوا يعتمدون على ثلاثة أمور أساسية في سياستهم الخارجية: التوافق والدعم الأميركي، توظيف المال في السياسة الخارجية، والثالث وجود الأماكن المقدسة. ومن المحتمل بغياب العنصرين الأولين، أن تصبح السعودية دول نصف مهمشة في السياسة العربية الإقليمية.

هذا أحد السيناريوهات المتوقعة. أما أسوؤها، فهو الوقوف بوجه التيار المحلي، ومقاومة الضغوط الخارجية، والسير عكس المناخ الإقليمي، وبالتالي فإن حدود اللعبة ستكون مفتوحة على كل الإحتمالات.

لقطة

تقطيع الزمن

كأنّ ما يجري من تحولات داخلية نفسية وسياسية وثقافية واقتصادية مجرد أمر عابر يستلزم الجمود لا الإستجابة.

وكأنّ النُذُر العاصفة التي تطلّ بقامتها على بلادنا، وتشرف بلهيبها على بيوتنا زوبعة في فنجان، لا تتطلّب الحيطة والإستعداد.

كأن حرباً لن تقوم، فهناك من لديه حاسّة سادسة تعميه عن رؤية الوضع على حقيقته.

وهناك من يصدّق بأنه لازال الطفل المدلّل للعمّ سام، أو أن تضخّمه الذاتي يدفعه الى الإعتقاد بأنه يقف على أرض صلبة، لا يحتاج معها الى دعم شعبي أو سياسة جديدة تنتهج لتفادي الأخطر.

الزمن.. عليه تعقد الرهانات السياسية السعودية. والضحيّة التي تقطّعها سكاكين الجمود والعجز عن المواجهة.

الزمن، ملجأ العاجزين، ومهرب الطاغين والمستبدين.

غداً تعود حليمة الى عادتها القديمة.

غداً تهدأ الأوضاع كما اشتعلت.

وغداً تعود خفافيش التغيير الى أقبيتها المظلمة.

لا حاجة الى مبادرة إصلاح داخلي. ولا خطأ في ممارسة مضت. ولا داعي لترتيب الأوراق الداخلية. فكل شيء على ما يرام ويسير الى ما يرام.

المراهنة على الوقت تسويفاً وتأجيلاً وهروباً الى مستقبل يعيد إنتاج الماضي، أضحت أكثر من ممارسة بل أصبحت هواية.

الزمن مفتوح للهاوين، والعالم عليه أن ينتظر.

والشعب (صبورٌ) ومن طبعه الصبرُ، كما قال الشاعر.

لينتظر عقداً أو عقوداً، ولنبدأ معه حينئذ من أولى درجات السلّم السياسي.

الأزمة الإقتصادية قابلة للتأجيل أيضاً. ماذا يعني أن لا يجد الناس قوتاً، أو عملاً، أو كرسياً في مدرسة أو جامعة؟ ماذا سيحدث؟ لا شيء. سيتعودون على الوضع. أما مخرجات الأزمة فيمكن مقاومتها بتوظيف أعداد جديدة في جهاز الأمن.

الستينيات مثل التسعينيات الميلادية. والقرن العشرين كما القرن الواحد والعشرين سواء بسواء. يمضي السابقون ويأتي اللاحقون في صفّ انتظار طويل. نحن أحفاد السلف، وهم أحفاد الأباطرة والأكاسرة. أجيالنا تنتظر، وأجيالهم تعدُ وتخلف.

يقولون أن السخط المتراكم يؤدي الى انفجار. ولكن الأباطرة لا يصدّقون، ومعهم حقّ في ذلك.

على الأقل حتى الآن.

الأمير عبد الله يقطع الطريق على الاجهزة الأمنية:

يستقبل دعاة الاصلاح ويودع مطالبهم الثلاجة

خاص ـ شؤون سعودية:

استقبل الامير عبد الله في مكتبه الخاص في قصره بالرياض في الثاني والعشرين من يناير الماضي مجموعة من المثقفين السعوديين المشاركين في التوقيع على عريضة (قانونية) تضمنت مطالب باصلاحات سياسية في البلاد، وقد جاء اللقاء بين الموقعين والامير قبل أقل من يومين من تسريب مضامينها لوسائل الاعلام الاجنبية.

وتدعو الوثيقة التي وقع عليها اكثر من ١٠٠ من القانونيين والمثقفين السعوديين بينهم أساتذة جامعات واعضاء سابقين في الحكومة ومجلس الشوري وعلماء دين وصحفيين الى اجراء اصلاحات سياسية عاجلة في أجهزة الدولة، واشتملت العريضة على مطالب باجراء انتخابات لمجلسي الشورى والمناطق، واجراء تعديلات جوهرية في نظام الحكم، ووقف التعدي على المال العام، واعادة تقسيم الثروة بطريقة عادلة، ووقف التمييز الطائفي، وأي شكل من أشكال التمييز الأخرى، والسماح بنشاط وتكوين مؤسسات المجتمع المدني واعطاء المرأة حقوقها كاملة، والسماح بحرية الرأي والتعبير، ووقف التعديات على حريات المواطنين من قبل رجال الاجهزة الامنية ووقف اجراءات منع السفر واطلاق المسجونين السياسيين.

كما أكدت العريضة التزام الموقعين بمرجعية السلطة والعائلة الحاكمة ووحدة البلاد ورفض التدخل الاجنبي في تقرير شؤونها.

وقد إعترف الامير عبد الله في بداية حديثه مع المجتمعين بوجود (تفرقة طائفية) واعترف بالحاجة للإصلاح في مجالات متعددة، لكنه حمل على المجتمعين تسريب العريضة لوسائل الاعلام، وافساح المجال لمن اسماهم بالقوى المعادية بالتدخل في البيت الداخلي، وانفض الاجتماع بوعد من الامير بدراسة المطالب دون تحديد لجان عملية او إحالتها الى هيئات مختصة للنظر فيما احتوته العريضة.

وقد رفض اعضاء بارزون في التيار الديني السلفي التوقيع على العريضة لأنها تتضمن مطالب اصلاحية لا يوافقون عليها ولإشتمالها على اسماء ليبرالية وشيعية.

وتقول مصادر في العاصمة السعودية الرياض، ان الامير اراد من خطوته السابقة في استقبال دعاة الاصلاح، الايحاء للخارج بأنه متضامن مع مثل هذه المطالب خاصة وقد جاءت في وقت سربت فيه انباء مبادرة جديدة لولي العهد تتضمن نقاطاً اصلاحية، كما أن الامير هدف ايضاً الى الإلتفاف على هذه المطالب بتطييب خواطر الموقعين دون إتخاذ إجراءات حاسمة في هذا السياق.

وتقول المصادر أيضاً ان الامير اراد قطع الطريق على اخيه وزير الداخلية الامير نايف حتى لا يتخذ إجراءات تعسفية بحق الموقعين كما حدث في المذكرات التي رفعت للحكومة منذ العام ١٩٩٠ (مذكرة النصحية، مثلا) مما يؤدي الى اقحام القضية في لب المطالب الغربية بإصلاح النظام السعودي وفرض ضغوط امريكية على الحكومة وتدويل القضية. ويتواجد الامير نايف في تونس لحضور اجتماعات وزراء الداخلية العرب.

وتقول مصادر مقربة من الموقعين انهم لن يكتفوا بالاجراءات الباردة ازاء مطالبهم، بل إنهم يخططون لبدء حركة واسعة تستقطب جميع دعاة الاصلاح وأولئك المتضررين من الإجراءات التعسفية وغياب العدالة وحقوق الانسان.

وكانت شبكة الجزيرة نت قد نقلت في التاسع عشر من يناير الماضي عن مصادر سعودية قولها إن مجموعة من الإصلاحيين السعوديين يعدون التماسا يدعو إلى تطبيق تدريجي للديمقراطية بحيث ينتهي الأمر بإجراء انتخابات في المملكة. وتتضمن الوثيقة مجموعة من المقترحات وليس قائمة من المطالب.

وأضافت الشبكة أن معدي الخطاب يأملون تجميع ما يصل لمائة توقيع من السعوديين من جميع الفئات وفي كل المناطق. ويتضمن الخطاب طلبا بأن يتحول مجلس الشورى المعين لمجلس منتخب في نهاية المطاف.

وأضافت: كما تطالب الوثيقة بإصلاح النظام القضائي ومزيد من الحرية للصحافة

ومزيد من الحقوق للمرأة. وقال إصلاحي سعودي إن العديد من الأفكار التي يتضمنها الخطاب أثيرت من قبل "ولكن ليس بشكل منظم".

وقال مصدر سعودي مطلع على الوثيقة رفض نشر اسمه "الرسالة الأساسية لهذا الخطاب هي الطاعة الكاملة للحكومة والاحترام والإيمان الكامل بالقيادة فيما يطرح مطالب باسم الأمة". وأضاف المصدر أنه جرى مراجعة الوثيقة أكثر من مرة لضمان "صحتها سياسيا.

وأوضح محللون أن الالتماس موجه لولي العهد الأمير عبد الله ويكرر ما جاء في مسودة اقتراح سرب للصحف السعودية في منتصف يناير الماضي، دعا فيه الأمير لإصلاحات سياسية واسعة النطاق في العالم العربي ومن بينها تعزيز المشاركة الشعبية في الانتخابات.

وقال مصدر سعودي آخر إن رد ولي العهد على الوثيقة يعد اختبارا هاما لمزاج التغيير في المملكة. وأضاف "هل سيستاؤون مرة أخرى ويصفونه بأنه انشقاق أو سيرحبون بالأفكار". وقال حسين الشبكشي المحلل السياسي بجدة إن احتمال رفض الالتماس قائم إلا إنه أضاف أن بعض أعضاء الحكومة قد يستمعون لبعض الآراء المخلصة من المواطنين.

وعلى الجانب الآخر ذكر مصدر سعودي على علاقة وثيقة بالأسرة الحاكمة أن الإصلاح بدأ بالفعل، وأن السعودية تتجه نحو "تعديل النظام السياسي". وقال المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه إن مفهوم الانتخابات سيطبق ولكن على المجالس المحلية أولا. وأضاف المصدر قائلا "لا تسألوا عن جدول زمني ليس هناك من يتعجل الأمور. إنها عملية تطور. نسير على نهج دارون على الساحة السياسية ولكننا ندرك أن ذلك سيتحقق".

ويقول منتقدون من الغرب إن غياب الحريات السياسية في العالم العربي ساعد على ظهور متشددين مثل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، إلا أن الحكومات العربية ومن بينها السعودية ترفض ذلك.

ولا تشير المبادرة المفاجئة التي طرحها الأمير عبد الله ويناقشها اجتماع القمة لجامعة الدول العربية في البحرين في مارس/ آذار المقبل لإصلاحات في السعودية ذاتها بل على المستوى الإقليمي.

وأشار محللون إلى أن مقترحات ولي العهد السعودي تهدف إلى إصلاح العلاقات المتوترة مع واشنطن وتهدئة السخط الداخلي لغياب الحريات السياسية.

ويدور الجدل حول قدرة الأمير عبد الله على تغيير الأوضاع في بلد يعد الإجماع داخل الأسرة الحاكمة أمرا هاما. ويقول بعض المحللين إن هناك خلافات داخل الأسرة الحاكمة بشأن كيفية تنفيذ الإصلاحات.

وقال المعلق السياسي جمال خاشقجي نائب رئيس تحرير صحيفة (عرب نيوز) التي نشرت مسودة اقتراح الأمير عبد الله "يريدون التقدم ولكن السؤال هو كيف.. وما هي التبعات". وأضاف قائلا "الاقتراح هو أسلوبه (الأمير) للخروج بالأمور من عنق الزجاجة لمناقشتها وتهيئة الأجواء بوضع الناس تحت ضغط للتحرك".

نشير الى أن الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشؤون الامنية استدعى احد الموقعين على عريضة الاصلاح وطلب منه عدم اذاعة او نشر اي شيء يتعلق بهذه العريضة وعدم الخروج عبر الفضائيات.

من جهة ثانية، أبدى رموز التيار الديني السلفي اعتراضه على الفاظ وصياغة البيان وشكك في بعض بنوده ومارس اسلوب المزايدة في البعض الآخر، اضافة الى تحفظه الشديد حيال وجود الاسماء الليبرالية والشيعية. وكان رموز التيار الديني السلفي أصرّوا على اضافة عبارة تدعو للافراج عن المعتقلين الذين هم في الغالب ينتمون لتنظيم القاعدة مما شكل حرجاً لدعاة الاصلاح الذين طالب بعضهم بتمرير مطلب الانتخابات، ووافق التيار السلفي ولكن باضافة عبارة اهل الحل والعقد كما طالب الشيعة باضافة مطلب وقف التمييز الطائفي فتم ذلك. ولعبت اطراف ليبرالية وقريبة من التيار الديني دوراً رئيسياً في اقناع المشايخ السلفيين بالانضمام لدعاة الاصلاح. وبعد اخذ ورد وافقوا الا ان الشيخ سلمان العودة رفض التوقيع متذرعاً بأن سقف البيان مرتفع للغاية، فيما رفض الشيخ محسن العواجي التوقيع كون البيان لا يتضمن تنديداً بسرقات الامراء ونهب الثروة.

وقد اعتذر الشيخ عبد العزيز التويجري نائب رئيس الحرس الوطني عن استلام الخطاب وإيصاله إلى الأمير عبدالله، فطلب المنظّمون بلقاء عاجل بولي العهد قبل ان يتسرب البيان الى الصحافة وتحدث مسائل لا تحمد عقباها. أيضاً، فإن الامير طلال بن عبد العزيز، الذي رفع شعارات إصلاحية في الماضي، رفض هو الآخر إيصال الخطاب لولي العهد.

قضية

دمقرطة السعودية

تتطلّب الديمقراطية شروطاً كثيرة لتحققها. وفي بلد مثل المملكة، تتأرجح المشاعر بين التوق الى الديمقراطية وبين آخر الدواء: انهيار الدولة وتشظّرها.

الديمقراطية تتطلّب تسوية وتنازل، أي تربية خاصة لم يتعوّد سكان الشرق - وبينهم شعب المملكة - عليها، وليست من سجاياهم النفسيّة، ولا تساعدهم الثقافة الأحادية والتوتر الطائفي على النزوع باتجاهها. أمّا الإنفصال، فلا يحتاج الى سوى إدامة القطيعة بين المجاميع السكانية المختلفة، وإدامة سياسة الإستئثار بكامل الغنيمة، واعتماد ثقافة العداء ضد (الآخر) مناطقياً ومذهبياً.

وفي حين تتطلب دمقرطة المملكة، وعياً بالواقع، وبناءً للثقافة الوطنية، وترميماً للذات المنشطرة القلقة، وتعقّلاً في تبصّر الوقائع، وتغليباً للمشتركات في المصالح والمصير المشترك.. تدفع الروح السائدة عند كثيرين الى التركيز على مخاطبة العاطفة وتجييشها، والإندفاع نحو المخاطر والمغامرات بدل التأمّل في الوقائع. هذه الروح لا تميل الى الصبر، بل الى الحلول السريعة، وتستمد قوّتها من اليأس بإمكانية التعايش مع الآخر، أو الإصلاح المتدرّج.

لا توفّر الديمقراطية حلولاً سريعة للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية، ولا توجد لها أرضية صالحة حتى الآن، خاصة في مجال الثقافة، لكي تنمو براعمها وتستمدّ قوّتها، ولم تتبلور نخب وطنيّة بمعنى الكلمة تحمل على كتفها عبء الإصلاح وتدفع الثمن الواجب دفعه في أي عملية إصلاحية: اعتقالاً، ومنعاً من السفر، وحرماناً من الوظيفة، وإيقافاً عن الكتابة وغير ذلك. إضافة الى ذلك ، لم تكن النخبة الحاكمة الحالية بمستوى مسؤولية حفظ الوطن، ولملمة شتاته الإجتماعي، بل لا تزال حريصة على منع كل البدائل الوطنية: ثقافية وسياسية ونخباً وطنيّة مساهمة في مواجهة الأزمة المشتدّة.

وفي الطرف الآخر، تأتي الروابط القبلية والمناطقية والمذهبية لتجعل خيارات التغيير أقلّ ألقاً وجاذبية بالمقارنة مع الحلول الجذرية العنيفة: التقسيم وإسقاط نظام الحكم. فهذه الروابط لا تعيق فقط عملية التغيير، بل هي بطبيعتها تقدم بديلاً قد يبدو أكثر سهولة من دمقرطة البلاد ولبرلتها، ألا وهو: لنفترق بالحسنى أو بالعنف، بدفع الداخل أو بدعم الخارج. الرسالة التي توصلها هذه المشاعر تفيد: لا نستطيع التعايش مع الوضع القائم، ولا نستطيع القبول به، ولا نأمل في إصلاحه القريب. إذن: فليكن أول الحلول آخرها!

هل أصبحت (دمقرطة) المملكة أصعب حقّاً من (تفتيتها)؟

قد تبدو لبعض الرائين كذلك.. ولكن خيار الوحدة مع الإصلاح وإن كان أكثر صعوبة فهو الأكثر أماناً، وانسجاماً مع مبادئ الدين والعروبة، والتي نأمل تغلّبها في النهاية.

تكفير الاستاذ منصور النقيدان

تجسيد السلفية للتشدد الديني

لازال الفكر المتطرف المتلفع بعباءة السلفية يمطر المواطنين جماعات وأفراد بفتاوى صاعقة تهدر الدم وتدعو الى صلب المخالف. وإذا كانت فتاوى التكفير المتساهلة قد طالت الشيعة والصوفية والإسماعيلية والإباضية وغيرهم من المسلمين، فإن الفكر المتطرف السلفي لم يعد يقبل بغير أحادية الرأي حتى ضمن مدرسته، فلا يكاد يخرج أحد من النابهين المبدعين فيدعو الى مراجعة ونقد الذات أو التراث حتى تتقاذفه فتاوى التكفير والخروج عن الملّة. حدث هذا مع الشيخ حسن المالكي ومع الدكتور العواجي وقبلهما مع آخرين عدّوا علمانيين أو ليبراليين كفرة ابتداءً بغازي القصيبي وانتهاءً بتركي الحمد.

وطوفان التكفير قد زاد عن حده هذه الأيام، فقد تكاثر المفتون ولا يكاد تمرّ بضعة أيام حتى تخرج لنا فتوى جديدة تستعدي فئات من المجتمع على غيرها، أو على أفراد كل ما لديهم قلم ورأي. وكأن آخر ضحايا التطرف السلفي: الأستاذ منصور النقيدان، الذي كان شيخاً وإماماً لمسجد. وقد اصبح اليوم حسب تعبير المتطرفين يحمل خشبته بانتظار من يصلبه أو (ينحره).

هذا والحكومة لا شأن لها بالتطرّف! ولا تتدخل فيما يجري، ولا يستطيع الضحايا الدفاع عن أنفسهم أو الشكوى عند محكمة تأخذ لهم حقهم، وتمنع عنهم غائلة المتطرفين الذين يستخدمون كل الوسائل المتاحة للإزعاج والتهديد وربما القتل الفعلي بدل القتل المعنوي.

أربعة وصفوا أنفسهم بـ "مجموعة من العلماء" أصدروا بياناً مثيراً في ردة منصور النقيدان لما كتبه حسب وصفهم "من ضلالات وزندقة في مقابلته التي أجراها منتدى الوسطية".

ان اول ما يثيره البيان هو التفسيرات التي أوردها الموقعون لاجابات النقيدان على أسئلة الوسطية والتي لا تتفق في القراءة الاجمالية مع أحكام الموقعين، وهذا ما تكشف عنه تقريباً كل تفسيراتهم على النحو التالي:

* في زعمهم بالقول بـ "دعوته للحرية المنحرفة" ، قال النقديان: "أعتقد أن الحل يكمن في أن يكون هناك حرية، وأن يطرح الجميع ما لديهم"، وليس في هذا النص دعوة للحرية المنحرفة بل هي ترجمة امينة لمفهوم قرآني "قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين" وآيات اخرى مستفيضة تدعو الى اشاعة روح الجدل بين المعتقدات وصولاً الى الحقيقة.

قولهم ايضاً بـ الدعوة إلى الحرية التي تسمح بالنفاق وتحترم النفاق" بناء على قوله: حدود الحرية الدينية عندي هي الحدود التي منحت عبد الله بن أبي بن سلول أن يقول : "لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل يقصد أنه هو الأعز ،والرسول (ص) الأذل!، ولم يقتله رسول الله..."

في واقع الامر هذا التفسير لنص النقيدان يعكس الى حد كبير فهماً تصفيحياً يتجاوز فيه الغرض الى المثال، فالنقيدان حين ساق مثال ابن ابي سلول لم يكن يحمل دعوة الى السماح بالنفاق او احترامه بقدر استخدامه للتمثيل للتسامح الفكري داخل الفضاء الاسلامي.

ويزداد التفسير بلاهة وتصفيحاً حين يوصم النقيدان بأنه "يدعو إلى إسلام جديد" لقوله: (فنحن بحاجة إلى إسلام متصالح مع الآخر، إسلام لا يعرف الكراهية للآخرين من أجل معتقداتهم أوتوجهاتهم . نحن نحتاج إلى لوثرية جديدة، وإعادة تفسير "جريئة" للنص الديني لكي نتصالح مع العالم ، وقال في إحدى الإجابات : الخلاصة أننا بحاجة إلى إسلام جديد من قبل سبتمبر و"الحرب الصليبية"، ومن بعد سبتمبر). وهذه دعوة تكاد تصبغ كتابات المتنورين الاسلاميين هذه الايام ممن نبذوا التشدد الديني ومصادرة الراي الآخر وادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة، واشاعوا الكراهية ضد كل آخر يقف خارج دائرة مذهب الموقعين، ولذلك فدعوة النقيدان اذا كان يستدل بها الموقعون لتكفيره فقد شمل حكمهم طيفاً واسعاً من المخلصين لهذا الدين المناجزين لطريقة الموقعين في نفي الآخر ومخاصمة المخالف.

وهذه ليست دعوة بل كانت من الناحية العملية ديدن اهل العلم في القديم والحديث فالذين كتبوا عن مقاصد الشريعة لم يكن غرضهم سوى الانتقال من حرفية النص الى غاياته، ومن صرامة الاحكام الشرعية الى أهدافها الكبرى. فتفسير النص الديني ليس نصاً، فهذا حق مفتوح مارسه الاولون لاعتقادهم بأنه حق مكفول لهم شرعاً ولا شك انهم لم يقصروا هذا الحق على أهل فترتهم، ويحرموا من يليهم هذا الحق. ثم إن الانحباس في أفهام الأوائل للنص الديني يعد انفصالاً عن حركة التاريخ.

وما يبعث على الاحباط حقاً هو تقليص مساحة النص الى حد يفقده خصوبة المعنى، كقول الموقعين بأن النقيدان يدين بغير دين الاسلام لاعتقاده بدين الانسانية، انكاراً منهم لانسانية الاسلام، وكان يفترض في الموقعين النأي عن الخوض في هذه النقطة تحديداً لما تبطنه من موقف اتهامي للدين نفسه، حين يصبح مناهضاً لمعنى الانسانية. ثم ان اللجوء للآية المباركة (ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) يعد توظيفاً مشوّهاً للمقدّس.

ولا ندري حقاً مالذي جعل الموقعين مستائين من كلام النقيدان: "لا أعادي الآخرين لتوجهاتهم، ولا أجد في قلبي غلاً لإنسان مهما كان دينه أو نحلته أو توجهه"، وما علاقة ذلك بأصل البراء، وهل البراءة يعني كره الآخر فأين عنهم من الآية المباركة "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم".

وما يؤكد قلة البضاعة الادبية والعلمية للموقعين هو هذا الخلط المفجع بين ما هو دين وممارسات اجتماعية، وما يؤلم حقاً هو هذا الرفض المطلق لممارسة النقد الذاتي، بما يوحي بتنزيه الذات وتقديسها. فالنقيدان في وصفه للممارسات الدينية اليوم هي "عرض من أعراض المرض والعلة التي استشرت في

جسد هذه الأمة وثقافتها" ويرجع ذلك في الاساس "إلى تراث متعفن ، وثقافة الصديد والضحالة التي يربى أبناؤنا عليها صباحاً ومساءً، في المساجد، وعبر خطب الجمعة، وفي دروس الدين، ومن إذاعة القرآن الكريم" وليس في ذلك ما يشير الى سخرية بالدين، بل هي الممارسة الصحيحة للنقد الذاتي التي نأمل ان تتحول الى مبدأ عام لدى المدارس الفكرية الاسلامية عموماً.

النقيدان يحاول وضع الاصبع على واحدة من الموضوعات الاكثر اثارة للجدل سواء داخل الفضاء الفكري الاسلامي او العالمي، وهي موضوعة الجهاد التي باتت تأخذ معنى مشوّهاً وبات مصاحباً لمفهوم القتل وسبي ذراري الآخر وقتل الابرياء الاطفال والنساء مما أوحى لدى الآخر بأن الجهاد ليس شيئاً آخر غير الارهاب. يقول النقيدان :"أما أن يكون الحل هو الجهاد، وأن يكون البناء هو الهدم وأن يستجلب الحب بقتل الأبرياء والأطفال، والسلام عبر الاحتراب ، والأمل عبر ثقافة الاستئصال والقتل، فهو ما يصعب على العقل السوي فهمه".

ان المنطقة الشائكة التي يصطاد فيها الموقعون ومن على شاكلتهم هي القراءة الثانية للتاريخ الاسلامي، فكل قراءة لا تنتمي الى القراءة التنزيهية للصحابة والسلف والعلماء تعد قراءة مشبوهة في نظر الموقعين وتمثل "مسلك الروافض والخوارج والمنافقين". لماذا؟

لأن النقيدان قدّم قراءة مختلفة لبعض حوادث التاريخ سواء في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رض) في قصة صبيغ بن عسل "أحد أقدم الشخصيات المتسائلة في تاريخنا الديني" حسب النقيدان، حيث كان صبيغ "يكثر الأسئلة ويستفسر عن معاني كثير من النصوص والمتشابهات التي كانت تبعث في نفسه القلق والحيرة، فكان جزاؤه التعذيب الجسدي، ولم يطلق سراحه حتى أقر بأن ما كان يجده قد ذهب، مع أنها كانت أسئلة مشروعة ومبررة".

ولأن الموقعين اعتمدوا لغة انتقائية كيما يقيموا عليها اساس حكمهم فإن ثمة قائمة اخرى حظيت بثناء النقيدان فيما يمثل افرادها صورة الآخر المنبوذ كثنائه على الكاتب السعودي الدكتو تركي الحمد الذي وصفه الموقعون بـ "المارق الملحد" والاستاذ حسن بن فرحان المالكي الذي وصف بـ "الزنديق".

من اجمالي العرض السابق لمتبنيات الأستاذ منصور النقيدان أصدر الموقعون حكمهم النهائي فيه بما نصه: "أنه من أئمة الكفر والضلال ومن منظريهم في الوقت الحالي، وكانت طريقة النبي صلى الله عليه وسلم مع مثل هذا وأمثاله ومن هو دونه في الردة إراحة الناس من شره فالمسلمون يتأذون بفعله ويتألمون لما ينشره، فبردعه يرتاح المسلمون ويرتدع كل من تسول له نفسه أن يتطاول على الله أو رسوله أو دينه، ولأن في تركه مفاسد كبيرة يعجز حصرها".

وبناء عليه صدر الحكم أولا بـ " تكفيره وعدم التوقف في ذلك" . وثانيا: "المطالبة بإقامة حد الردة إن كان هناك شرع يقام"، ثالثا المطالبة بـ: "الدعاء عليه وعلى أمثاله والإلحاح على الله في ذلك". ولم ينس الموقعون ان يشملوا بحكمهم القائمين على منتدى الوسطية والقائم عليها الدكتور عبد المحسن العواجي بسبب "استقطاب أهل الضلال وفسح المجال لهم لبث شبهاتهم بدعوى الحرية المزعومة". وقد وقع على البيان (الفتوى) كل من: علي بن خضير الخضير، حمد بن ريس الريس، حمد بن عبد الله الحميدي، أحمد بن حمود الخالدي .

ثمة انطباع محزن يخرج به القارىء لبيان الاربعة، كونهم امتطوا رتبة الافتاء وأصدروا احكاماً نهائية لا يصح صدورها سوى من أناس أمضوا عمراً طويلاً في مضمار دراسة الفقه، وقطعوا أشواطاً في دراسة العلم الشرعي، واحاطوا بجوانب من الاحكام الدينية بما يجنبهم التساهل في اصدار مثل تلك الاحكام الصارمة التي توازي في تأثيرها حد القتل. والاشد في البيان هي تلك القسوة البادية في لغة الموقعين والتي تعكس الى حد كبير موقفهم من المختلف الذي بات ليس منبوذاً فحسب بل معرّضاً للقتل، فبيان الموقعين يكشف عن افتقارهم للتسامح الديني وتحمل الآخر فضلاً عن التعامل معه. فعدم القبول بمبدأ الحوار والحرية الفكرية ومعاداة الآخر المختلف هو ما عكسه الموقعون لفظاً ومضموناً. بكلمة اخرى ان البيان يمثل ترجمة أمينة لعقيدة الموقعين وهي عقيدة قائمة على تنزيه الذات ونبذ الآخر فكرياً ومن ثم تصفيته جسدياً.

التطرف السلفي، غائلة حقيقية، توجّه للمجتمع ككيان، والى أعضائه كأفراد، والى الحكومة أيضاً ان لم يكن اليوم ففي المستقبل القريب، بل القريب جداً. هذا التطرف الذي رعته العائلة المالكة زمناً طويله فحصد المجتمع تفككاً وتطرفاً وعنفاً وخنقاً للإبداع، وقضاءً على أساسيات التسامح بين المواطنين.. هي المسؤولة عن كف غائلته، على الأقل بإتاحة الفرصة للرد والدفاع والشكوى، وإن لم تفعل اليوم فسيكون المستقبل مظلماً لها قبل غيرها.

تيّار

تطرف في الداخل واعتدال في الخارج

لم تظهر الدبلوماسية السعودية بشكل متناقض في خطابها السياسي بمثل ما هي عليه الآن. هي تريد أن تقول بأنها معتدلة داخلياً وخارجياً. ولكن هذه الحجة انتهت. ولكن الخطاب السياسي الخارجي بقي على حاله متعارضاً مع الخطاب الداخلي الأحادي المتشدد. لا يمكن أن يكون لك وجهان: معتدل ومتشدد في وقت واحد. هذا الدرس لم يتعلمه الأمراء بعد.

فمنذ احداث الحادي عشر من سبتمبر، يحاول الامراء والمسؤولون درء الاتهامات المتنامية ضد سياساتهم وضد المملكة باعتبارها أصبحت مركزاً نشطاً للتطرف الديني، وإحدى البؤر النشطة للارهاب إنتاجاً وتصديراً. الامير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن يحمل راية "النفي" امام حملة الانتقادات التي تواجه المملكة في وسائل الاعلام الاميركية لدرجة أنه بات على استعداد لنفي الحقائق الدامغة، بل والنيل من أسس المذهب الرسمي للدولة، والتشكيك في معتنقي المذهب لغرض تحسين صورة الحكومة والحفاظ على سمعتها.

وكان بندر قد قال في كلمة له في واشنطن في ٢٠٠٣/١/٢٤ الماضي امام جمع من رؤساء البلديات الامريكية: (أنا لم اثق ولن اثق فيمن يقول انه يقا تل في سبيل الله). وبعد محاولة السفارة السعودية ترقيع ما صدر من السفير، كتب المشرف على شبكة الوسطية الدكتور محسن العواجي نقداً للامير بعنوان: "يغنيهم عن ثقتك ثقة الله فيهم أيها الأمير"، انطوى على تذكير بالعواقب الوخيمة التي تتركها مثل هذه الكلمة "فما قيل بالأمس لن يمر بسهولة على أسماع المسلمين قاطبة والسعوديين خاصة"، "وبدون الاستدراك الفوري والواضح فسيكون ما تلفظت به بالامس مناقضا للأسس التي قامت عليها الدولة السعودية، وسوف تؤلب على الدولة أصدقاءها علاوة على خصومها". وتوقع العواجي ان يؤدي تصريح الأمير بندر الى "دعم قوي للتيار المكفر للدولة".

في حقيقة الامر أن تصريح الامير بندر يعكس الى حد كبير ازدواجية الخطاب السياسي للدولة فهو في الداخل شديد الاخلاص لايديولوجية شمولية متطرفة، ولكنه في الخارج يناضل بكل مصادر قوته الدبلوماسية والمالية من اجل اقناع العالم بأسره باعتدال وعدالة قضيته وبراءته من دماء ضحايا الحادي عشر من سبتمبر.

التهديد بالتقسيم
ميكانزم التحول الداخلي والدفع الخارجي

هاشم فدا

لم يعلن الأميركيون عن نياتهم بتقسيم المملكة الى عدّة دول، سواء كانت أهدافهم منها تكتيكية أو استراتيجية، بدون إدراك لحقيقة (هشاشة الوحدة الداخلية) وبدون إدراك مسبق بحقيقة المشاعر الإنفصالية في الداخل، وبدون استنتاج واضح بأن ورقة تفكيك المملكة الى كياناتها التاريخية السابقة أمراً قابلا للتحقّق فيما لو أرادوا.

في المقابل، هناك من يريد أن يختزل الخطر في بعده الخارجي، ويروّج لأمور ليست صحيحة بغية التركيز على الدور الخارجي (الأميركي وتوابعه) لأسباب تختزن هي بذاتها مشكلة المملكة الداخلية. وباختصار يمكن القول:

* إن الدعوات الإنفصالية داخل المملكة حقيقة وإن لم يجر التعبير عنها بشكل صريح إلا في حالات قليلة. مع أن حركة السياسة الداخلية بأبعادها المختلفة كانت ومنذ نشأة المملكة تدور حول هذا الموضوع بشكل من الأشكال. وهنا يجب لكي يستطيع صانع القرار وضع حلول للمشكل ولكي لا يفاجأ المواطن العادي بحقائق السياسة (المسكوت عنها) ونتائجها من الضروري تشخيص المشكلة بشكل صحيح. ليس الموضوع مجرد تلويح أميركي بتقسيم المملكة سواء كان ذلك للإبتزاز الآني أو لتحقيقه فعلاً على الأرض، وليس الموضوع مجرد (تآمر خارجي) على وحدة المملكة، قد تجد لها من يناصرها بين المواطنين السعوديين أنفسهم فحسب. إن الدعوات الإنفصالية لها جذورها المحلية الضاربة في القدم، وهي ما تعزّزت إلا بسلطان الحكومة ونتيجة لسياساتها المباشرة.

لنكن أكثر صراحةً في هذا الموضوع شديد الحسّاسيّة. ليس كل المواطنين لديهم الرغبة في استمرار الوحدة السياسية القائمة، ولا يجب أن يصاب أحدٌ بالوهم أنهم جميعاً سيدافعون عنها. هناك متضررون من أصل قيام الوحدة، ممن خسروا (استقلالاً حقيقياً)، وهناك منتفعون أساسيون من وجودها كونها وضعتهم على قمة السلطة وهمّشت القوى الأخرى، وبالتالي فإن النظرة تجاه (الوحدة) من أساسه مختلف بشأنه بين شرائح المجتمع السعودي.

ولا يعني التشبّث بالوحدة من قبل قوى مناطقية وطائفيّة تسيطر على الحكم وأدواته، أنّها أكثر وطنيّة من غيرها. وليس فخراً أن يدافع المنتفع من الوحدة عنها، خاصة إذا ما جعلته (السيّد) فوق الجميع، ومنحته احتكاراً مطلقاً في حقل السياسة والإقتصاد والعسكر والتعليم والثقافة والإرشاد الديني والقضاء وغيرها. إن الدفاع عن الوحدة هنا يحمل بعداً غير وطنيّاً في الأساس. إنه دفاع عن المصالح الخاصة الضيّقة قبل أي شيء آخر، وهو دفاع عن أهداف غير وطنيّة بغطاء وطني. أكثر من هذا يمكن قوله، إن هذا النوع من المدافعين عن الوحدة السياسية للمملكة هم المنتهكون بصدق لها، وهم بممارساتهم وتغليبهم لمصالحهم الضيقة واحتكارهم لمنافع الوحدة وبتعاطيهم التقسيمي للمجتمع السعودي على أسس المنطقة والطائفة والقبيلة، هم بهذا النهج يجعلون من ديمومة الوحدة والرغبة فيها والدفاع عنها أمراً مستبعداً.

حتى لو لم تكن هناك قوىً خارجية تدعم النزعات الإنفصالية الداخلية، أو تشير اليها بين الفينة والأخرى، أو تلوّح بها للضغط على النظام السياسي القائم في المملكة، فإن وجود مثل هذه المشاعر في حدّ ذاته آخذ بالتصاعد لوجود أسباب محليّة تغذّيه. ومع أنه من الممكن والمتوقّع ـ لأهداف سياسية ودعائيّة ـ أن توجّه التّهمة لكلّ خارج عن الدولة بأنه انفصالي يتآمر مع الخارج، سواء جاءت هذه التهمة من الحكومة أو من الفئة المنتفعة من الوحدة أو من الوطنيين الحقيقيين المخلصين، لكن من غير الممكن أن تحلّ المشكلة بمثل هذا النوع من المواجهات، خاصة وأننا سمعنا وقرأنا عن اتهامات بالتآمر توجّه للحجازيين ولسكان المنطقة الشرقية والشمالية بالإنفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي، وبالتآمر مع الأميركيين واليهود، مما يشير الى حقيقة كبرى هي أن الإنفصال في التاريخ المعاصر ظاهرة محلية الجذور.

حين تقرر جماعة أثنية (مناطقية أو مذهبية أو قومية) الإنفصال، فإن ذلك تحدّده على الأرجح العوامل الداخلية والسياسات المحليّة وعلاقات الجماعات التي تتشكل منها الدولة مع بعضها البعض. ولكن هل تحقق تلك الجماعة هدفها بالإنسلاخ عن الدولة وتأسيس دولة مستقلة خاصة بها؟ الجواب: إن ذلك تحدده على الأرجح السياسات الإقليمية والدولية، التي تستطيع بقدر ما توفير الحماية السياسية والدعم المادي لها. لكن لا يمكن فهم الدعوات الإنفصالية بدون فهم للسياسات المحلية وعلاقات الجماعات الأثنية التي تتشكل منها الدولة. فإذا ما اجتمعت الرغبة الداخلية، والظرف الدولي الإقليمي المناسب لها، فإن أرجحية الإنفصال ونجاح دعاته يتحقق بشكل كبير. لا يكفي في الغالب لتحقق الإنفصال أن تكون منطقة أو جماعة ما مهيّأة له إن لم تخدمها الظروف الاقليمية والدولية، ولا يمكن لدولة ما مهما بلغت من القوة أن تفرض من وراء الحدود واقعاً إنفصالياً خلاف رغبة السكان، أي بدون وجود أرض

خصبة لذلك.

والمملكة التي كان توحّدها في جزء كبير منه اقتناصاً لظرف وغطاء دوليين، رجّح عائلة مالكة وألغى أخريات، وسمح لمنطقة بأن تسوّد نفسها على باقي المناطق في كل المجالات.. هذا الظرف الدولي بدأ - وهنا مكمن الخطر بالنسبة للنخبة السياسية القائمة - يميل اليوم بتوفير غطاء مماثل للقيام بفعل معاكس. فالظرف الدولي بمجمله منذ سقوط الإتحاد السوفياتي ألغى حواجز نفسية وعملية مستعصية أمام الجماعات الطامحة للإنفصال. وبانفجارات نيويورك (سبتمبر ٢٠٠١) بدأ الغطاء السياسي الأميركي الحامي لوحدة المملكة بالإنقشاع ليقوم مكانه وبشكل تدريجي غطاء مبرر وداعم لتقسيم المملكة.

تكمن أهمية العامل الدولي والإقليمي في مسألتين أساسيتين:

الأولى، هي أن الحركة الداعية للإنفصال هي في الغالب حركة عنفية، أو تتوسّل العنف لمواجهة قوى الدولة وأجهزتها المنظمة.. ربما لهذا السبب بالتحديد، هناك ما يشبه الإطمئنان الداخلي بالنسبة للنخبة الحاكمة في المملكة وقاعدتها المناطقية - الطائفية من جهة كونها قادرة على مواجهة الدعوات العنفية للإنفصال فيما لو حدثت بعنف مضادّ، خاصة وأن الجهاز العسكري بمجمله ليس جهازاً وطنياً وتسيطر عليه المناطقية والفئوية التي تستبعد المواطنين الآخرين من الخدمة فيه.

في حالات قليلة ينجح الإنفصال بدون عنف، كأن ينهار النظام المركزي وتتفكك الدولة تلقائياً دون أن تستطيع قوى العسكر والأمن حفظ وحدتها فيجري الإتفاق على الإنفصال دونما عنف مثلما حدث للإتحاد السوفياتي. وكذلك في حال تشيكوسلوفاكيا، فإن ذلك البلد ثنائي الأثنية، قرّر الإنفصال سلماً. وفي كيوبك فشلت محاولات الإنفصال عبر استخدام صناديق الإقتراع، لكن الحركة لم تنته بعد. الطابع العنفي هو الغالب، والأمثلة أكثر من أن تحصى: تقسيم الهند أولاً، تقسيم الباكستان وانسلاخ بنغلاديش، قبرص، سيريلانكا، تيمور الشرقية وإقليم آتشيه في اندونيسيا، الشيشان، الأكراد في العراق وتركيا وإيران، حركة غارانغ في جنوب السودان، وأمثلة عديدة أخرى يمكن طرحها.

الوجه الآخر لعنفية الحركات الداعية للإنفصال تعني الحاجة الى دعم مباشر من دول الجوار أو من المحيط الأبعد (دعم الهند بالنسبة لبنغلاديش، الفلبين لولاية صباح الماليزية، ماليزيا بالنسبة لمسلمين جنوب الفلبين، تركيا بالنسبة لقبرص الشمالية..الخ). وإذا لم يتوفر الدعم العسكري والسياسي المباشرين، فإن القوى الإقليمية تستطيع بمساعدة الدولة المهددة تقليص خطر الإنفصال الى أدنى حد ممكن.

والثانية، يضاف الى حاجة الحركة الإنفصالية الى الفضاء الدولي والإقليمي للتنفس عسكرياً، فإنها بحاجة أيضاً الى غطاء سياسي يمنح الشرعية للمطالب السياسية ويبرر استخدام العنف لتحقيقها، ويعترف بالجماعة الأثنية النازعة للإستقلال ككينونة سياسية مستقلة يحق لأتباعها تقرير مصيرها، أي أنها تندرج مطالبها ضمن مبدأ (حق تقرير المصير). وحتى إذا ما فشلت الدعوة الإنفصالية عسكرياً، فإن الضغط السياسي الخارجي قادر (خاصة إذا ما جاء من دول كبرى قوية) على تعويض الخسائر العسكرية والدفع باتجاه الإستقلال (البوسنة وتيمور الشرقية مثالاً). ونظراً لأن حالات التدخل الخارجي تكررت في السنوات الأخيرة، فإن عدداً من الدول التي تعاني من انشقاقات حادّة والتي أصابها القلق من هذا النوع من التدخلات، شعرت بأنها ليست مطلقة اليد في استخدام العنف ضد الإنفصاليين وقهرهم بالقوة، وانتهجت على اختلافها سياسات محاطة بقفازات حريرية تمنع (تدويل) مشكلات الإنشقاق المحلية والتي تستدعي عادة إثارات ومحاولات تدخل خارجية.

وما يقلق المسؤولين في المملكة بالتحديد ليس المشاعر الإنفصالية المحلية رغم حدّتها والتي تتستّر تحت ألف ثوب وثوب، ويجري التعبير عنها بالممارسة بأشكال صارخة أحياناً، فهذا الخطر يمكن مواجهته بقوى الدولة الأمنية والعسكرية، ولكن ما لا يمكن مواجهته هو أن القوى الإقليمية والدولية بدأت بالتشابك مع العنصر المحلّي، الأمر الذي قد يجعل مؤسسة الدولة العسكرية غير ذات معنى، أي لا تكفي لدفع الخطر الناجم حتى مع وجود دعوة عنف انفصالية في المملكة.

ويبدو أن المسؤولين في المملكة أكثر إدراكاً لأهمية العامل الخارجي وأكثر شعوراً بالحساسية تجاهه كما أنهم أكثر استعداداً للتعاطي معه والتنازل إن تطلب الأمر لدرئه، في حين أنهم، إطمئناناً منهم لديمومة الغطاء الواقي الغربي ربما، أو بسبب غرور القوة الطاغي، والشعور بالإستعلاء تجاه المجاميع السكانية في المملكة، لا يهتمون بالموضوع المحلّي وعلاقته بالعامل الخارجي، وكذلك بعلاقات الفئات الإجتماعية المناطقية والمذهبية مع بعضها البعض، ولا يدركون ربما أهمية ترسيخ القيم الوطنية الجامعة، وبناء الهوية الوطنية، والدفع قدماً بالمساواة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية بين المواطنين.

يتسمّر الرأي العام في المملكة حول موقف واشنطن الجديد وما يصدر منها وما ينشره الإعلام الأميركي من دعوات غير مسبوقة تبشّر بإعادة (المُلك النجدي) الى حجمه الطبيعي ومحاصرة التطرّف الوهابي في الصحراء عبر إقامة دولة للمواطنين الشيعة في الشرق وأخرى للحجازيين في الغرب. بيد ان الحديث عن الظرف الإقليمي يشمل دولاً عديدة ليست ممانعة من تفكيك المملكة، إن لم تكن صاحبة مصلحة فيها، أو هي تسعى للإنتقام والمعاملة بالمثل.

لا يجب أن ننساق وراء الأوهام هنا أيضاً بأن هذه الدول يمكن أن تقف أو تمنع، أو ترغب بالنسبة لبعضها على الأقل في ديمومة وحدة المملكة السياسية والترابية.

فوحدة المملكة مستهدفة من الهاشميين/ الأشراف في الأردن. العائلة الهاشمية لا تزال ترى نفسها طريدة منفية من موطنها الأصلي (الحجاز) وهي العائلة المالكة الوحيدة في المشرق العربي التي كانت على الدوام المنافس العنيد للعائلة المالكة السعودية حتى بعد سقوط الملكية في العراق، وكلتا العائلتين تتسابقان في إرضاء الغرب لتحقيق أغراض معينة أو لدفع شرور أخرى. حتى وإن كانت العائلة الهاشمية، أو ما تبقى من أفرادها، بعيدة عهد بالحجاز، ولو افترضنا أن المشاعر الحجازية النخبوية لا تميل بالضرورة للأشراف، وهو أمرٌ يحتاج الى تأكيد، فإن الحجاز قد أنتج لنفسه نخباً قياديّة خاصّة به في العقود الماضية، وهو إن وضع بين خيارين، فعلى الأرجح أنه لن يختار الوضع القائم.

إن طموح الهاشميين للعودة نحو الحجاز لم يـهـدأ مـطـلـقـاً حـتـى في أحسن ظروف العلاقات بين البلدين، ولكن يهمنا التوجه الحاضر الذي يثير مقالة حجاز مستقل أو ملحق بالأردن تحت السيادة الهاشمية. وهذا التوجه يثير قلقاً بالغاً لدى المسؤولين في المملكة، أكثر إرعاباً، من نفس الدعوة حين أُثيرت بعد الغزو العراقي للكويت. وإشارات التمدد الأردني تجاه العراق والسعودية باتت من المواضيع المطروحة اليوم بشكل صريح، لدرجة أن الملك الأردني عبد الله في زيارته الأخيرة لـواشـنـطـن تحدّث لصـحـافـيين وسياسيين أميركيين بأن ما زرعه الغربيون يجنونه اليوم، فلو لم يقفوا مع آل سعود في احتلال الحجاز وإنهاء ملك الأشراف ـ حسب مـا نـقـل عـن الملك عـبـد الـلـه ـ مـا حـدثت انفجارات نيويورك ولا واجه الغرب التحدّي الإرهابي الوهابي! وقد نقل بعض هؤلاء ما قيل الى الأمير عبد الله الذي كان لا يزال يمضي زيارته لواشنطن.

أمـا الـبـلـدان الأخرى المجاورة والمحيطة فسـيـاسـاتـهـا في أفضل الظروف أنـهـا غير مـهـتـمـة، وفي أسـوئـهـا هـي مـؤيـدة أو غير ممانعة. لا يمكن توقّع أن تدافع اليمن عن وحدة المملكة، والذاكرة اليمنية لما تنسى موقف المملكة من وحدتها، حين وقفت ضد الوحدة منذ بدايتها، ثم شجعت على تفكيكها ودعـمـت أعـداءهـا (شـيـوعـيـي الأمس) بالدبابات والمال كما هو معلوم. في تلك الحقبة طلبت المملكة بشكل ملحّ من واشنطن مـنـع قـيـام الـوحـدة وبـعـد قـيـامـهـا طلبت فسخـهـا، ولـكـن كـان لـواشـنـطـن أهـدافـهـا الخاصّة. فهل تستطيع النخبة الحاكمة في المـمـلـكـة أن تضـمـن أن لا يـردّ لـهـا جـارهـا المعـامـلـة بـالمثل؟ هـذا إذا افترضـنـا أن لا أضرار ولا منافع أو طموحات له من تقسيم المملكة.

ويصدق القول ذاته أيضاً على عراق ما بعد صدام حسين، فخلافاً لما كان يعتقده المسؤولون السعوديون ويروجون لـه بـأن صدام حسين يريد اقتطاع الجزء الشرقي من المـمـلـكـة، فـإن غـيـابـه وقـيـام نظام بديل تعترض المملكة على وجوده اليوم، يضعف اهـتـمـام الـنـظـام الـقـادم بما تـتـعـرض لـه المملكة من مخاطر تقسيمية. وحتى الكويت، فإنها معنية اليوم بتغيير نظام الحكم في العراق، أكثر مما هي مهتمة بتأثير ذلك على وحدة المملكة.. مع افتراض أن الكويت أو بـعـض رمـوز الحكم فـيـهـا، قـد أزاحـوا مـن مخيلتهم منذ الغزو العراقي إرثاً تـاريخياً يميل الى الإعتقاد بـأن مملكة بهذا الحجم الذي هي عليه لا تتيح فرصة لدول الخليج وبينها الكويت أن تتنفس سياسياً وتأخذ موقعها في السياسة الإقليمية.

قـد تـرى قـطـر والـبـحـريـن وربما عـمـان والإمارات منفعة ما سياسية أو اقتصادية (الـبـحـريـن بـالخصـوص) في حـال جـرى تـقـسـيـم المـمـلـكـة.. وقد وصلت إشارات الى المسؤولين في المملكة بهذا المعنى أو قريب منه من لسان مسؤولين كبار في معظم دول الخليج المتبرّمة ـ بحق أو بدون ـ من نمط العلاقة القائم مع الرياض.

والنقطة الجديرة بالإلفات هي أن دول الخليج لا تخشى التقسيم لذاتها، بل الضمّ مـن قـبـل الـكـبـار، فـالـكـويت تـخـشى الـعـراق والأخـريـات الـبـاقـيـات تـخـشى الـسـعـوديـة، وللأخيرة تجارب تـاريـخـيـة سيطرت فيـهـا على كل مناطق الخليج بمنطق القوة وعلى أرضـيـة طـائـفـيـة. والـنـخـب الحـاكـمـة في المملكة ما تفتأ تتحدث عن أحقية المملكة الـتـاريـخـيـة في القضاء على مـا تسميه بـ (الـكـيـانـات الـهـزيـلـة في الخليـج) مما ولّد شـعـوراً بـالـغـضب المترافـق مـع الخوف والرغبة في الإنتقام، والتخلّص من العبء السعودي في أقرب فرصة تتاح لها. ولذا لم يكن مستغرباً خلال العقد الماضي أن تشذ معظم دول الخليج عن السياسة السعودية كـقـطـر وسلطنة عـمـان والإمـارات، وحـتـى الكويت التي تريد أن تحفظ بعض الجميل للسعوديين نظير الدعم الذي تلقّوه من أجل تحرير بلدهم. بل أن بؤرة منافسة خليجية بدأت بالتشكل، محورها الإمارات التي هي أقدر على استقطاب دول الخليج الأخرى مقابل السعودية.

والخلاصة.. إن الدعوات الإنفصالية في المملكة لها جذورها المحلية وتصبح خطراً في حال وجدت البيئة الإقليمية والدولية المناسبة. وكما أن المملكة بدأت تنظر الى الولايات المتحدة كمهدد لوحدتها، فإنها لا يجب أيضاً أن تطمئن الى محيطها الإقليمي نـفـسـه الـذي ربما يـكـون مـهـيـئـاً هـو الآخر لحدوث شرخ في وحـدتـهـا. وعـلـيـه فـإن المطـلـوب في الأسـاس الـنـظـر الى الـعـوامل الـداخـلـيـة المعـززة لـلـتـقـسـيم بروح نـاقـدة وإيـلائـهـا اهـتـمـامـاً يـتـوازى مـع الـعـامل الخارجي إن لم يولَ فعلاً أهمية أكبر منه.

خبر

الحصة السعودية من الكعكة

خاص ـ شؤون سعودية

قالت مصادر مطلعة أن حركة غير عادية تجري على الحدود العراقية السعودية، حيث يـتـواجـد عدد غير قـلـيـل مـن المسؤولين في جـهـاز الإسـتـخـبـارات السعودي ونـواب عن عدد من الأجهزة الحكومية بما فيها ديوان ولي الـعـهـد، الـذي قـيـل أنـه الأنشط بـيـنـهـا. وأشـارت المصـادر الى اتصـالات مـكـثـفـة تجري عند الحدود بين الحكومة السعودية وقيادات قبلية عراقية تستهدف التنسيق في حال أقدمت القوات الأميركية على الحرب. وأشارت المصادر الى أن دفعات ضخمة من الأموال والأسلحة بدأت تأخذ طريقها الى الداخل العراقي عبر رجال القبائل هؤلاء، قيل أنها لضمان وصول الموالين للحكومة السعودية في أية تشكيلة حكم قادم.

عـلـى صـعـيـد آخـر، أعـلـنـت الحـكـومـة السـعـوديـة حـالـة الإسـتـنـفـار الـقـصـوى بين جميع وحداتها العسكرية في القوات البرية والبـحـريـة وقـيـادة الـدفـاع الجوي وغيرهـا، كـمـا أمـرت قـيـادات المـنـاطـق الـعـسـكـريـة ان تـكـون في حـالـة استعداد واجـتـمـاع طـارئ تحسـبـاً لـلـهـجـوم الأمـريـكـي المتـوقـع عـلـى العراق. كما عمت حالة الاستنفار اوساط العسكريين السعوديين في وزارة الداخلية وخـاصـة حـرس الحدود والامـن الـعـام والمبـاحث الـعـامـة وكـذلك جـهـاز الحرس الوطني.

وقالت المصادر أن حالة من الإرباك تعم الـقـوات المسـلـحـة بسبب تـخـبـط الموقـف الرسمي وعدم وضوحه. فولي العهد صرح لوسائل الاعلام أنه لا يتوقع الحرب مهما كانت الظروف، وقائد الدفاع المدني رفض اجراء تدريبات على الاسلحة الكيميائية أو البيولوجية بحجة أنه لا يرى ضرورة لذلك واكتفى بتجربة خجولة لصفارات الانذار في المدن الـرئـيـسـيـة، في حين أن أمـراء ومسـؤولين آخـريـن إضـافـة الى وسـائـل الإعلام يؤكدون أن الحرب واقعة لا محالة. وقد عزي الإربـاك الى حقيقة أن المملكة ترفض الحرب على العراق، لكنها لن تمانع أن تسخر قـواعدهـا ومنشآتـها، والمملكة حليف قديم للولايات المتحدة ولكنها تشعر أنها دولة مستهدفة من الحرب الامريكية ضد الارهـاب بسبب تـفـريخـهـا للعـنـاصـر والافكار الارهابية.

«غلاسنوست»
على الطريقة السعودية

ثمة تحول ملحوظ بدأ يطرأ على طريقة تعاطي المسئولين وكبار اعضاء الاسرة المالكة مع القضايا المحلية وانعكس هذا التحول على الصحافة السعودية منذ نحو سنتين، وهذا التحول يراد له امتصاص موجات الغضب والنقد المتزايد ضد سياسة العائلة الحاكمة على المستوى الخارجي ناهيك عن المستوى المحلي. يتفق كثير من المراقبين على أن التحوّل الجديد يأتي في سياق التقارير المكثفة التي باتت تنشر وبصورة شبه يومية عن اعمال عنف ومظاهر السخط الشعبي العام الذي بات يمثل المشهد السياسي شبه اليومي في المملكة.

فالصحافة السعودية المحلية تحوّلت مذاك الى وعاء يستقبل شكاوى المواطنين ازاء العجز الخطير الذي أصاب سياسة الدولة في التعليم والتوظيف والصحة والامن. فقد خصصت بعض الجرائد مساحة لرسائل المواطنين التي تحمل في باطنها لغة احتجاجية ضد ما يمكن وصفه بقصور الدولة عن توفير الحد الادنى من الحقوق الفردية.

بالنسبة لمن هم خارج الحدود، تُحتسب تصريحات السفير السعودي في واشنطن ووزير الخارجية سعود الفيصل في نقد الحالة الدينية المدعومة رسمياً وهكذا فتح الملفات الساخنة ذات الحساسية الشديدة في السابق على صفحات مجلة (المجلة) وايضاً جريدة (الشرق الاوسط) اللندنيتين مفاجأة سارة باعتبار أن ذلك مؤشر على بداية مرحلة صحية ستعيشها البلاد بعد عقود من التكتم.

في الستينيات كانت الميزانية السنوية من أسرار الدولة التي لا يجوز نشرها، أو حسب تقرير للخارجية الاميركية أن ربع الميزانية العامة كان حتى وقت قريب لا يدرج في قائمة النفقات، وحسب دبلوماسي عربي سابق فإن هذا القسم من الميزانية يخصص للعائلة المالكة، ويضيف "أن للعائلة حصتها أيضاً في الثلاثة أرباع الاخرى"، اما اليوم فقد اختلف الوضع جوهرياً سيما في ظل ثورة معلوماتية لم تبق امام الحكومة فرصة اخفاء اسرار المشكلات الداخلية فمصادر المعلومة تنوعت، وأن احتكار الدولة لوسائل الاتصال الجماهيري قد تآكل الى حد باتت قدرة الحكومة في التأثير او حتى توجيه المعلومات بطريقة محددة عملاً مكشوفاً واحياناً يثير السخرية.

الشفافية التي بدأت تمارس من قبل بعض المؤسسات والشخصيات السياسية في المملكة تمثل الخطوة الاولى نحو مشوار طويل لا بد ان ينتهي الى برنامج اصلاحي شامل، اذا ما التزمت الحكومة بمنطق الشفافية والخطوات الضرورية التي تتطلبه عملية كهذه تماماً كما تطلبت الغلاسنوست فعلاً تغييرياً شاملاً في الاتحاد السوفيتي.

الشفافية كما وعد الامير عبد الله بترسيخها كأساس للتعامل مع مشكلات المواطنين الملحّة، لم تبدأ سوى بصورة متقطعة ومن طرف واحد، فالشفافية الموجهة للخارج هذه الايام والتي يديرها العاملون في وزارة الخارجية بدءا من وزير الخارجية أو السفراء لا يقصد منها سوى قذف التهم الموجهة الى الحكومة والصاقها بحليفها التاريخي، وحصرياً التيار الديني. اما الشفافية الموجهة للداخل ومشكلات الداخل وأزماته فلم يبدأها الجهاز الاداري للدولة بكل تفريعاته.

زيارة ولي العهد لحي الشيمسي قبل شهرين اكتسبت صدى اعلامياً ولم تتحوّل الى فعل تغييري في هذا الحي وباقي الاحياء الفقيرة المنتشرة في طول المملكة وعرضها، وكان يفترض أن تفتح الزيارة لهذا الحي ملفاً ظل شديد الاغلاق، وهو ملف الفساد المالي داخل الاسرة المالكة. فلم يكن سكان حي الشميسي بحاجة الى مبادرة الوليد بن طلال ببناء دور سكنية لهم، فيما كان الأولى ان ينظر الى كمية النقود التي في يد الوليد وباقي الامراء الكبار كيما يواجهوا السؤال الضروري في مثل هذه الحالات: من أين لك هذا؟

فملف الفساد قد تجاوز الحد، وفي كل صفقة تجارية بين المملكة وشركة أجنبية كانت هناك رشوة مليونية (مئات الملايين)، بدءا من الصفقات النفطية ومروراً بالصفقات التجارية ذات الطابعين المدني والعسكري. وهناك صقور تتنافس على الرشاوى والعمولات، وهذه الصقور باتت معروفة الاسماء والادوات المستعملة في الحصول على حصص مقررة سلفاً في كل صفقة، فقد حصد بعضهم من صفقة اليمامة في صورة رشاوى (يسمونها عمولات تحسيناً للقبح) ما يعادل خمس مليارات على الاقل. والامثلة على الرشاوي باتت مستفيضة ومعلومة للجمهور.

ملف الفساد في السعودية، لو قدر له أن يفتح بصورة صحيحة وجادة، سيشعل بلا ريب خلافاً داخل العائلة المالكة، وستبدأ لعبة الحساب والعقاب بداخلها، ولذلك يحاول الامراء تجنب الحديث عن الفساد المالي للحيلولة دون الوصول الى مرحلة تقادف التهم، ولعبة التلاوم.

وبطبيعة الحال، فإن الفساد المالي ليس وحده الملف الساخن الذي يتطلب درجة اكبر من الشفافية، فهناك ملفات ساخنة اخرى بحاجة الى استعلان ومكاشفة مع المواطنين ولن يكون التعليم والصحة وحدهما الملفين الاخيرين. فالمديونية المتراكمة التي بلغت حداً مخيفاً تكاد ترهن دولة وشعبها بأكمله لرحمة البنوك الدولية التي نعلم جميعاً من تجارب دول عربية مجاورة كيف أصبحت بفعل اعتمادها على المساعدات والمعونات الاقتصادية والمالية من هذه البنوك الى ضحايا لمشاريع اقتصادية وسياسية موجهة، اضافة الى البطالة المتزايدة والتي تجاوزت المعدلات المحتملة دولياً، الى ملف القضاء الذي بات العمل به وبقوانينه وأجهزته مستحيلاً، ولا حاجة لتكرار الحديث عن الانظمة الثلاثة الاساسي والشورى والمناطق فيكفي عرائض دعاة الاصلاح وما تحمله من تقييمات نقدية شاملة لهذه الانظمة.

الشفافية التي يراد للمملكة ان تشهدها هي انتقائية ولا تتجاوز حد الاعتراف بالمشكلة ويخشى ان يكون اعترافاً مؤقتاً لظروف اقليمية ودولية ضاغطة، وفي حدود السلطة المقررة لولي العهد أما الشفافية التي تكون بداية لحل المشكلة وتشمل مجالات أخرى مثل الدفاع والداخلية وإمارات المناطق فثمة إرادة عليا من رأس الدولة ومن رؤوساء هذه الاجهزة باطفاء الاضواء الكاشفة فيها.

في واقع الامر أن هذه الانتقائية في اعتماد مبدأ الشفافية مع القضايا المحلية تعكس صورة الوضع داخل العائلة المالكة تجاه مجمل القضايا، ولذلك قد لا يكون مستغرباً أن تسمع الشيء ونقيضه من الحكومة، فالارباك والازدواجية والتناقض في أداء الحكومة، وبخاصة بين افراد العائلة المالكة باتت سمات بارزة في السياسة السعودية، ولذلك فالشفافية ستظل من طرف واحد قبل حسم مسألة الخلافة.

من بسط الحماية الى التهديد بالتقسيم

العلاقات السعودية الأميركية تدخل مرحلة كسر العظم

محمد علي الفائز

واحدة من أهم القضايا التي كشف عنها الغزو العراقي للكويت، حقيقة أن الحكومة في المملكة أفصحت بما لا يدع مجالاً للشك بأن وحدتها الداخلية تعاني من أزمة وأنها كدولة قابلة للتفكك والتفتيت، خاصة مع توافر البيئة السياسية المواتية لها خارجياً. ولربما يذكر الجميع ما تمّ تداوله في الإعلام في تلك الفترة، بأن حركة الرئيس العراقي صدام حسين استهدفت (صدقاً أم كذباً) تقسيم السعودية الى ثلاثة كيانات سياسية: شرقية (الأحساء والقطيف) تضاف الى العراق، وغربية (الحجاز) ويضاف الى الأردن حيث الأشراف الهاشميون الذين كانوا يحكمون الحجاز كدولة حتى العشرينيات الميلادية، والجنوب (جازان وعسير ونجران) تضاف الى اليمن.

لقد حرّك الغزو العراقي للكويت هواجس كانت نائمة لدى السعوديين، وتمت قراءة السيناريو العراقي ـ الأردني ـ الهاشمي كمحاولة تآمر لا تستهدف الكويت فحسب بل المملكة نفسها. وبغض النظر عن المبالغة في الأمر آنئذٍ، والتي كانت مقصودة ربما لتبرير الحرب ضد العراق، فإن السعوديين كشفوا عن مكنوناتهم ومخاوفهم الحقيقية، وكأنهم يعترفون بأن الوحدة التي أنجزوها عبر الحملات العسكرية والتوسع على قاعدة مذهبية ليست أبديّة، وربما غير محترمة عند مجاميع سكانية محليّة ترى بأن الظرف السياسي الإقليمي والدولي الذي ساعد على قيام الدولة الموحدة، يعمل اليوم كعنصر ضاغط لتفكيك الدولة الى عناصرها الأولية القديمة المكونة من دول وإمارات كانت مستقلة أو شبه مستقلّة.

لم تكن الحكومة السعودية في تاريخها الحديث تحمل همّاً أكبر من همّ تفكيك (ولا نقول تقسيم) ما اعتبر (مُلكاً) سعودياً. فالتفكيك عادة ما يكون للدول التي قامت على أنقاض كيانات مستقلة، أو كانت توسعية أضافت بتوسعها أقاليم لم تنسجم بشكل كبير مع الجزء الأكبر المكون للدولة، أما التقسيم فهو للدول التي تعتبر بقدر كبير تاريخية منسجمة في مجملها.. بالشكل الذي يقال فيه اليوم مثلاً أن الإتحاد السوفياتي تفكك (لا تمّ تقسيمه) ويصدق الأمر على تيمور الشرقية باعتباره نموذجاً للإقليم المستقل الذي أضيف بالقوة الى الدولة ثم انسلخ عنها من جديد. أما الهند مثلاً فهي نموذج للتقسيم لا للتفكيك والإنسلاخ.

لقد كان الخطر الهاشمي عنصر ضغط شديد على السعوديين فيما يتعلق بمسألة الحجاز، حيث استمرت الطموحات السياسية الهاشمية صريحة واضحة وفي بعض الأحيان علنية حتى منتصف الخمسينات الميلادية على الأقل، خاصة من قبل السلطة الهاشمية الحاكمة في العراق، ومن الوصي على العرش (عبد الإله) بالتحديد. ولعلّ مطالعة لمذكرات أمين المميّز، الوزير العراقي المفوض في المملكة بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ والتي تضمنها كتابه الموسوم: (المملكة العربية السعودية كما عرفتها) تؤكّد حقيقة المطامع والأحلام الهاشمية في استرداد عرش الحجاز، وتؤكد من جهة ثانية حقيقة الخطر الذي يتهدد وحدة المملكة السعودية رغم قيام الدولة القطرية وبروز عصر جديد قائم على الإعتراف المتبادل واحترام الحدود.

هدأ السعوديون لفترة من الزمن بسقوط الملكية في العراق، وتحسّنت العلاقات مع الملك الهاشمي في الأردن، وتوحّد الطرفان في السياسة المعادية للتيار القومي الناصري، لكن كان كل ذلك أشبه ما يكون بظاهرة مؤقتة، فلم يكن الهاشميون بقادرين على نسيان ملك الحجاز، ولا السعوديون استطاعوا أو تبنّوا مشروعاً وطنيّاً محليّاً وهويّة وطنيّة تذيب الفواصل التاريخية الثقافية والدينية والمناطقية أو تحدّ من تأثيراتها على كيان الدولة وأسسها. على العكس من ذلك، لعبت السياسة المحلّية دوراً كبيراً في الحفاظ على الخصائص الذاتية للتجمعات السكانية السعودية، مما أبقى الشعور الخاص بالتمايز متأججاً وكأنه ينتظر الظرف الداخلي والإقليمي المناسب للتعبير عن نفسه في حركة انفصالية تعلن عن نفسها.

ربما شعر المسؤولون السعوديون بأن حركة صدام حسين باحتلال الكويت قد توفر الغطاء المناسب للدعاوى الإنفصالية من جديد والتمرد على الحكم (النجدي ـ الوهابي). وقد تمّ الإفصاح عن هذه المخاوف بشكل كبير أجبرت صديق المملكة، السفير الأميركي الأسبق في المملكة جيمس أكنز بأن يكتب مقالاً يوضح فيه المبالغات في موضوع التقسيم، وإن كان لم يلغ حقيقة المطامع من بعض دول الجوار. ولكن المقال أزعج السعوديين وردّوا عليه بشكل لافت يعبر عن الحساسية الشديدة وربما القلق العميق جداً من هذا الموضوع وتناوله.

الآن يعود موضوع تقسيم السعودية ليطرح من جديد وبصورة أكثر خطورة، ليس من الأردن أو العراق أو اليمن أو دول الجوار الخليجي، بل من الولايات المتحدة الأميركية نفسها.. أي من الدولة التي اعتبرت (حامية) للنظام السياسي في السعودية وللدولة السعودية نفسها. بمعنى أن (الحامي) تحوّل اليوم الى (مهدّد) للكيان نفسه، وهذا الحامي الأميركي يستخدم أخطر ورقة يمكن التهديد بها إما للإبتزاز السياسي، أو لتحقيق التقسيم واقعاً على الأرض في ظروف مستقبلية مناسبة بحجة من الحجج.

هذا يدفعنا لفتح موضوع العلاقات السعودية الأميركية والتطورات التي أوصلتها الى مأزقها الحالي، بحيث تحولت العلاقة

من شراكة ومصالح حتى في سياسات الشرّ كما يرى البعض، الى معركة نصف مفتوحة قد تفضي الى تبنّي خيار تقسيم السعودية أميركياً وبشكل رسمي.

لم يشعر السعوديون بخطورة هذا الحامي في تهديدهم بشكل حادّ إلا بعد عاصفة الصحراء، فقد بدأت أولى الإشارات من المسؤولين السعوديين تتناقل في المجالس الضيقة، والدوائر الصغيرة، والتي تفيد بأن المملكة تتعرّض لمؤامرات جادّة تسعى لتمزيقها، وأن الأميركيين قد اتصلوا فعلاً بجهات سعودية حجازية وغيرها لبحث إمكانيات قيام ثلاثة كيانات سياسية أو أربعة.

ومما تمّ تناقله أن السعوديين سارعوا بطلب خروج القوات الأميركية، عدا بضعة ألوف لازالوا باقين رغم أنفهم لمراقبة العراق وتحركاته العسكرية. وقبل ذلك طلبوا فوراً من القوات المصرية الخروج: (لكي لا تتآمر مع الحجازيين) كما قيل حينها! وكان الأميركيون قد التقطوا المخاوف السعودية، ونفخوا فيها، وأصبحت سلاحاً جاهزاً للإستخدام في غياب هوية وطنية، وعدم انسجام اجتماعي كان النظام السياسي ولازال يتغذى عليه في بقائه واستمراره.

يعلم السعوديون بأن أية حركة انفصالية لا بدّ وأن تكون حركة عنفية مسلحة ومدعومة من دول الجوار. هذا ما تقوله دروس التاريخ الحديث، وهو ما جربته المملكة نفسها في ثورة حامد بن رفادة بدعم الأردن ومصر من أجل تحرير الحجاز وإعادته الى وضع الدولة المستقلة كما كان في العشرينيات الميلادية من القرن الماضي.

ولذا، فإن السعوديين قد شخّصوا مكامن الخطر وهي محيطها الإقليمي كلّه تقريباً، فحتى دول الخليج أو أكثرها ظهر منها ما ينبيء عن آمال بأن يأتي يوم وتتمزق فيه المملكة لبضع دول تتساوى معها في الحجم والإمكانيات والمكانة السياسية. اليمن ومصر والعراق والأردن وبعض دول الخليج وربما إيران أيضاً، نظر اليها السعوديون بأنها يمكن أن تدعم حركة انفصالية من نوع ما.. ولكن أملهم بل قل رهانهم الكبير كان يعتمد على ما اعتبر حقيقة وهي أن الدول الكبرى وبالخصوص الولايات المتحدة وبريطانيا لا تدعمان مشروعاً انفصالياً طالما أن النظام السياسي في المملكة حليفاً للغرب يعتمد عليه في مكافحة الأصولية (الشيعية) المتطرفة ومكافحة الشيوعية، وفي استقرار إمدادات النفط بأسعار رخيصة، وفي تشجيع سياسة الإعتدال.

لكن هذا الرهان بدأ بالأفول بسقوط الإتحاد السوفياتي، وقد ترافق ذلك الأفول بالهجوم العراقي على الكويت، فكانا علامة فارقة في تاريخ العلاقات السعودية مع الغرب عامة ومع الولايات المتحدة بشكل خاص.

لقد بدأت مكانة المملكة في العيون الغربية في التآكل منذ سقوط الإتحاد السوفياتي، وجاءت أحداث سبتمبر لتضع حدّاً من العلاقة المتميّزة مع الغرب استمرت منذ تأسيس الكيان السعودي في بداية القرن العشرين مع بريطانيا.

لماذا وكيف حدث ذلك؟

لم تكن المملكة مسؤولة بشكل مباشر عن تردّي العلاقات مع الغرب، ولا هي راغبة فيها، بل العكس تماماً، هي تريد إقناعه بأنها لم تتغير، وأنها الحليف الذي لازال قادراً على تقديم خدماته لأصدقائه، وأنها في سبيل ذلك تفعل ما تستطيعه لإقناع الحلفاء الأميركيين بأهميتها من جهة تقديم تنازلات اقتصادية وسياسية واستراتيجية لنيل الرضا. ولكن للولايات المتحدة وجهة نظر أخرى. فالظروف السياسية العالمية كما الإقليمية تغيّرت بشكل دراماتيكي، جعل من السعودية أقلّ قدرة على تلبية المصالح الأميركية في ظل النظام العالمي الجديد.

المتغيرات الدولية

الذي تغيّر في الجانب الأميركي (والغربي عامة) يمكن رصده على النحو التالي:

أولاً ـ سيادة رؤية تقول أن الإسلام ككل خطر على الغرب وحضارته، وأن إسلام السعودية المعتدل (الأميركي حسب سيد قطب) الذي وقف ضد الشيوعية وضد الإسلام الثوري الإيراني أثبت أنه إسلام خطر. وسواء كان إسلاماً شيعياً أم سنياً أم وهابياً، معتدلاً أم أصولياً، فإنه بعد سقوط الإتحاد السوفياتي أصبح في مقام العدو، فالغرب بحاجة الى عدو جديد يحفظ وحدته ويشحذ عزمه ويبقيه الأقوى، وقد تم التعبير عن هذا بادئ الأمر من ثاتشر رئيسة الوزراء البريطانية، ثم عبر تصريحات ودراسات غربية عديدة انتهت بـ (صراع الحضارات) لصمويل هنتنغتون. وجاءت أحداث نيويورك، فقطعت الشك باليقين، وخطأ المراهنة على الإسلام السعودي المعتدل الذي استخدم بفعالية ضد الشيوعية وضد ايران الشيعية. وهنا فإن المملكة تبدو وكأنّ دورها انتهى بسقوط السوفيات، ولا يمكنها أن تلعب الدور نفسه في مكافحة الإسلام حتى وإن افترضنا أن النظام السياسي يريد فعل ذلك. في هذه المعادلة الجديدة يصبح الروس ـ أعداء الأمس ـ أكثر قرباً لدى الإستراتيجي الأميركي من السعودية في تحقيق أهدافه الكونية.

ثانياً ـ انحسار الدور الإقتصادي السعودي نفطياً بالإعتماد على البدائل النفطية من روسيا وبحر قزوين (وربما العراق في المستقبل)، وكذلك تراجع الدور الإقتصادي السعودي القادر على تمويل مشاريع أميركا السياسية مثلما كان يحدث في أفغانستان أبان الغزو السوفياتي أو تمويل الكونترا في أميركا اللاتينية، وغير ذلك من المواقع التي كان النفوذ السياسي الغربي ـ الشرقي يتصارع حولها. أيضاً لم تعد السعودية مصدراً للرساميل وأصبحت تعاني من مشاكلها الإقتصادية الخاصة التي يتوقع لها أن تستمر الى سنوات وسنوات. ومع ما هو معلوم من أن السعودية ساهمت في تحطيم أسعار النفط في منتصف الثمانينيات لإرهاق إيران في حربها ضد العراق، وبنصائح أميركية معروفة وموثقة، فإن الأميركيين اليوم لا يبدون أية امتنان للحليف الذي ضحّى بمصالحه السياسية والإقتصادية من أجلهم. إن المعاناة الإقتصادية السعودية الحالية تعود في جزء كبير منها لمسايرة أميركا في استراتيجياتها وخططها التي لا تتقاطع بالضرورة (بل في الغالب) مع المصالح الوطنية.

ثالثاً ـ ظهور البدائل العسكرية، ليس إسرائيل فحسب، بل حتى في قلب الدول الخليجية وعلى حافة الجزيرة العربية في البحرين والكويت وقطر وسلطنة عمان حيث تنتشر القواعد والأساطيل الأميركية ومراكز قيادتها (رأس مسندم والعديد والدوحة مثلاً). وربما أُضيف في المستقبل العراق وأفغانستان ودول آسيا الوسطى وغيرها. ومن يدري ربما كان اليمن والصومال من بين تلك البدائل. وما يخلص له هنا، أن هناك دولاً عديدة لم تعد متحفظة على الوجود

العسكري الأميركي على أراضيها، ولم يعد وجود الأميركيين فيها مكلفاً مثلما هو الحال في السعودية (تفجير الخبر عام ١٩٨٦ على سبيل المثال). فإذا ما أبدى السعوديون انزعاجهم من الوجود الأميركي الحالي، خشية تدخله لإسقاطهم، او اختطاف ما تبقى لهم من استقلال في قرارهم السياسي، فإن دولاً صغرى مجاورة توفر البديل دونما مراعاة للموقف السعودي. ومع أن السعوديين حتى الآن لم يطلبوا رسمياً خروج ما تبقى من قوات وقواعد أميركية، فإنهم يخشون الطلب، لأنه يمثل أداة إضافية ودليلاً آخر على تراجع مكانة النظام السياسي السعودي في عيون حلفائه، وبالتالي فإن على هذا النظام أن يوفر وسائل حمايته بنفسه من شعبه أو من الخارج، هذا إذا ما افترضنا أن الأميركيين لن يناصبوا النظام السعودي العداء أو يعيدوا تصنيفه في الأقل على أساس أنه ليس من بين الحلفاء. وبعبارة أخرى: الحكومة السعودية لا تستطيع أن تقول لا، وأميركا لا تخشى من قولها.

رابعاً ـ ظهور بدائل سياسية، فالمملكة خسرت أولاً الكثير من قدراتها على الحشد السياسي خلف السياسة الأميركية، لأسباب اقتصادية وعدم قدرتها على الدفع، ولتغير المناخ الدولي بعد سقوط الشيوعية، ولانشغالها بمشاكلها الخاصة، ولتقلّص مساحة الإهتمام المشترك بين أميركا والسعودية وتمحور الإهتمام الخاص حول فلسطين وهو موضوع لا تستطيع السعودية تقديم تنازلات كبرى فيه رغم محاولاتها المستميتة (مبادرة الأمير عبد الله مثالاً)، وإن كانت تقود بصفة عامة الإعتدال ولكن ضمن حدود معيّنة. وقد حاولت الإدارات الأميركية السابقة جرّ السعودية الى مسألة التطبيع مراراً ولكنها لم تحصل على كامل منيتها في عهد كلينتون. ولكن بعد أحداث سبتمبر، ظهرت المبادرة السعودية (مبادرة ولي العهد) التي نادت بالتطبيع مع إسرائيل، وذلك لتنفيس الإحتقان في العلاقات الأميركية السعودية، وإن جاء على حساب القضية الفلسطينية نفسها.

لم يشعر الأميركيون بالإرتياح من الموقف السعودي تجاه الحرب الأميركية في أفغانستان، مع أن المعارضة السعودية كانت إسمية، وكانت إدارة الحرب الأميركية تتم من القاعدة الأميركية في الخرج (السعودية). ربما يحدث الأمر ذاته تجاه الموضوع العراقي، فرغم أن السعودية ليس من صالحها إسقاط صدام عبر الغزو العسكري، وينتابها القلق من احتمال سيطرة الأكثرية الشيعية على الحكم هناك، ورغم أنها أعلنت اعتراضها على الغزو المحتمل، إلا أنها على الأرجح ستقف الى جانب الولايات المتحدة في حملتها العسكرية. فالإعتراض من وجهة نظر بعض الأمراء لا معنى له ولن يؤثر على ميزان القوى، وسيكون مكلفاً على السعودية نفسها في المستقبل. وهناك من ينظّر لتبني موقف مؤيد للحملة الأميركية من أجل تخفيف الضغط الأميركي المتوقع على نظام الحكم في المملكة. الدول الأخرى، كالأردن والكويت بالتحديد ستكونا الى جانب تركيا بوابة مشرعة للحملة بمجرد أن تبدأ، ولا يستبعد أن تعلن السعودية تأييدها العلني آنئذ ضمن ترتيب ما يحفظ ماء الوجه.

خامساً ـ الأولوية الإستراتيجية لأميركا بعد سقوط السوفيات هي محاربة الإسلام والدول الإسلامية تحت غطاء محاربة الإرهاب. وفي هذا المجال فإن ما تستطيع أن تفعله السعودية لدعم هذه الإستراتيجية الأميركية قليل، وحتى هذا القليل تريده بعيداً عن العيون المحلية لتفادي ردود فعل الشارع، بعكس ما يريده الأميركيون صريحاً وعلنياً وقوياً وبأقصى الحدود وبدون (معكم ولكن)، بل وفق سياسة من ليس معنا فهو ضدنا. الأمر الجديد الأكثر إزعاجاً للسعودية هي أنها أصبحت نفسها ضمن قائمة المستهدفين بسياسة مكافحة الإرهاب فكيف تستطيع والحال هذه أن تساهم فيها، خاصة إذا كان النظام السياسي نفسه غير قادر على الإيفاء بمتطلبات السياسة الأميركية، بل قد يكون هو نفسه متهماً بتشجيع الإرهاب عبر سياساته التعليمية والإقتصادية وربما أيضاً بسبب عدم ديمقراطيته التي تفرز نماذج متطورة من الإرهابيين بالمنظار الأميركي. بعبارة أخرى، فإن السعوديين يفترقون مع الأميركيين حلفاء الأمس في تعريف الإرهاب، كما في وسائل معالجته، والسعوديون هنا هم جزء من المشكلة وليسوا طرفاً في الحلّ، وقد لا يراد للنظام السياسي السعودي أن يكون طرفاً فيه.

المملكة من وجهة النظر الأميركية فرّخت مدبري تفجيرات نيويورك، وروجت سياسات التطرف الديني، وساعد انغلاق النظام السياسي وسياساته الداخلية على تخريج شرائح إجتماعية متطرفة.. وعلى هذا الأساس هناك من يدعو لأن تعتبر السعودية عدواً باعتبارها حاضنة كبرى وأصيلة للإرهاب وليس أفغانستان أو العراق. وهذا التحليل هو أشد ما يزعج المسؤولين السعوديين ويضعهم في مواجهة مباشرة مع الإستراتيجية الأميركية. ولا يخفي الصقور الأميركيون انزعاجهم من السعودية ونظام الحكم فيها، وقد بدأوا يميلون الى الإعتقاد بنفاد أهمية النظام السعودي، وضرورة تغييره، بل وتضاءلت أهمية بقاء المملكة موحدة خادمة للإستراتيجية الأميركية. ولقد عبّرت تصريحات نقلت عن بوش ضيقه من الملك فهد، كما أن صقور وزارة الدفاع وبعض الصهاينة في الخارجية الأميركية بدأوا يلوحون بعصا التمزيق لإجبار نظام الحكم في المملكة على الإنصياع لمتطلبات سياساتهم الجديدة على أقل التقادير، وفي أقصاها يتم إحداث تغيير جذري في شكل الدولة نفسها خدمة للسياسة الإسرائيلية القديمة التي عرضها أبا ايبان في الخمسينيات الميلادية من القرن المنصرم.

لهذه المتغيرات السياسية والإقتصادية والإستراتيجية لم تعد النظرة الأميركية اليوم للمملكة كما كانت قبل عقدين من الزمان. هي بنظرهم أشبه ما تكون بدولة نصف كسيحة إقتصادياً وسياسياً. لقد خدمت الإستراتيجية الأميركية في عهد القطبين، والآن آن لها أن تستقيل أو يقال نظام الحكم فيها، أو كليهما معاً. لقد استنفذ الأميركيون أغراضهم من السعودية، ولم تعد الأخيرة قادرة لقصور ذاتي أن تتماشى مع نهج العضلات الأميركي الجديد.

متغيرات الرؤية السعودية للتحالف مع أميركا

ويُطرح في مقابل النظرة الأميركية المتغيرة للسعودية ودوافعها والتي أدّت الى تغييرات سياسية عميقة مستقبلية خطيرة على النظام السعودي لم يكن مستعداً لها، يُطرح تساؤل حول وجهة النظر السعودية تجاه الولايات المتحدة، وما الذي تغيّر فيها، بالشكل الذي جعل الخلاف بينهما أعمق من أن يجسر.

الرؤية السعودية الحالية تفيد بالتالي:

ألف ـ إن العلاقات (المتميّزة) مع الولايات المتحدة الأميركية، ولا نقول الطبيعية أو الإعتيادية، مكلفة سياسياً، فهي تنتقص من شرعية النظام السياسي، خاصة في هذه الظروف التي تبدو فيه

الولايات المتحدة كعدو شرس ضد كل العرب والمسلمين، أو على الأقل هكذا ينظر الجمهور المسلم والعربي إليها، وهو ما بدأ الإعلام السعودي ـ ولأغراضه الواضحة ـ تبني مقولة عدائها للإسلام والمسلمين. إن علاقة (متميزة) ولا نقول (طبيعية) مع أميركا فقد مبرراته منذ زمن وطنياً وقومياً وإسلامياً، والنتيجة فإن مثل هذه العلاقة تؤدي الى اعتبار النظام السياسي السعودي أو النظر إليه كعميل للولايات المتحدة أو متحالف مع أعداء الأمة والوطن، وتسرّع من اصطدام الدولة ونظام الحكم فيها بالجمهور الغاضب من أميركا ومن يتماشى مع سياستها. ويبدو أن حكومة المملكة تدرك اليوم حجم العبء الذي تتحمله في علاقاتها مع أميركا، الى درجة أن وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز، عبّر عن حقيقة أن الهجوم الإعلامي والسياسي الأميركي ضد الحكومة السعودية قد رفع من رصيدها شعبياً، وهذا صحيح. كما أن الأمير عبد الله ولي العهد في زيارته الأخيرة لأميركا أفاد بأن بوش يدرك أن الرأي العام السعودي ضد بوش شخصيا.

يضاف الى هذا، فإن الحكومة السعودية تستند الى ما يعبر عنه في العلوم السياسية بالشرعية التقليدية (دينية بالدرجة الأساس) فهي لا تعتمد على شرعية وطنية قائمة على انتخاب، كما أن ما يعتقد أنه شرعية تاريخية (ملك الآباء والأجداد)، لا يحوي رصيداً كبيراً في الإقناع، فضلاً عن تآكله. وهذا ما يجعل موقفها من أميركا محرجاً لشرعيتها.

بـاء ـ والمملكة ترى في العلاقة المتميزة مع أميركا مكلفة اقتصاديا، فثمن العلاقة شراء لأسلحة وصفقات مشبوهة هدفها إرضاء أميركا أكثر من كونها حاجة عسكرية حقيقية، فضلاً عن أن المملكة اعتادت حشد السياسات العربية والإسلامية عبر الدعم المالي الذي تقدّمه، وهي الآن غير قادرة على الدفع، وإذا ما فعلت ذلك فسيزداد الوضع الإقتصادي الداخلي سوءً الأمر الذي سينعكس على الوضع الأمني والسياسي بمزيد من التدهور.

جيم ـ لقد تعززت قناعة سياسية لدى المسؤولين السعوديين تفيد بأن الذهاب وراء مشاريع أميركا ستوصلهم الى الحضيض وأن ذلك قد يعجّل بنهاية النظام بدلاً من حفظه واستمراريته. والحقيقة أن السعوديين ومنذ حرب الخليج الثانية شعروا أن أميركا تحولت من موقع الحامي الى موقع المهدد، وهو شعور كشفت عنه الأيام الحالية بأجلى صورها. فصارت السياسة السعودية تجاه أميركا تعتمد على قاعدة (إبعاد الأذى) وليس طلب العون والحماية، كما كان سابقاً. فغاية المنى اليوم كف شرّ أميركا وتهديدها. أيضاً فإن شعوراً خجولاً بدأ يتسرب لدى بعض المسؤولين السعوديين الكبار يفيد بأن العائلة المالكة لا تكبر سياسياً اعتماداً على الدور الأميركي، بل تسقط داخلياً وخارجياً وتتورط في معارك تشعلها أميركا ثم تتركها تغرق فيها. ربما من هذه الزاوية تولدت قناعة الطاقم السياسي بضرورة إصلاح العلاقات مع إيران وحلحلة الخلافات الحدودية مع الجيران.

كيفية تحقيق الرضا الأميركي

إذا كانت كلتا الدولتين قد تشكلت لديهما رؤى مختلفة عن الآخر.. ماذا تريد أميركا من السعودية لترضى عنها؟

ما تطلبه أميركا كبير لا تستطيع السعودية تحمّله، وإذا ما تحمّلته فإن دور العائلة المالكة ربما يكون قد شارف على الإنتهاء والإنطفاء:

أولاً، هي تريد من المملكة المساهمة الفاعلة في مشاريع السياسة الأميركية عامّة والمتعلّقة بالإرهاب، والخاصة المتعلقة بالشرق الأوسط وبالخصوص موضوعي الحرب ضد العراق وتسوية القضية الفلسطينية وفق المصلحة الصهيونية. بعبارة واضحة، تريد الولايات المتحدة تغيير وجه السياسة الخارجية السعودية وفق المتطلبات الأميركية الغربية الحالية. فبالأمس كان دور السعودية: مكافحة الشيوعية والقومية وحركات التحرر والتحرير (حتى فيتنام) عبر استخدام الإسلام. واليوم فإن الدور المطلوب منها: استخدام كل الأدوات والإمكانات الممكنة لمكافحة الإسلام نفسه بكل أشكاله وألوانه وتمظهراته المختلفة.. أصولياً كان أم شعبياً أم معتدلاً. وبعد أن كان تنشيط الحركات السياسة الدينية هدفاً، صار تدميرها اليوم ضرورة، ويجب شطبها من ساحة السياسة المحلية.

بيد أن المملكة التي كانت هيكليتها وذهنيتها ومصالحها في فترة الخمسينيات وحتى الثمانينيات متطابقة مع المصالح الأميركية الأمر الذي جعلها قادرة على لعب دور مكافحة الشيوعية، ليست اليوم قادرة على تغيير هيكلها العظمي بل حتى جلدها وشكلها. فهي بلد تحمي المقدسات، وبلد قام على أسس دينية وحروب دينية، وهو بلد يلعب فيها العلماء دوراً مهماً في السياسة والإعلام والتعليم والقضاء وغيرها، وهو بلد قام على مكافحة الإصلاح السياسي الداخلي بالإعتماد على شرعية دينية وإن كانت ناقصة. إن تغيير كل هذا يبدو شبه مستحيل وغير ممكن. ولذا قيل بأن المملكة لو خيرت بين فعل هذا وبين غضب أميركا وتهديدها، فإنها (قد) تختار الأول، فهو من الناحية المنطقية أكثر ضماناً للإستمرار من متابعة المطلب الأميركي.

ثانياً، إن أميركا تريد إحداث تغيير جذري في المملكة، يبدأ بتغيير العقلية الشعبية والعداء للغرب وأميركا والصهاينة، من خلال تغيير المناهج التعليمية، وتغيير النظم والقوانين عبر ضغط منظمة التجارة العالمية، وتغيير القضاء بحجة حقوق الإنسان وتحسين سجل المملكة في هذا الشأن، ولربما يأتي في وقت لاحق تغيير النظام السياسي نفسه، وليس المنظومة الفكرية والإقتصادية والقانونية والقضائية والإدارية فحسب، رغم أن كثيراً من هذه المطالب مطروحة من قبل النخب السعودية نفسها.

ثالثاً، على الصعيد الإقتصادي، فإن أميركا تريد تدفقاً رخيصاً للنفط، ويبدو أن الإدارة الأميركية راضية الى حدّ كبير عن سياسات المملكة الملتزمة بالسياسة الأميركية في هذا المجال باعتبارها أحد أكبر مصدري النفط. ومع ذلك فالإدارة الأميركية لا تريد أن ترهن نفسها نفطياً لأحد، خاصة بلدان الشرق الأوسط والمملكة بينها، وهي تطمح الى تقليص أهمية النفط والإمدادات العربية بالقيام باستثمارات خارج حدود هذه المنطقة.

رابعاً، من الناحية العسكريةً، كانت الولايات المتحدة تسعى لأن تحصل على موطئ قدم لها في الشرق الأوسط عبر وجود سلسلة من القواعد الثابتة تتيح لها التحرك بسهولة وقيادة عملياتها في بقاع مختلفة من العالم. والمملكة وإن خبرت القواعد الأميركية مبكراً (قاعدة الظهران العسكرية التي تأسست في الأربعينيات الميلادية مثلاً) إلاّ أن أميركا كانت تقدّر الحرج السعودي من وجود عسكري أميركي مكثف. في تلك العقود الخوالي كان العداء العربي منصباً

على الإنجليز والفرنسيين، والإدارة الأميركية لما تنغمس بعد في مستنقع مشاكل الشرق الأوسط، أما اليوم فالغضب الشعبي منصب عليها بشكل محدد.

لكن الإدارة الأميركية أصبحت اليوم أكثر إلحاحاً على أصدقائها وحلفائها بل أكثر ضغطاً مصحوباً بالتهديد لهم إن لم يوافوها بمتطلباتها، ضاربة عرض الحائط المواقف الشعبية، والمخاطر التي قد تحدق بهؤلاء الحلفاء والأصدقاء ومصالحهم، بل ودون النظر الى مشاعرهم وتطلعاتهم وأمنهم. والسعوديون كان يتحرجون من استهلاك سمعتهم، ولكنهم وجدوا تبريراً من صدام بغزوه الكويت، ولكن مع ثورة الجمهور، وظهور تحريض بن لادن، وانفجارات الخبر والرياض، أصبح الوجود العسكري الأميركي في السعودية، بغض النظر عن وظيفته الملحة وعدد المتواجدين، عبئاً باهظاً على كاهل السعوديين، ليس في المجالين السياسي والإقتصادي، بل أنه بات مصدر اضطراب وتجييش معاد للعائلة المالكة بشكل يمكن القول أنه يسرع في عملية تآكل شرعية النظام السعودي وبالتالي تهديد بقائه.

أضف الى ذلك، إن الوجود العسكري الأمريكي (مركز القيادة) في السعودية أشعر العائلة المالكة بقلق بالغ لم تكن تشعر به من قبل، فهذا الوجود ترافق مع وجود اتساع فجوة الخلاف بين البلدين اميركا والسعودية، وفي ظل شعور سعودي بأن أميركا أضحت عنصر مهدد لوجود العائلة المالكة ولوحدة المملكة، ومن هنا فإن القلق السعودي يبدو مشروعاً، ولكن العائلة المالكة غير قادرة على قول كلمة لا، أو كفى أو اخرجوا. وهي، وإن لم تكن تتمنى أن يتعرض هذا الوجود للنقد الشعبي المباشر والمتصاعد، فإن بعض الأمراء يرحبون بهذا النقد ضمن حدود بشكل يساعدهم في إيصال رسالة الى الأميركيين، بضرورة الخروج من المملكة. وقد عبر الأميركيون عن ذلك وأعلنوا أن لديهم البدائل القريبة من الخليج وهي أكثر أمناً كقطر والبحرين. بل أن الأخيرتين عرضتا تبرعاً مجانياً استضافة الوجود الأميركي الإضافي الموجود في السعودية، الأمر الذي أقلق السعوديين أيضاً. فلو كان هذا الوجود بعيداً عن الجزيرة العربية لكان الأمر هيناً، أما أن يكون على أطراف حدودها، فلا ينظر إليه إلا بزيادة ريبة.

أوراق الضغط الأميركية على السعودية

بيد أن التساؤل الملحّ هو: لماذا تخشى الحكومة السعودية الولايات المتحدة؟ لماذا لا تستطيع أن تقيم علاقات طبيعية معها بدون تميّز يرهقها؟ وما هي أوراق الضغط الأميركي على السعودية؟

موضوع الحماية: لا يشعر المسؤولون السعوديون بقلق من التهديد الداخلي الشعبي، فهم يعتقدون بقدرتهم وكفاءتهم الأمنية والعسكرية على مواجهته وسحقه. هذا الشعور المغالى فيه أحياناً، ربما تدعمه التجارب الماضية للنظام نفسه، فقد قضى على حركات عصيان شعبية، وحركات مسلحة مدعومة من الخارج أحياناً، كما أبدى قدرة تحصينية هائلة لمكافحة الإنقلابات المحتملة من قوات الجيش النظامي، وواجه بعنف وقسوة المظاهرات الإحتجاجية على مدار العقود الماضية. ليس هنا - إذن - ما يقلق بال العائلة المالكة.. بل أنها تشعر باسترخاء في اتخاذ قراراتها السياسية المحليّة، أنّى شاءت وكيفما شاءت، وطالما هي تمتلك هذه القدرة (القمعية) فإنها لا تشعر من الناحية النظرية ولا العملية بأنها في حاجة الى تغيير مؤسساتها، أو فتح باب الإصلاح السياسي، فالرأي ما يرى أمراؤها، والقرار لهم ومن حقهم وحدهم، هذا هو اعتقادهم، ولا نظن أنهم في طريقهم الى تغييره في المدى المنظور.

هذا الأمر قادهم ربما الى استنتاج خاطئ يقول بأن الشعب أو بعض قواه الحيّة غير قادرة على تشكيل تهديد للعائلة المالكة إلا في حال وجود عدو خارجي رافد، ولذا فإن الخطر هو بالضرورة خارجي ومن الدول المجاورة. هذا الخطر من وجهة النظر السعودية يصعب التصدي له بدون وجود منظومة تحالف مع دول كبرى تؤكد حماية المملكة ونظام الحكم فيها. حدث هذا في حقب سابقة مع مصر والعراق وإيران بصورة خاصة وذلك عبر التحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، اللتان شكلتا أداة ردع ضمنية لتلكم الدول. وكثيراً ما أعلن الرؤساء الأميركيون بأن حماية النظام السعودي جزء من حماية الأمن القومي الأميركي، كما أعلن ذلك الرئيس كارتر صراحة عام ١٩٧٩.

ضمن هذه الحدود يمكن للأميركيين الإدعاء بأنهم ساعدوا النظام السعودي على الإستقرار، وحموه من الهزّات، التي كان بعضها داخلياً، من جهة توفير المعلومات الإستخبارية عن المؤامرات الداخلية والخارجية معاً. ولكن المملكة تستطيع - إن كانت تخشى حقاً الخطر الخارجي المجاور - قطع جذور الخطر على النظام والدولة معاً، عبر إصلاح العلاقات مع تلك الدول وهي عربية وإسلامية، والتعامل معها بشفافية، وتوكيد المصالح الإقتصادية، إضافة الى أن ما لدى المملكة من قوة قادرة على خفض حجم المخاطر.

وهنا يجب أن نتنبه الى حجم المبالغات القائلة بحماية أميركا للمملكة، فهي مبالغات لا تستند الى أساس قوي: فحتى الآن لم نرَ للأميركيين (عدا ما زعم في موضوع العراق) أثراً بيّناً لتلك الحماية. لكن المشكلة هي أن المسؤولين السعوديين أنفسهم غير مقتنعين ربما بقدرتهم على حماية أنفسهم من الأعداء الخارجيين، خاصة بوجه تحديات تقسيم المملكة وتفتيتها. أما الأخطار الداخلية فحلولها بيد الأمراء أنفسهم، لكنهم لا يمتلكون مشروعاً وطنياً يعزز الوحدة الداخلية، ولربما كان الصحيح أنهم لا يريدون قيام مشروع وطني يفضي الى تقليص هيمنتهم وإن كان لا يلغي دورهم.

أيضاً فإن المسؤولين السعوديين يقفون أمام تحديات التقسيم بدون سلاح سياسي أو مبادرة أو مشروع يحبط ما يدبّر للمملكة. فالأمور متروكة لتطورات الأحداث، والبطء السعودي في الحركة والرد السياسي (وليس القمع) يمثل فرصاً ذهبية للمخططات الخارجية.

الموضوع الإقتصادي: ليس هناك امتيازات اقتصادية أميركية تقدم للسعودية، لكن الولايات المتحدة قادرة أن تهدد السعودية بالحظر الإقتصادي بسبب أو بدون سبب، وقادرة على تجميد أرصدتها، وقادرة على منع السعودية من سحب استثماراتها كسندات خزينة. والسؤال هل تستطيع السعودية تجنّب ذلك والبحث عن بدائل؟ هل تستطيع القيام بأعمال استباقية؟

موضوع الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان: على الأرجح فإن الولايات المتحدة لا تريد أو لا تلحّ على ديمقراطية في السعودية تفضي الى قيام حكومة وطنية، أو يدخل فيها إسلاميون، وحتى إن رغبت فلسبب أمني محض.. وهي أيضاً بعد أحداث نيويورك لا تهتم كثيراً بموضوع حقوق الإنسان في السعودية، بل تدفع باتجاه قمع المعارضين خاصة (الأصوليين) بنظرها والمتطرفين المعادين

للولايات المتحدة وإن أدّى ذلك الى خروقات واسعة لمبادئ حقوق الإنسان.

لكن هذا لا يعني أبداً، سواء في المملكة أو غيرها من الدول العربية، أن الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، لن يستخدم هاتين الورقتين في الضغط على المملكة وتشويه سمعتها، وربما في استصدار قرارات ضاغطة بشأنها دولياً وإعلامياً، وقد يؤدي ذلك الى فرض عقوبات من نوع ما عليها. والعائلة المالكة هنا، لا تمتلك رؤية واضحة لموضوع حقوق الإنسان، ولا تجد نفسها معنية بالتغيير السياسي الذي يبني العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويعززها بوجه التهديدات الخارجية، ويقلّص من استثمار القوى الخارجية لها، خاصة وأن مطلب الإصلاح أضحى مطلباً شعبياً ملحّاً.

لهذا، يحتمل جداً أن تثار مواضيع حقوق الإنسان والإصلاح السياسي بوجه العائلة المالكة وتستمر الى أمد بعيد، رغم أن من الأفضل لها أن تبادر باستخدام السلاح ذاته قبل أن يشهر بوجهها وتترتب عليه ضغوطات لا قبل لها بمواجهتها، كأن تعتبر الحكومة السعودية ديكتاتورية يجري مواجهتها وتهديد العائلة المالكة بإسقاطها والتآمر عليها باعتبارها غير شرعية.

خلافات العائلة المالكة: وهي ورقة تستخدمها الولايات المتحدة اليوم كما في الأمس لتحقيق مصالحها ولضرب وإخضاع من لا تريد، واستصدار سياسات تخدمها. ومن المؤسف حقاً، أن هناك ما يشبه المباراة بين الأجنحة المتنافسة، كلٌ منها يبعث برسائل متنوعة الأشكال تفيد بأنه الأكثر حرصاً وضماناً للمصالح الأميركية في المملكة، وبالتالي فهو يتوقّع الدعم في حلبة المنافسة على المُلك.

موضوع التقسيم: وهو كما ذكرنا من أخطر المواضيع التي تهدد المملكة ومستقبل العائلة المالكة فيها. ربما هي أيضاً الورقة الأكثر إيلاماً للدولة والمجتمع، وأخطر ما يمكن لدولة أن تهدد به، خاصة بالنسبة لدولة مثل المملكة التي تعاني من شروخ هيكلية في بنيانها وفي ظل نظام له الكثير من الأخطاء والنواقص في مجال صناعة هوية وطنية وتحقيق دمج وطني حقيقي، مما يشجع سيناريو تقسيم السعودية. أيضاً فإن هناك دول مجاورة تتمنى تقسيم السعودية وليس اسرائيل فحسب. يضاف الى ذلك أن هناك نزعات انفصالية قوية ألهبتها السياسة الحكومية بسبب التمييز الطائفي والمناطقي بين المواطنين عبر تغليب فئة اجتماعية على أخرى، والترويج لثقافات تجزيئية على حساب الثقافة الوطنية، وعبر مقاومة الإصلاح السياسي بالشكل الذي يبقي فيه الوحدة السياسية خادمة للمصالح الفئوية، وبالتالي لا تترك خياراً للآخر إلا الدعوة للإنفصال والإنخراط في مشاريع تقسيمية كوسيلة وحيدة أمام الإنغلاق السياسي.

ما يمكن استخلاصه هنا، هو ان العلاقات السعودية الأميركية لا يبدو أنها ستعود الى سابق عهدها، وأن الإدارة الأميركية والغرب اليوم ليسا حريصين على بقاء المملكة موحدة، بل يمكن القول أن خيار تقسيم المملكة هو الأقرب. وبناء على هذه المعطيات فإن الحكومة السعودية لا تواجه المشروع الغربي برؤية واضحة بحيث تحصن وضعها الداخلي بإصلاح علاقاتها مع شعبها وتجاوز نقاط الإشتباك، بل يبدو على العكس من ذلك، إنها سائرة لتدعيم (فئوية) الدولة والتنكر للقوى الإجتماعية الأخرى، مما يفتح المجال واسعاً لتغييرات جذرية في البلاد، قد تكون بوابة التقسيم أوسعها.

أضعف الإيمان

تحريك الشارع قبل إقناع العائلة المالكة

أسلوب العرائض تجاوزه الزمن

ظاهر الأمر أنها عريضة ككل العرائض، فمطالبها ليست جديدة في مجملها، وصياغتها تتسم بالإعتدال، والموقعون عليها من الشخصيات الوطنية المعروفة، تكررت أسماؤهم ومطالبهم في عرائض سابقة على مدى عقد من الزمن. العريضة الجديدة حافظت أيضاً على المسافة المعتادة بين المُخاطِب وبين المُخاطَب (قيادة العائلة المالكة) وهو ما يعتبر من ثوابت العرائض القديمة والحديثة.

والعريضة الجديدة لا تختلف عن سابقاتها في طريقة إيصالها (البريد الممتاز!) حين يعزّ الوصول الى (الأبواب المفتوحة) المزعومة أو الى إقناع مقربين من الدائرة الصغيرة لصناع القرار بإيصالها. إضافة الى ذلك هي لا تختلف من جهة تعاطي الأمراء معها، ولا في وسائلهم الإلتفافية عليها: وعود معوّمة ترحّل الى المستقبل البعيد.

هذا ما حدث هذه المرّة، كما في المرّات السابقة.

حتى الآن حافظت النخب الإصلاحية على وسائلها التقليدية، مفضّلة (التفاهم) و (النصيحة) وغير ذلك من عبارات تكشف عن قدرٍ من الخوف على الذات، مع أن كثيراً من الموقعين دخلوا السجون وتعرضوا للمنافي. في حين أن الإصلاح يتطلّب تضحية أكبر من هذه النخبة، فتحقيق التغيير له ثمن يجب أن يُدفع أو يستعد لدفعه.

أسلوب العرائض غير مجدٍ وقد تجاوزه الزمن، اللهم إلاّ إذا تطوّر بصورة أخرى: كأن يحشد للعريضة المقدّمة أكبر قدرٍ من الموقعين من النخبة ومن عامّة الشعب (مائة ألف شخص مثلاً). أو أن لا توجّه عريضة الى العائلة المالكة، بل يتقدم الإصلاحيون بخطاب الى الشعب نفسه يطالبونه فيه بدعم مطالبهم الإصلاحية، ويوجهون عبره رسالة غير استجدائية الى العائلة المالكة تكون قوية وحاسمة ومؤدبة.. رسالة تدعوها الى التنازل حفاظاً على الإستقرار وعلى وحدة البلاد. على أن يكشف الخطاب الى الإعلام الخارجي، حتى يشكّل رديفاً في الضغط.

حتى الآن، فإن النخبة الإصلاحية تكرّر الماضي، ولا يدور بخلدها تحريك الجمهور، وهي قادرة على فعل ذلك إن أرادت. بدون أن يدخل الشارع ساحة الضغط، فإن النخبة بعرائض الإستجداء لا تستطيع إقناع صقور العائلة المالكة بمطالبها. وهذا ما يجب أن يتغيّر في المستقبل القريب، وإلاّ مضى التسويف الى عقود أخرى.

(نحن) و (هم) والقطيع المتمرّد

وأخيراً

سيّء جداً رسم الحدود مع الآخر والعمل على ترسيخها، خاصة بين شرائح المجتمع الواحد.

وربما قد لا تكون الصورة مثلى حين يوضع نظام حكمٍ ما مقابل طموحات وتطلعات شعبه؛ فالجدل قد يقوم حول ما إذا كان ذلك النظام (نتاجاً) طبيعياً لبيئته السياسية والإجتماعية، حتى وإن فرض نفسه بسلطان القهر والغلَبَة على إرادة الجمهور المحكوم والخاضع رغماً عنه.

الفاصلة قد تقترب أو تبتعد لظروف مختلفة بين الشعب (نحن) وبين (هم) أي الطبقة الحاكمة سواء كانت حزباً أو عائلة مالكة أو حتى عصابة عسكر. إذا توسعت الفاصلة، وتضاربت المصالح، وفشلت النخبة الحاكمة في تحقيق تطلعات شعبها ـ وقد تكون تطلعات محدودة ـ حدث صراع علني بين (الدولة) و (المجتمع) أي بين (هم) و (نحن) ككينونتين منفصلتين لهما تصورات ومصالح وتطلعات متناقضة، تقود في النهاية الى تفجّر العنف الأهلي، والثورات، وفي غالب الأحيان يكون المنتصر (نحن) ولكن بعد دفع ثمن عالٍ للغاية.

في حال اقترب الطرفان، يصبح (هم) أقرب الى تمثيل (نحن) بشكل تصبح معه الإختلافات قابلة للتجسير عبر (التسويات) وتحويل بعض أو المزيد من السلطات من (هم) الى (نحن) في عملية تحوّل تدريجي لتحقيق سيادة إرادة الشعب.

الحدود في السعودية بين (نحن) و (هم) تترسّخ، والفاصلة تتسع بسبب الفشل المتواصل في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. هناك (مشفقون) وطنيّون صادقون يسعون جهدهم لتقريب الشقّة خشية وقوع الأسوأ. وهناك (مغامرون) وطنيّون صادقون أيضاً يريدون المزيد من اتساعها لتحقيق تطلعات الجمهور وانتزاع حقوقه. وهناك (مقامرون) استئثاريون إقصائيون في الطبقة الحاكمة يلعبون على كلّ الحبال، إلاّ حبل الإصلاح والإقتراب من الشعب.

هؤلاء المقامرين هم اللاعب الأساس ـ نظراً لحجم السلطة التي بيدهم ـ وهم من يحدّد طبيعة العلاقة بين (نحن) و (هم).

(نحن) حتى الآن ـ في عرف هؤلاء المقامرين (هم) ـ مجرد قطيع كان يتمتع في يومٍ ما بحقوق (القطيع): الغذاء، والرعاية الصحية، والمأوى، والحماية من اعتداء الذئاب، وعليه في المقابل تقع تبعات القطيع: الطاعة، والإستسلام لحدّ السيّاف، وعدم التأوّه عند الذبح. حتى شروط القطيع غير العادلة هذه اختلّت، فمطالب (الراعي) تضاعفت، وتنصّل من أية واجبات تجاه قطيعه، فاختلّ بذلك التوازن (غير المتوازن) بين واجبات القطيع وحقوقه!

أمّا (هم) فمخلوقات (فوق العادة) خلقها الله واختارها دون غيرها لتحكم، ومنحها مواصفات لا تتوفّر في غيرها: فالدماء التي تجري في عروقها مختلفة، وأحجام أدمغتها مضاعفة الوزن والأهمية؛ هي الأكثر وعياً وعلماً والأجدر بتمثيل إرادة السماء، وبتحقيق سياسة القطيع في الأرض. باختصار: (هم) يرون أنفسهم (شعب الله المختار).

القطيع الذي لم يعد أعضاؤه يتمتعون بحقوقهم، لا يريدون أن يبقوا كذلك.. يريدون صعود السلّم الإجتماعي، ويريدون حقوقاً إضافية توصلهم الى مرتبة (الإنسانيّة) شأنهم شأن نظرائهم في الدول المجاورة وفي كل دول العالم.

بيد أنّ (الراعي) يصرّ على أن الله خلق القطيع بلا خيار أو قرار ليُساق بالعصا، وليس له إلاّ الإنصياع لإرادة السماء ويقبل بالأمر الواقع، لا أن يتطاول ويقتحم الفضاء غير الخاص به.

وهكذا، فـ (نحن) و (هم) في موقف متضادّ شديد الحديّة. وفي موقف كهذا، ليس أمام (نحن) سوى إثبات جدارتنا بتطلعاتنا وإن تطلّب الأمر، ليّاً للأذرع، أو أي تمظهرات أخرى للقوّة. حينها نثبت لـ (هم) بأننا حقيقون بما ندعو إليه، وأنه آن لهم أن ينزلوا ـ غير مختارين ـ من أعلى السلّم.

فيصل الزامل